

# أثر الخلافات النحوية

د. محمد فاضل صالح السامرائي

جامعة تعز

مقدمة:

أحمدك ربّي كما علمتني أن أحمد ، وأصلي وأسلم على خير خلقك سيدنا محمد .

وبعد:

فإن موضوع هذا البحث مهم غاية الأهمية في الدرس النحوي ، إذ إنه سبحث أثر الخلاف النحوي .  
إننا عندما نتصفح الكتب النحوية — وخاصة المطولة منها — نجد لها ملصقة بالخلافات ، فلا تكاد نمر بها مسألة نحوية إلا وجدنا الخلاف مصاحباً لها ، وقد يطول هذا الخلاف فيستغرق صفحات عديدة ، وقد يقصر . وقد يكون في المسألة الواحدة رأيان وقد يكون فيها آراء عديدة . ويكفي أن نعود إلى كتاب (الإنصاف) لابن الأنباري ، أو كتاب (شرح المفصل) لابن يعيش ، أو (شرح كافية ابن الحاجب) لرضي الدين الإستراباذي لنقف على أمثلة من ذلك .  
وهذا البحث محاولة للوقوف على أثر الخلاف النحوي ، أي على الفائدة أو الثمرة التي نحظى من هذا الخلاف .  
إننا قد نقف على مسائل يطول فيها الخلاف ويكثر فيها الجدل العقلي والمنطقي وتعدد فيها الآراء ولكن قد لا نرى أي أثر أو فائدة من هذا الخلاف ، وفي المقابل قد نقف على مسائل أخرى للخلاف فيها أثر وفائدة .  
وقد لاحظ بعض النحاة المتأخرين هذه الظاهرة في قسم من المسائل ، بدليل أننا نقرأ في كتبهم أن الخلاف في هذه المسألة غير مجد ، أو أنه لا طائل فيه . ونقرأ في مسائل أخرى أثر الخلاف فيها ، لكن هذه المسائل تعدّ قليلة إذا قيست بالمسائل التي لم يذكروا جدوى الخلاف فيها .

ولسنا رأيت أن أفرد بمحني هذا بدراسة أثر الخلاف النحوي . وقد وقفت في دراستي هذه على مسائل لا أثر للخلاف فيها ولا فائدة ، ووقفت على مسائل أخرى تختلف النحاة في جدوى الخلاف فيها . وأما المسائل التي كان للخلاف فيها أثر وفائدة فقد كان لها النصب الأوفر في هذا البحث .

وقد قمت بتصنيف المسائل ليسهل دراستها ، فوقفت على الخلاف في الكلمة وذكرت مسائل خلافية فيها ، ثم بحثت أثر الخلاف في كل مسألة منها . وفعلت الأمر نفسه في الخلاف في الإعراب ، والخلاف في العلة ، وفي الحكم النحوي ، وفي العامل . . . إلى غير ذلك من مسائل الخلاف .

وأنا لا أزعّم أنه لم يفتني شيء ، بل فاتني الكثير إن لم يكن ما فاتني أكثر مما دونته ، ولكن حسي من هذا البحث لفت النظر إلى أمر أحسب أنه لا يقل أهمية عن كل ما كتب في الخلاف النحوي . والباب مفتوح لمن أراد أن يستفيض فيه .

أسأل الله تعالى الإحسان في العمل والسداد في الرأي إنه سميع مجيب .

## مسائل خلافية لا أثر للخلاف فيها:

ذكرنا في المقدمة أن ليس لجميع المسائل الخلافية في النحو أثر للخلاف فيها أو فائدة ترتجى من هذا الخلاف. فهناك مسائل نحوية كثيرة كان للخلاف فيها أثر وفائدة، في حين نقف على مسائل أخرى اختلف فيها النحاة وسودوا بها صفحات كثيرة من كتبهم باسطين آراءهم وأدلتهم، ولكن قد لا نقطف أية ثمرة من الخلاف فيها. فمن المسائل الخلافية التي لم يكن للخلاف فيها أثر أو كبير منفعة خلافهم في الفعل، هل الأصل فيه الإعراب أو البناء؟

فمذهب البصريين أن البناء أصل في الأفعال، ولذا جاء الفعل الماضي وفعل الأمر مبنيين على الأصل، وأما الفعل المضارع فهو معرب لأنه أشبه الاسم. وأما الكوفيون فهم يرون أن الإعراب أصل في الأفعال كما هو أصل في الأسماء، فالفعل المضارع معرب على الأصل، وعلى رأيهم جاء فعل الأمر أيضاً معرباً مجزوماً على أصله<sup>(١)</sup>. ولم يخرج عن الأصل إلا الفعل الماضي. يتضح من المذهبين أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في بناء الفعل الماضي وإعراب الفعل المضارع، لكن خلافهم في فعل الأمر أمعرب هو أم مبني؟

فمن ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال — وهم الكوفيون — ذهب إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم على الأصل، وأن الأصل في أمر المخاطب في نحو ( افعل ) هو ( لتفعل ) . يقول الفراء: "وقد ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ ( فبذلك فلتفرحوا )"<sup>(٢)</sup> . . . وقوى قول زيد أنها في قراءة أبي ( فبذلك فافرحوا ) وهو البناء الذي خلق للأمر إذا واجهت به أو لم تواجه، إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصة في كلامهم. فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل. وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف. فلما حذفت التاء ذهب اللام وأحدثت الألف في قولك: ( اضرب ) و ( افرح ) لأن الضاد ساكنة فلم يستقم أن يُستأنف بحرف ساكن فأدخلوا ألفاً خفيفة يقع بها الابتداء . . .

وكان الكسائي يعيب قولهم: ( فلتفرحوا ) لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً، وهو الأصل، ولقد سمعت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في بعض المشاهد: ( لتأخذوا مصافكم ) يريد به ( خذوا مصافكم )"<sup>(٣)</sup>.

وأما من ذهب إلى أن البناء أصل في الأفعال فقد ذهب إلى أن فعل الأمر مبني على الأصل.

ولذا نجد أن رأي الفراء باطل عند المبرد لسببين:

(١) ينظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٢/ ١٥٣ - ١٥٤، وجمع الهوامع للسيوطي ١/ ٤٦ - ٤٧ .

(٢) يونس ٥٨، وهي قراءة يعقوب من العشرة برواية رويس، وقرأ الباقون ( فليفرحوا ) بالياء ( ينظر النشر في القراءات العشر لابن

الجزري ٢/ ٢٨٥ ) .

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٩ - ٤٧٠ .

أحدهما: أن الفراء استدل على إعراب فعل الأمر بأن قولك: ( اضرب ) بمزلة قولك: ( لتضرب ) ، علماً بأن الشيء يقع في معنى الشيء وليس من جنسه ، مثال ذلك أن اسم فعل الأمر يفيد معناه الأمر وهو ليس فعل أمر ، بدليل أنه لا يأخذ حكمه ، وهذا نحو صة ومة ونزال وحذار.

والسبب الآخر أن الفعل المضارع يشبه الاسم المتمكن في الإعراب ، والاسم المعرب إذا دخلت عليه عوامل النصب والجر أحدثت فيه الإعراب ولا تتغير بنيته ، وكذلك الفعل المضارع يدخل عليه الناصب والجازم فيتغير آخره ولا تتغير بنيته . “ فإذا قلت : ( افعل ) في الأمر لم تلحقها عاملاً ولم تُقرّرها على لفظها ، ألا ترى أن الجوازم إذا لحقتها لم تغير اللفظ نحو قولك : ( لم يضرب زيد ) ، و ( إن تذهب أذهب ) ، وكذلك ( ليذهب زيد ) و ( لا يذهب عبد الله ) فإنما يلحقها العامل وحروف المضارعة فيها.

وأنت إذا قلت: ( اذهب ) فليس فيها عامل ولا فيها شيء من حروف المضارعة “<sup>(١)</sup>. وعلى هذا ففعل الأمر مبني عنده.

ولا أرى أثراً لهذا الخلاف في اللفظ، فالصريون الذين يذهبون إلى بناء فعل الأمر يرون أنه يبنى على ما يجزم به مضارعه، فإذا جزم المضارع بالسكون بني الأمر منه على السكون، وإذا جزم بحذف حرف العلة بني الأمر منه على حذف حرف العلة، وإذا جزم بحذف النون بني الأمر منه على حذف النون. وأما الكوفيون فيرون أن فعل الأمر مجزوم بذلك كله. وسواء ذهبنا مذهب البصريين أو مذهب الكوفيين فإن صورة فعل الأمر واحدة في نهاية المطاف. وعلى هذا فلا فائدة ترتجي من هذا الخلاف.

ومما لا فائدة من الخلاف فيه ولا أثر اختلافهم في اللام الداخلة على المبتدأ أي لام الابتداء أم لام القسم ؟ فقد أجمع النحاة على أن اللام الداخلة على المبتدأ في نحو قولنا: ( لمحمد قادم ) تفيد التوكيد، ولكن اختلفوا في كونها لام ابتداء أو لاماً واقعة في جواب قسم مقدّر، فذهب البصريون إلى أنها لام ابتداء، وذهب الكوفيون إلى أنها جواب قسم مقدّر، والتقدير ( والله لمحمد قائم )<sup>(٢)</sup>. جاء في ( شرح الكافية للرضي ) : “ ومذهب الكوفيين أن اللام في مثل (لزيد قائم) جواب القسم أيضاً والقسم قبله مقدّر، فعلى هذا ليس في الوجود عندهم لام الابتداء “<sup>(٣)</sup>. والنتيجة واحدة على كلا الرأيين وهي أنها تفيد التوكيد سواء قلنا إنها لام ابتداء أم لام قسم، وعلى هذا فالخلاف في هذه المسألة لا يجدي فائدة.

(١) المقتضب للمبرد ٣/٢ — ٤.

(٢) ينظر الإنصاف لابن الأباري ٣٩٩/١ (م: ٥٨).

(٣) شرح الكافية للرضي ٣١٧/٢.

ومن ذلك أيضاً خلافهم في ( لَكَنَّ ) ، فقد اختلفوا في كونها بسيطة أو مركبة . فهي عند البصريين بسيطة، وقال الكوفيون: هي مركبة من ( لا ) و ( لَنَّ ) المكسورة الهمزة، والكاف الزائدة بينهما ليست للتشبيه فأصلها ( لا كَنَّ ) وحذفت الهمزة تخفيفاً بعد نقل حركتها إلى الكاف<sup>(١)</sup>.

ويرى الفراء أنها مركبة من ( لَكَنَّ ) الساكنة النون، و ( أَنْ ) المفتوحة الهمزة المشددة، حذفت الهمزة من ( أَنْ ) فحذفت نون ( لَكَنَّ ) لالتقائها بالنون الساكنة ، وهي النون الأولى من النون المشددة<sup>(٢)</sup>.

“وقيل: هي مؤلفة من ( لا ) و ( كَانَّ ) والكاف للتشبيه، و ( أَنْ ) على أصلها، ولذلك وقعت بين كلامين لما فيه من نفي لشيء وإثبات لغيره، وهو رأي أبي زيد — يعني السهيلي — فإذا قلت: ( قام زيد لكنَّ عمرًا قاعدٌ ) فكأنك قلت: ( لا كَانَّ عمرًا قاعد ) ويتأول في المعنى: فعلُ زيد لا كفعل عمر، ثم ركبت هذه الحروف الثلاثة . . . فكسرت الكاف وحذفت همزة ( أَنْ )، ولم يقع التغيير في الأول منها لأنها الصدر، والتغيير في الأواخر والأوساط“<sup>(٣)</sup>.

ويبدو لي أن لا فائدة من هذا الخلاف كله، حيث لا نجد أي أثر له لا في اللفظ ولا في المعنى، لأن المحصلة النهائية هي أن ( لَكَنَّ ) حرف استدراك عند الطرفين سواء كانت بسيطة أم مركبة.

ومن المسائل النحوية التي لا فائدة من الخلاف فيها اختلافهم في عدد المفاعيل، حيث ذهب البصريون إلى أن عددها خمسة وهي المفعول به والمفعول له والمفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول معه ، في حين ذهب الكوفيون إلى أنه ليس للمفعول إلا مفعول واحد هو المفعول به ، والباقي مشبه بالمفعول به. يقول أبو حيان: “وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة“<sup>(٤)</sup>. وهذا صحيح ، لأنه سواء قلنا إن عدد المفاعيل خمسة أم قلنا إن المفعول واحد والباقي مشبه به فالمحصلة النهائية أنها منصوبة وهذا هو المهم ، وأما الاصطلاح فلا مشاحة فيه.

ومن المسائل الخلافية التي ليس للخلاف فيها ثمرة في الواقع اللغوي مسألة ( إعراب الأسماء الستة ) ، فقد اختلف النحاة في إعرابها، فذهب الفراء وغيره من الكوفيين إلى أنها معربة من مكانين، فالضمة والواو في ( أبوك ) علامتا إعراب، وكذلك الفتحة والألف في ( أباك ) ، والكسرة والباء في ( أبيلك ) ، وهذا شأن باقي الأسماء الستة<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر شرح التصريح للأزهري ٢١٢/١.

(٢) ينظر التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان ١٠/٥ — ١١.

(٣) التذيل والتكميل ١٠/٥ — ١١.

(٤) ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٣٥١/٣.

(٥) ينظر المقتضب ١٥٥/٢، والإنصاف ١٧/١ (م: ٢).

وأما أبو عثمان المازني فيرى أن الباء في ( أبو ) حرف الأعراب ، وهي مرفوعة بالضمّة ومنصوبة بالفتحة ومجرورة بالكسرة، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات، فالواو عن إشباع الضمة، والألف عن إشباع الفتحة، والياء عن إشباع الكسرة<sup>(١)</sup>.

في حين ذهب جمهور البصريين وأبو الحسن الأخفش من البصريين في أحد قوله إلى أن الأسماء الستة معربة من مكان واحد، وأن الألف والواو والياء حروف إعراب، وأن حركات الأعراب مقدّرة عليها<sup>(٢)</sup>.

أقول: إن الخلاف المذكور ليس له جدوى في الواقع اللغوي، فالخصلة النهائية للاسم من الأسماء الستة هي أنه سيكون بالواو في حالة الرفع فتقول: ( أبوك )، وبالألف في حالة النصب فتقول: ( أباك )، وبالياء في حالة الجر فتقول: ( أباك ) . وقس على ذلك باقي الأسماء الستة.

ولكن قد يظهر أثر الخلاف في الدراسات الصوتية الحديثة، فما ذهب إليه الكوفيون والمازني لا يقرّه الدرس الصوتي الحديث ، وقيل أن أين سبب ذلك أرى من المناسب توضيح بعض المصطلحات والمعلومات الصوتية الحديثة التي قد يتضح بها سبب عدم الإقرار .

الصامت : يراد به إما الصوت الاحتكاكي ( الرخو ) الذي يعرف بأنه الصوت اللغوي الذي ينجم بتقارب عضوين من أعضاء النطق في نقطة ما من جهاز النطق يؤدي إلى احتكاك مسموع كالحاء والذال .

أو يراد به الصوت الانفجاري ( الشديد ) الذي يعرف بأنه الصوت اللغوي الذي ينجم بانطلاق عضوين من أعضاء النطق في نقطة ما من جهاز النطق ، فإذا تبعه انفصال مفاجئ سمي الصوت انفجارياً كالباء والتاء .

الصائت : يراد به الصوت اللغوي الذي ينجم بتكّيف في جهاز النطق لا يؤدي إلى تطابق أو حدوث احتكاك مسموع.

والصوائت إما قصيرة وهي الضمة والفتحة والكسرة ، وإما طويلة وهي الواو المديّة والألف والياء المديّة وصوت التفخيم وصوت الإمالة.

المقطع : هو وحدة صوتية تبدأ بصامت يتبعه صائت ، وتنتهي قبل أول صامت يرد متبوعاً بصائت ، أو حيث تنتهي السلسلة المنطوقة قبل مجيء القيد<sup>(٣)</sup>.

“وجسد الدارسون في التخطيط الطيفي للمقاطع في السلسلة المنطوقة أنها تتشكل من تقعر وتحدّب، فأطلقوا على التقعر أو الوديان مصطلح قواعد المقاطع، ولا تكون إلا من الصوامت . . . وأطلقوا على التحدّب مصطلح

(١) ينظر الإنصاف ١٧/١، والبيان عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري ١٩٨.

(٢) ينظر الإنصاف ١٧/١، وشرح ابن عقيل ٧١/١.

(٣) ينظر اتصال الفعل بضمائر الرفع ، دراسة صوتية صرفية ، صفحة ٢٠١، وهي مذكرة للدكتور حسام النعيمي وزعت على طلاب الدكتوراه.

قسم المقاطع، ولا تكون إلا صوائت قصيرة أو طويلة . . . وقد تلي القمة قاعدة أو قاعدتان، ولكن لا يكون في المقطع سوى قمة واحدة“<sup>(١)</sup>.

أقول: إن ما ذهب إليه الفراء والمازني لا يؤيده الدرس الصوتي الحديث ، لأن “أصوات المدّ هذه في الدرس الصوتي الحديث صوائت طويلة لا تكون إلا قمماً للمقاطع ، وما يكون قمة مقطّع لا يكون إلا صائناً . . . والدرس الحديث لا يقول بوجود حركة قبل حرف المدّ، فالمقطّع الصوتي لا تكون فيه قمتان، والقول بوجود هذه الحركة يؤدي إلى القول بوجود قمتين، وهو أمر لا تقرّه الدراسة الحديثة“<sup>(٢)</sup>.

ويظهر هذا الأثر أيضاً في مسألة ( بناء الفعل الماضي على الفتح ) ، فقد ذهب سيويه والمبرد وغيرهما إلى أن سبب بناء الفعل الماضي على الفتح هو أن فيه بعض ما في الفعل المضارع، إذ ينعت به كما ينعت بالمضارع ، تقول: ( هذا رجل أكرمنا ) فتصف به النكرة كما تقول: ( هذا رجل يكرمنا، ومكرمنا ) .

كما أنه يقع موقع الفعل المضارع في الجزء في قولك مثلاً: ( إن فعل فعلت ) فيكون في معنى (إن يفعل لأفعل)<sup>(٣)</sup>.

وذهب الفراء إلى أن الفعل الماضي يلحق به ألف الاثنين، وهذه الألف توجب فتح ما قبلها، فوجب أن يكون الفعل الواحد محمولاً عليه.

وقول الفراء إن ألف الاثنين توجب فتح ما قبلها ترفضه الدراسات الصوتية الحديثة، لأن هذا يعني توالي صائتين في المقطع الصوتي كما ذكرنا.

مركز تحقيقات كميّات علوم إسلامي

(١) اتصال الفعل بضمائر الرفع — صفحة ٤.

(٢) اتصال الفعل بضمائر الرفع — صفحة ٥.

(٣) ينظر الكتاب ١/١٦، والمقتضب ٣/٢، و ٨٠/٤ — ٨١، والأصول في النحو لابن السراج ١٥٠/٢، وشرح كتاب سيويه للسرياني ٤٦/١.

### الاختلاف في جدوى الخلاف:

هناك مسائل تختلف النحاة في جدوى الخلاف فيها ، فذهب بعضهم إلى أن الخلاف فيها لا يجدي فائدة ، في حين أظهر البعض الآخر فائدة هذا الخلاف وأثره . وسنقف على نماذج من هذه المسائل .

١ — مسألة ( أصل المرفوعات ) ، فقد عزي إلى سيبويه أن المبتدأ هو الأصل والفاعل فرع منه ، وحقته في ذلك أن المبتدأ مبدوء به في الكلام وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر ، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدّم . وعزي إلى الخليل أن الفاعل هو الأصل والمبتدأ فرع منه ، وحقته أن عامل الفاعل لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي .

قال أبو حيان : وهذا الخلاف لا يجدي فائدة <sup>(١)</sup> .

في حين أظهر الدماميني فائدة هذا الخلاف فقال : “تظهر فائدة الخلاف في نحو ( زيد ) جواباً لـ ( من قام ؟ ) فعلى الأول يترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر ، وعلى الثاني يترجح كونه فاعلاً لفعل محذوف” <sup>(٢)</sup> .

وأنا أتفق مع أبي حيان فيما ذهب إليه . من أن الخلاف في هذه المسألة لا يجدي كبير فائدة ، فسواء قلنا : ( زيد ) فاعل لنفعل محذوف والتقدير ( قام زيد ) ، أم قلنا : ( زيد ) مبتدأ خبره محذوف والتقدير ( زيد قام ) فالأمران سيان في نهاية المطاف .

ثم إنه ليس هناك دليل تقطع به على كون ( زيد ) فاعلاً أو مبتدأ محذوف الخبر . فالعبارة تحتمل كلا الإعرابين ، ولا مرجح لأحدهما على الآخر .

٢ — اختلف النحاة في المحذوف من قوله تعالى في قراءة من قرأ ( تأمروني ) <sup>(٣)</sup> و ( تحاجوني ) <sup>(٤)</sup> بتخفيف النون أهـي نون الرفع أم نون الوقاية ؟

فقد عزي إلى سيبويه أن “المحذوف نون الرفع والمذكور نون الوقاية ، واختاره ابن مالك” <sup>(٥)</sup> ، لأن نون الرفع عهد حذفها التجارم والناصب ، ولما إلى الأمتال في نحو ( لتلبون ) . ولغير ذلك نحو قوله :

أبيت أسري وتبتي تدلكي

وقيل : المحذوف نون الوقاية ، وجزم به الموضح في شذوره وأستطه من شرحه ، وهو مذهب الأخفش والمبرد

وأبي علي وابن جني وأكثر المتأخرين ، واستدلوا له بأوجه :

أحدها : أن نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال فكانت أولى بالحذف .

(١) ينظر مع الهوامع ٣/٢ — ٤ .

(٢) حاشية الصبان ١٨٨/١ .

(٣) الزمر ٦٤ ، وهي قراءة نافع من السبعة (ينظر التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ١٩٠) .

(٤) الأنعام ٨٠ ، وهي قراءة نافع وابن عامر (السبعة في القراءات لابن مجاهد ٢٦١ ، الكتاب ٥١٩/٣) .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٥٢/١ .



وثانيها: أن نون الرفع علامة الإعراب فالحافظة عليها أولى.  
وثالثها: أن نون الرفع لعامل فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه<sup>(١)</sup>.  
“ قال الدنوشري: هذا الخلاف لا ثمرة له “<sup>(٢)</sup>.

وأقول: إن لهذا الخلاف أثرًا واضحًا، فإذا أخذنا برأي سيويه من أن المحذوف نون الرفع والمذكور نون الوقاية فهذا يعني أن النون ستكون باقية عند دخول الناصب والجازم فنقول: ( لم تأمروني ) و ( لم تحاجوني ) ، أما إذا أخذنا برأي المبرد والأخفش ومن ذهب مذهبهما من أن المحذوف نون الوقاية والمذكور نون الرفع لزم حذف نون الرفع عند دخول الناصب والجازم لكونهما من الأفعال الخمسة فنقول: ( لم تأمروني ) و ( لم تحاجوني ) بحذف النون . ولا أحد — فيما أعلم — يميز ذلك، وعلى هذا فالراجح أن المحذوف نون الرفع والمذكور نون الوقاية كما ذهب إلى ذلك سيويه.

٣ — اختلفوا في حرف التعريف في ( الرجل ) ونحوه، فقد قال الخليل: إن ( أل ) بحملتها حرف تعريف، وقال سيويه: إنه اللام فقط، فالهمزة عند الخليل همزة قطع أصلية وصلت لكثرة الاستعمال، وعند سيويه زائدة، أي همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن<sup>(٣)</sup>.

يقول أبو حيان: “ وهذا الخلاف في الأداة قليل الجدوى “<sup>(٤)</sup>. في حين أظهر نخاع آخرون جدوى هذا الخلاف فقالوا: إن ثمرة الخلاف تظهر في نحو قولك: ( قام القوم ) فعلى رأي الخليل حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها ولكثرة الاستعمال، وعلى رأي سيويه لم يكن ثمة همزة ألّية، ولم يؤت بها لعدم الحاجة إليها<sup>(٥)</sup>.

٤ — مسألة ( رافع المبتدأ والخبر ) ، فقد ذهب سيويه وجهور البصريين إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ. وذهب قوم إلى أن الابتداء عامل في المبتدأ والخبر، بمعنى أن العامل فيهما معنوي. ومنهم من ذهب إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ.

وأما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنهما مترافعان، بمعنى أن الخبر رفع المبتدأ والمبتدأ رفع الخبر<sup>(٦)</sup>.

قال ابن عقيل: “ وهذا الخلاف مما لا طائل فيه “<sup>(٧)</sup> بمعنى أنه لا يترتب عليه فائدة.

في حين أظهر الخضري أثر هذا الخلاف فقال: “ إنه يترتب عليه صحة عطف المفردات في نحو ( زيد قائم وعمرو جالس ) إذا قلنا العامل في الجزأين الابتداء دون باقي الأقوال لتلا يعطف على معمولي عاملين مختلفين “<sup>(٨)</sup>.

(١) شرح التصريح ١/١١١.

(٢) حاشية يس ١/١١١.

(٣) ينظر الكتاب ٣/٣٢٤ — ٣٢٥ ، وشرح ابن عقيل ١/١٨١.

(٤) ارتشاف الضرب ٢/٩٨٥.

(٥) ينظر النذيل والتكميل ٣/٢١٨ ، والجمع ١/٢٧٢ ، وحاشية الخضري ١/١٨١.

(٦) ينظر الإنصاف ١/٤٤ (م: ٥).

(٧) شرح ابن عقيل ١/١٩٩.

(٨) حاشية الخضري ١/١٩٩.



وإيضاح ذلك أن النحاة أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد في نحو قولك: (إن زيدًا ذاهب وعمراً جالس)، فإذا أخذنا برأي من ذهب إلى أن الابتداء عامل في المبتدأ والخبر فإنه يصح عطف (عمرو) على (زيد)، و (جالس) على (ذاهب) أي عطف مفردة على مفردة، أما إذا أخذنا بباقي الآراء فإن هذا سيؤدي إلى جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين، وهذا ممتنع عند الجمهور.

ثم إننا إذا أخذنا برأي الكوفيين الذاهب إلى أن المبتدأ والخبر مترافعان فإن هذا يؤدي إلى "أن حق كل واحد منهما أن يكون متقدماً متأخراً... ويلزمهم أن لا ينصب المبتدأ إذا دخلت عليه (إن) (١)". وأيضاً فإننا نقول: (زيد قائم) فـ (قائم) قد رفع ضميراً مستتراً فيه، فإن كان (قائم) هو الذي رفع زيداً أيضاً فقد رفع العامل الواحد شينين على غير وجه الاشتراك، ويلزمهم أن يخلو (قائم) من الضمير لأنه قد رفع اسماً ظاهراً (٢) (٣).

٥ — اختلافهم في (الصرف) حيث ذهب المحققون من النحاة إلى أنه التنوين وحده، وقال آخرون: هو الجر مع التنوين (٤).

وذكر أبو حيان أن هذا الخلاف لا طائل تحته (٥).

وهناك من ذهب إلى أنه ينبغي على هذا الخلاف ما إذا أضيف أو دخلت عليه (أل) فعلى رأي المحققين هو باقٍ على منع الصرف وإنما يجز بالكسرة فقط، وعلى الرأي الثاني هو منصرف (٦).

أقول: إنه لا أثر للخلاف على اللفظة المنوعة من الصرف، فكلمة (مساجد) مثلاً ممنوعة من الصرف لأن صيغتها من صيغ منتهى الجموع، تقول: (صليت في مساجد كثيرة) لكن إذا أضفتها وقلت: (صليت في مساجد المدينة) أو أدخلت عليها (أل) وقلت: (صليت في المساجد) فإنها تجز بالكسرة، ولا قيمة للخلاف في كونها باقية على منع الصرف — وإنما جرت بالكسرة فقط — أو أنها صرفت، لأن المحصلة النهائية لكلا الرأيين أنها جرت بالكسرة والله أعلم.

(١) لكونه مرفوعاً بالخبر.

(٢) حاشية يس ١٥٩/١.

(٣) الأشباه والنظائر ١٥٦/٢.

(٤) مع الموامع ٧٦/١.

(٥) الأشباه والنظائر ١٥٦/٢.

ما ذكر أثر الخلاف فيها علمًا بأنها ليست خلافية:

من المسائل ما حكم النحاة بالخلاف فيها وذكروا أثره علمًا بأنها ليست خلافية، من ذلك ما نسبته جماعة من النحاة إلى الكوفيين من أنهم يختلفون في نظرهم إلى ( كان ) وأخواتها عن البصريين، فمن المعروف أن هذه الأفعال عند البصريين ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها. أما الكوفيون فنسب إليهم أن المنصوب بها حال لا خبر<sup>(١)</sup>، وعند الفراء هو شبهه بالحال<sup>(٢)</sup>.

وأما المرفوع فإنما هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها. جاء في ( شرح التصريح ) : “ وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئًا، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، وخالفهم الفراء فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيهًا بالفاعل ”<sup>(٣)</sup>.

وذكروا أن ثمرة هذا الخلاف تظهر في نحو قولنا: ( كان زيدًا قائمًا وعمرو جالسًا ) “ فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين، وعلى مذهب البصريين يجوز، لأن العامل واحد ”<sup>(٤)</sup>.

ولو كان ما نسبوه إلى الكوفيين صحيحًا لسلمنا بهذا الأثر في الخلاف، لكن الحقيقة هي أن الكوفيين لا تختلف نظرهم عن البصريين في عمل ( كان ) وأخواتها، وأنهم يقولون بكل ما يقوله البصريون، فهم يقسمون الأفعال على تامة وناقصة، والناقصة ترفع الاسم ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها<sup>(٥)</sup>.

جاء في ( معاني القرآن ) للفراء: “ و ( كان ) و ( ليس ) و ( أظن ) بُنِيْنٌ عَلَى النقص ”<sup>(٦)</sup>. وجاء فيه أيضًا في قوله تعالى: ( أكان للناس عجبًا أن أوحينا — يونس ٢ ) : “ نصبت ( عجبًا ) بـ ( كان ) ، ومرفوعها ( أن أوحينا ) ”<sup>(٧)</sup>.

ونقل أبو بكر بن الأنباري — وهو من مشاهير النحاة الكوفيين — عن الفراء ذلك فقال: “ وقال الفراء: ما برح وما زال وما فتى بمقالة ( ما كان ) يرفعن الأسماء وينصبن الأخبار ”<sup>(٨)</sup>.

من هذه النصوص وغيرها نرى أن الكوفيين لا يختلفون عن البصريين في عمل ( كان ) وأخواتها. وعلى هذا فما ذكره من ثمرة للخلاف في هذه المسألة أمر غير وارد لأنه لا خلاف فيها أصلاً.

(١) ينظر الإنصاف ٤٤١/٢ ، وشرح التصريح ١٨٤/١.

(٢) ينظر شرح التصريح ١٨٤/١ ، ومع الهوامع ١١٠/١ ، وحاشية الصبان ٢٢٦/١.

(٣) شرح التصريح ٢٨٤/١ ، وشرح الأشموني ٢٢٦/١.

(٤) حاشية الصبان ٢٢٦/١.

(٥) ينظر تحقيقات نحوية للدكتور فاضل صالح السامرائي ٦٩.

(٦) ينظر معاني القرآن ٨٣/٢ — ٨٤.

(٧) معاني القرآن ٤٥٧/١.

(٨) شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر الأنباري ٣١٥ ، وينظر تحقيقات نحوية ٦٥ — ٧٥.

ومن ذلك أيضًا مسألة ( ناصب المنادى ) ، حيث ذكر قسم من النحاة أن المبرد يخالف سيبويه في عامل النصب في المنادى ، فقد نسبوا إلى المبرد أنه قد ذهب إلى أن المنادى منصوب بحرف النداء لسدّه مسدّ الفعل. يقول ابن يعيش: “وكان أبو العباس المبرد يقول: الناصب نفس ( يا ) لنيابتها عن الفعل”<sup>(١)</sup>. ويقول رضي الدين الإستراباذي: “وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسدّه مسدّ الفعل ، وليس بعيد ، لأنه يمال إمالة الفعل ، فلا يكون إذن من هذا الباب ، أي ما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف”<sup>(٢)</sup>. ومثل ذلك نجده في شرح الأشموني وحاشية الحضري<sup>(٣)</sup>.

وذكروا أن المبرد بهذا يخالف سيبويه فيما ذهب إليه من أن المنادى مفعول به منصوب ، وناصبه فعل مقدّر ، فأصل ( يا زيد ) عنده: أدعو زيدًا فحذف الفعل حذفًا لازمًا لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته<sup>(٤)</sup>.

وذكروا أثر الخلاف في هذه المسألة فقالوا: “وعلى المذهبين فـ ( يا زيد ) جملة وليس المنادى أحد جزأي الجملة ، فعند سيبويه جزءا الجملة — أي الفعل والفاعل — مقدّران. وعند المبرد: حرف النداء سدّ مسدّ أحد جزأي الجملة — أي الفعل — والفاعل مقدّر”<sup>(٥)</sup>.

وأقول: لو كان ما نسب إلى المبرد صحيحًا لسلمنا بهذا الأثر ، غير أن رأي المبرد لا يختلف عن رأي سيبويه في هذه المسألة ، ودليل ذلك أن المبرد يقول في كتابه ( المقتضب ): “وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك: ( يا عبد الله ) لأن ( يا ) بدل من قولك: ( أدعو عبد الله ) و ( أريد ) لا أنك تخبر أنك تفعل ، ولكن بما وقع أنسك قد أوقعست فعلاً ، فإذا قلت ( يا عبد الله ) فقد وقع دعاؤك بعبد الله فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك”<sup>(٦)</sup>.

ألا ترى أن المبرد ذهب مذهب سيبويه في ناصب المنادى ؟ وأنا لا أدري كيف جعل هؤلاء النحاة المسألة خلافية وبنوا عليها أثرًا ؟

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/١٢٧.

(٢) شرح الكافية ١/٣١٢.

(٣) شرح الأشموني ٣/١٤١ ، وحاشية الحضري ٢/١٧٠.

(٤) ينظر الكتاب ٢/٢٩١.

(٥) ينظر شرح الرضي على الكافية ١/٣٤٦ ، وشرح الأشموني ٣/١٤١ ، وحاشية الحضري ٢/١٧٠.

(٦) المقتضب ٤/٢٠٢.

### أثر الخلاف في خلاف آخر:

وهذا يعني أن النحاة قد يقع بينهم خلاف في مسألة من المسائل ، ويكون هذا الخلاف مؤثراً في خلاف آخر ، أو يكون أثراً له . مثال ذلك اختلافهم في سبب تسمية ( كان ) وأخواتها أفعالاً ناقصة ، فقد ذهب أكثرهم إلى أنها سميت أفعالاً ناقصة لأن سائر الأفعال تدل على الحدث والزمن ، في حين أن هذه الأفعال لا تدل على الحدث وإنما هي تدل على الزمن فقط فكانت ناقصة لتجردها من الحدث .

وذهب آخرون إلى أنها أيضاً تدل على الحدث ، فمصدر ( كان ) هو الكون ، قال الشاعر :

وكونك إياه عليك يسير

ومعلوم أن المصدر هو الحدث المجرد من الزمان ، لكنها سميت ناقصة لأنها لا تكتفي بمرفوعها وإنما هي تفتقر إلى المنصوب أيضاً ، فتسمية هذه الأفعال كذلك لنقصاتها عن بقية الأفعال بالافتقار إلى شيئين<sup>(١)</sup> .

وقد اختلفوا في تعلق الجار والمجرور والظرف بالفعل الناقص ، وذلك على قولين مبينين على الخلاف في دلالة الفعل الناقص على الحدث أو لا “فمن قال لا يدل على الحدث وهم المبرد والفارسي وابن جني وابن برهان والشلوبين منع ذلك ، ومن قال يدل عليه جوزه”<sup>(٢)</sup> .

\*

\*

\*

ومن ذلك اختلافهم في همزة ( إن ) “إذا وقعت جواب قسم نحو ( والله إن زيداً قائم ) فمذهب البصريين وجوب كسرها . وقيل : يجوز فتحها مع اختيار الكسر . وقيل : يجوزان مع اختيار الفتح ، وعليه الكسائي والبغداديون . وقيل : يجب الفتح وعليه الفراء . قال في ( البسيط ) : وأصل هذا الخلاف أن جهلي القسم والمقسم عليه هل إحداهما معمولة للأخرى فيكون المقسم عليه مفعولاً لفعل القسم أو لا ؟

وفي ذلك خلاف ، فمن قال : ( نعم ) فتح لأن ذلك حكم ( إن ) إذا وقعت مفعولاً ، ومن قال : ( لا ) وإنما هي تأكيد للمقسم عليه لا عاملة فيه كسر ، ومن جوز الأمرين أجاز الوجهين”<sup>(٣)</sup> .

\*

\*

\*

ومن ذلك اختلاف النحاة في النائب عن الفاعل في المجرور بحرف الجر ، فلا خلاف بينهم في إنابة المجرور بحرف جر زائد عن الفاعل نحو ( ما ضرب من أحد ) فإن جرَّ بحرف جر غير زائد ففيه خلاف : فقد ذهب جمهور النحاة إلى أن المجرور هو النائب عن الفاعل في محل رفع ، وذهب الفراء إلى أن النائب حرف الجر وحده وأنه في موضع رفع<sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر حاشية الصبان ٢٣٥/١ .

(٢) الأشباه والنظائر ١٦٦/٢ ، وينظر المجمع ٣٦٢/١ .

(٣) الأشباه والنظائر ١٦٢/٢ ، وينظر المجمع ١٦٦/٢ .

(٤) ينظر الأشباه والنظائر ١٦٤/٢ ، والمجمع ٢٦٧/٢ - ٢٦٨ .

“قال أبو حيان: وهذا مبني على الخلاف في قولهم: ( مَرَّ زيد بعمرو ) ، فمذهب البصريين أن المجرور في موضع نصب، فلذا قالوا: إنه إذا بني للمفعول كان في موضع رفع بناءً على قولهم: إنه في ( مَرَّ زيد بعمرو ) في موضع نصب.

ومذهب الفراء أن حرف الجر هو الذي في موضع نصب، فلهذا ادَّعى أنه إذا بني للمفعول كان هو في موضع رفع بناءً على مذهبه أنه هناك في موضع نصب“<sup>(١)</sup>.

وينبغي على هذا الخلاف جواز تقديم المجرور نحو ( يزيد سِرَّ ) فعلى القول الأول لا يجوز، وعلى القول الثاني يجوز<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

ومن ذلك ما ذكره السيوطي من أنه هل يجوز أن يقع كل واحد من ( أكتع ) و ( أبصع ) و ( أتبع ) تأكيداً بمفرده ، أو لا بد أن يكون ( أكتع ) تابعاً لـ ( أجمع ) ، و ( أبصع ) تابعاً لـ ( أكتع ) ، و ( أتبع ) تابعاً لـ ( أبصع ) ؟ نقل السيوطي عن ابن النحاس أن فيه ثلاثة مذاهب، أحدها: أنه يجوز أن يقع كل واحد منها تأكيداً بمفرده ، والثاني: أنه لا يجوز أن يقع كل منها تأكيداً بمفرده ، بل لا بد أن يكون كل منها تابعاً للآخر على الترتيب الذي مر ذكره. والثالث: أنه يجوز أن يقدم بعضها على بعض بشرط تقديم ( أجمع ) قبلهن.

قال ابن النحاس: “ وهذا الخلاف مبني على أنه هل لكل واحدة منهن معنى في نفسه أم لا ؟ فإن قيل: لا معنى لها إلا الإتيان فلا بد من تقدم ( أجمع ) ، وإن قيل بأن لها معاني جاز أن تستعمل بأنفسها“<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

ومن ذلك خلافهم في العامل في ( إذا ) الشرطية في نحو قولنا: ( إذا جاءني محمد أكرمته ) أهو فعل الشرط أم جوابه ؟ ومنشأ هذا الخلاف خلافهم فيما إذا استعملت ( إذا ) شرطاً أ تكون مضافة للجملة بعدها أم لا ؟ فمن قال (إنها مضافة للجملة بعدها) أعمل فيها جواب الشرط ، بمعنى أنه خافض لشرطه منصوب بجوابه ، ومن منع ذلك أعمل فيها فعل الشرط.

ولهذا الخلاف أثر في الخلاف في صدر الكلام في نحو قولنا: ( إذا جاء زيد فأنا أكرمه ) هل هو جملة اسمية أو فعلية ؟

فعلى رأي من ذهب إلى أن العامل فعل الشرط يكون صدر الكلام جملة فعلية قدم طرفها ، وعلى الرأي الآخر يكون صدر الكلام جملة اسمية ، و(إذا) مقدمة من تأخير ، وما بعد (إذا) متمم لها لأنه مضاف إليه<sup>(٤)</sup>.

(١) الأشباه والنظائر ٢/١٦٤.

(٢) ينظر الأشباه والنظائر ٢/١٦٤.

(٣) الأشباه والنظائر ٢/١٦٧ — ١٦٨.

(٤) ينظر الأشباه والنظائر ٢/١٥٩ ، وحاشية الصبان ٤/١٣.

جاء في ( حاشية الصبان ) : “ وفائدة الخلاف أن نحو ( إذا جاء زيد فأنا أكرمه ) جملة اسمية إن قلنا : إن عامل ( إذا ) جوابها ، أي ما في جوابها من فعل أو شبهه ، لأن صدر الكلام جملة اسمية ، و ( إذا ) وما أضيف إليه في رتبة التأخير كما في ( يوم تسافر أنا أسافر ) ، وإن قلنا : فعل الشرط و ( إذا ) غير مضافة للجملة فعلية قدّم ظرفها كما في ( متى تقوم فأنا أقوم ) ” (١).

### الخلاف في الكلمة وأثره:

اختلف النحاة في الكلمة، وقد شمل خلافهم فيها الخلاف في أصل الكلمة ، والخلاف من حيث كونها اسمًا أو حرفًا ، وإذا كانت اسمًا فقد وقع الخلاف من حيث كونه مفردًا أو جمعًا ، وإذا كانت حرفًا فقد وقع الخلاف في محيء حرف مكان حرف آخر ، إلى غير ذلك من أوجه الخلاف في الكلمة . وإليك التفصيل :

#### أولاً — الخلاف في أصل الكلمة وأثره :

قد يكون الخلاف في أصل الكلمة من حيث أفرادها أو تركيبها ويكون له أثر وفائدة ، فقد يظهر أثر الخلاف في أصلها في الحكم النحوي وذلك كاختلافهم في أصل ( لن ) ، حيث ذهب الخليل إلى أن ( لن ) أصلها ( لا أن ) فحذف الألف من ( لا ) والهمزة من ( أن ) وجعلًا حرفًا واحدًا ، وقد قاسها على ( ويلمّه ) حيث رأى أن أصلها ( وي لأمّه ) فجعلًا اسمًا واحدًا ، كما قاسها على ( هلاً ) فقد رأى أن أصلها ( هل ولا ) فجعلًا حرفًا واحدًا (٢) . أما غيره فزعم أن ( لن ) ليست مركبة من كلمتين ، وقد قاسها على ( لم ) فكما أن ( لم ) ليس أصلها كلمتين ، كذلك ( لن ) لا تتكون من كلمتين (٣) .

ويظهر أثر الخلاف في هذه المسألة فيما يأتي :

أولاً — إذا أخذ برأي الخليل جاز أن يعمل ما في صلة ( أن ) فيما قبله ، وتوضيح ذلك أنك إذا قلت : ( أما زيدًا فلن أضرب ) فتقديره عند الخليل ( أما زيدًا فلا أن أضرب ) ، فـ ( زيدًا ) معمول ( أضرب ) الذي هو صلة ( أن ) .

وعند غيره لا يجوز هذا التقدير ، لأنه لا يجوز أن يعمل ما بعد ( أن ) فيما قبله (٤) .

ثانيًا — إذا أخذ بالرأي الآخر فقولنا : ( لن أضرب زيدًا ) كلام تام ، في حين أننا إذا أخذنا برأي الخليل وقلنا : ( لا أن أضرب زيدًا ) “ لم يتم الكلام ، لأن ( أن ) وما بعدها بمنزلة اسم مبتدأ لا خير له ” (٥) .

\* \* \*

(١) حاشية الصبان ١٣/٤ .

(٢) ينظر الكتاب ٥/٣ .

(٣) ينظر الكتاب ٥/٣ .

(٤) ينظر الكتاب ٥/٣ ، والمقتضب ٨/٢ ، والأصول في النحو لابن السراج ١٥٢/٢ ، وجواهر الأدب للأربلي ١٥١ .

(٥) النكت في تفسير كتاب سيويه للأعلم الشنتمري ٩٦٢/١ .

وقد يظهر أثر الخلاف في أصل الكلمة من حيث كونها مفردة أو مركبة في الإعراب وذلك كاختلافهم في أصل (منذ) فمذهب أكثرهم أنها مفردة، وقال القراء: أصلها ( من ) و ( ذو ) الطائفة بمعنى الذي. وقال غيره من الكوفيين: أصلها ( من إذ ) ثم حذفت الهمزة وضمت الميم<sup>(١)</sup>.

ويظهر أثر الخلاف في الاسم المرفوع بعد ( منذ ) في نحو ( ما رأيته منذ يومان ) على أي شيء يرتفع ؟ جمهور النحاة ذهبوا إلى أن ( منذ ) مبتدأ وما بعده خبر والتقدير: أمد ذلك يومان، وعلى رأي القراء يكون موضع الكلام كله نصباً على الظرف على تقدير: ما رأيته من الوقت الذي هو يومان، وعلى رأي غيره من الكوفيين يكون ( يومان ) فاعلاً لفعل محذوف تقديره: منذ مضى يومان<sup>(٢)</sup>.

وقد يظهر أثر الخلاف في أصل الكلمة في كونها معربة أو مبنية وذلك كاختلافهم في الضمير ( أنا )، فعند البصريين يكون الضمير الهمزة والنون فقط، والألف زائدة لبيان الحركة، فهو مركب من اسم وحرف، وعند الكوفيين يكون الضمير مجموع الأحرف الثلاثة<sup>(٣)</sup>.

وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا سمينا به، أي إذا جعلناه علماً، فعلى القول بأن الضمير هو مجموع الأحرف الثلاثة يعرب بالحركات المقدرة على الألف، بمعنى أنه يكون اسماً مقصوراً، لأن سبب البناء قد زال وهو مشابته الحرف في الوضع، لأن أكثر الضمانات على حرف أو حرفين، وعلى القول بأن الضمير هو الهمزة والنون والألف زائدة يبنى<sup>(٤)</sup>.

ثانياً — الخلاف في الكلمة من حيث كونها اسماً أو حرفاً وأثره في الحكم النحوي:

اختلف النحاة في بعض الكلمات من حيث كونها اسماً أو حرفاً وكان لخلافهم هذا أثر في الحكم النحوي، مثال ذلك خلافهم في تاء التأنيث الساكنة في نحو قولنا: ( ذهبتُ هند )، فهي عند الجمهور حرف، بينما يرى الحلولي<sup>(٥)</sup> أنها اسم ما بعدها بدل منها، أو أنها مبتدأ مؤخر خبره الجملة قبله<sup>(٦)</sup>.

وهناك من المعاصرين من يؤيد رأي الحلولي في كونها اسماً، يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: "إن التاء في ( طلعت ) وإن أفصحت عن التأنيث لا تختلف عن التاءات التي اعتبرت ضمانات متصلة كالتاء في كتبت وكتبت ونحوها"<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر الأشباه والنظائر ١٦٦/٢.

(٢) ينظر الأشباه والنظائر ١٦٦/٢.

(٣) ينظر شرح التصريح ١٠٣/١، وشرح الأشموني ١١٤/١.

(٤) ينظر حاشية الصبان ١١٤/١، وحاشية يس ١٠٣/١.

(٥) أبو علي الحسن بن علي بن حمدون الأسدي.

(٦) المجمع ٦٤/٦.

(٧) النحو العربي نقد وبناء للدكتور إبراهيم السامرائي ٧١.



ويقول الدكتور عبد الرحمن أيوب: "وليس هناك من مانع على الإطلاق من وجود لفظين يدلان على الفاعل في نفس الجملة، وما دام من الممكن أن نقول: (جئت أنا) بوجود التاء التي تدل على المتكلم و (أنا) التي تدل عليه أيضاً، فلماذا لا يكون من الممكن أيضاً أن نقول بأن التاء في (ضربت فاطمة) ضمير مثل التاء في (ضربت)، وأن (فاطمة) اسم يدل على الفاعل الذي دلت عليه التاء كما تدل (أنا) على الفاعل الذي دلت عليه التاء في المثال (ضربت أنا) (١)؟"

وأثر هذا الخلاف يظهر في الحكم النحوي، فمن المعروف أن جمهور النحاة لا يميزون تقديم المضمَر على المظهر، وإذا أخذ برأي الجلولي ومن ذهب مذهبه من المعاصرين فإن هذا يؤدي إلى جواز تقديم المضمَر على المظهر في نحو قولك: (قامت هند) (٢).

و"تقول: (هند ضربت جاريتها) فترفع الجارية بأنها فاعلة، ولو كانت التاء اسماً لم يحز رفع الاسم الظاهر، لأن الفعل لا يرفع فاعلين أحدهما مضمَر والآخر ظاهر (٣)؟"

وعلى رأي الجمهور "قولك: (ضربت) ليس كلاماً ولا جملة، ولا يكتفى به من دون قرينة تدل على الفاعل مذكورة أو مدلولاً عليها، وهو نظير (ضرب) فإنك لا تقول: (ضرب) وتكتفي بالفعل إذا لم تكن ثمة قرينة تدل على الفاعل، فإن هذه كلمة وليست جملة (٤)؟"

بخلاف رأي الجلولي ومن ذهب مذهبه فإن قولك: (ضربت) كلام يكتفى به من دون قرينة تدل على الفاعل.

وهذا مثال آخر على الخلاف في الكلمة من حيث كونها اسماً أو حرفاً وهو خلافهم في الألف والواو والياء والنون في آخر الفعل أضمائر هي أم حروف؟

فقد ذهب أبو عثمان المازني إلى أن الألف والواو والياء والنون في آخر الفعل حروف وليست ضمائر، فألف التنبيه في نحو (يفعلان)، وواو الجماعة في نحو (يفعلون)، وياء المخاطبة في نحو (تفعلين)، ونون النسوة في نحو (يفعلن) حروف تدل على العدد. فالألف علامة التنبيه، والواو علامة للجمع المذكر، والياء علامة للمخاطبة، والنون علامة للجمع المؤنث. وأما الفاعل فهو ضمير مستتر في الفعل، فإذا قلت: (الزيدان قاما) و (الزيدون قاموا) فالفاعل ضمير مستتر في الفعل كما كان كذلك في الواحد من نحو (زيد قام) إلا أن الفعل مع الواحد لا

(١) دراسات نقدية في النحو العربي للدكتور عبد الرحمن أيوب ٧٥ - ٧٦.

(٢) ينظر شرح المفصل ٨٨/٣.

(٣) شرح المفصل ٨٨/٣.

(٤) تحقيقات نحوية ٤٥ - ٤٦.

يحتاج إلى علامة، إذ قد علم أن الفعل لا يخلو من فاعل، فأما إذا كان لاثنين أو جماعة افتقر إلى علامة، فهي علامات كآلف الصفات وواوها في نحو ( قارئان ) و ( كاتبون ) حيث إنها حروف زيدت علامة للمثنى والجمع<sup>(١)</sup>.

في حين ذهب الجمهور إلى أنها ضمائر<sup>(٢)</sup>.

وينبغي على هذا الخلاف ما يأتي:

١ — على رأي المازني يلزم “ أن تكون نون الإناث ساكنة وأن لا يسكن آخر الفعل لها كناء التانيث “<sup>(٣)</sup>.

٢ — يجوز الاستغناء عنها على رأي المازني فنقول: ( الزيدان قام ) كما جاز حذف التاء في نحو:

فإن الحوادث أوردى بها<sup>(٤)</sup>

وهذا بخلاف رأي الجمهور الذاهب إلى أنها ضمائر ، فإنه يلزم على مذهبهم أن تكون النون متحركة وأن يسكن آخر الفعل عند الاقتران بها ، كما يلزم وجوب ذكرها وعدم الاستغناء عنها.

ثالثاً — الخلاف في الاسم من حيث كونه اسماً مفرداً أو جمعاً:

قد يكون الخلاف في الاسم من حيث كونه مفرداً أو جمعاً، كاختلافهم في ( ايمن ) في القسم أمفرد هو أم جمع؟

حيث يرى الكوفيون أن قولهم في القسم: ( ايمن الله ) جمع يمين، في حين يرى البصريون أنه ليس جمع يمين،

وأنه اسم مفرد مشتق من اليمن وهو البركة، أي بركة الله يميني<sup>(٥)</sup>.

وينسبني على هذا الخلاف خلاف في همزها أهى همزة قطع أم همزة وصل؟ فمذهب البصريين أن همزها همزة

وصل، ومذهب الكوفيين أن همزها همزة قطع جعلت وصلأً لكثرة الاستعمال<sup>(٦)</sup>.

رابعاً — الخلاف في وقوع حرف مكان حرف آخر وأثر ذلك في الحكم النحوي:

وذلك كاختلافهم فيميم ( اللهم ) أعوض هي من حرف النداء أم لا ؟

فهى عند الفراء ليست عوضاً من حرف النداء بحجة “ أن الأصل فيه ( يا الله أُمْنَا بخير ) إلا أنه لما كثر في

كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للتحفة “<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر شرح المفصل ٨٨/٣ و ٧/٧ — ٨ ، وشرح التسهيل للمرادي ١٣٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٨٥/١ —

٨٦ ، وشفاء العليل ١٧٧/١.

(٢) ينظر الأصول في النحو ٧٠/١.

(٣) شرح التسهيل للمرادي ١٣٢ ، وينظر الجمع ١٩٥/١.

(٤) ينظر المساعد ٨٥/١ ، وشرح التسهيل للمرادي ١٣٢ ، وشفاء العليل للسلسلي ١٧٧/١.

(٥) ينظر الإنصاف ٤٠٤/١ (م: ٥٩) ، وشرح الكافية للرضي ٣١٤/٤ ، وشرح المفصل ٩٢/٩.

(٦) ينظر الأشياء والنظائر ١٦٦/٢ — ١٦٧.

(٧) الإنصاف ٣٤١/١ (م: ٤٧) ، وينظر معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١.

ويسرى جمهور البصريين أن ميم ( اللهم ) عوض من حرف النداء، بدليل أن الأصل في نداء لفظ الجلالة هو ( يا الله ) فإذا دخلت الميم المشددة في آخر لفظ الجلالة حذف حرف النداء من أوله وصار ( اللهم ) ليعطي المعنى نفسه<sup>(١)</sup>. قال أبو العباس: الدليل على صحة قول الخليل أن قولك: ( اللهم ) لا يكون إلا في النداء، لا تقول: ( غفر اللهم لزيد ) ولا ( سخط اللهم ) كما تقول: ( سخط الله على زيد ) و ( غفر الله لزيد ) وإنما تقول: ( اللهم اغفر لنا )، ( اللهم اهدنا )<sup>(٢)</sup>.

وينبني على هذا الخلاف "جواز دخول ( يا ) على ( اللهم )، فعند البصريين لا يجوز لأنه لا يجمع بين العوض والعوض، وعند الكوفيين يجوز، لأن الميم على رأيهم ليست عوضاً من حرف النداء"<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر بعض المحدثين أن أصل ( اللهم ) هو ( ألوهيم ) . يقول الدكتور مهدي المخزومي: "على أنه ليس بعيداً أن يظن المحدثون أن هذا البناء سامي، وأن هذه الميم التي كسع بها البناء بقية من علامة الجمع في العبرية وهي ( يم )، وأن كلمة ( السلهم ) العربية هي في الأصل ( ألوهيم ) العبرية، أو هي من قبيل المخلوقات السامية في لغتنا العربية"<sup>(٤)</sup>.

ويقول: "إذا صح أن الميم في ( اللهم ) للجمع المقصود به التعظيم كان ذهاب الكوفيين إلى جواز الجمع بين ( الميم ) و ( يا ) مقبولا"<sup>(٥)</sup>.

#### خامساً — الخلاف في وظيفة الكلمة وأثره في الحكم النحوي:

وذلك كاختلافهم في اللام الفارقة التي تدخل على الخبر — إذا كانت ( إن ) المكسورة الهمزة مخففة من الثقيلة مهملة — للفرق بينها وبين ( إن ) النافية نحو قولك: ( إن محمداً لمنطلق ) وقوله تعالى: ( وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين — الأعراف ١٠٢ ) .

فقد اختلف النحاة في اللام هذه أهى لام الابتداء أم لام أخرى اجتلبت للفرق؟

ذهب سيويه والأخفش الأوسط والصغير وأكثر نحاة بغداد وابن الأخضر وابن عصفور إلى أنها لام الابتداء التي تدخل مع المشددة أدخلت للفرق<sup>(٦)</sup>.

في حين ذهب الفارسي وابن أبي العافية والشلوبين وابن أبي الربيع إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر الكتاب ١٩٦/٢، والمقتضب ٢٣٩/٤، والأصول في النحو ٤١٢/١.

(٢) الأصول في النحو ٤١٢/١.

(٣) الأشباه والنظائر ٣٥٦/٣.

(٤) مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي ٢٢٣.

(٥) مدرسة الكوفة ٢٢٣.

(٦) ينظر الكتاب ١٣٩/٢، والمساعد ٢٩٨/١، وشرح جل الزجاني لابن عصفور الإشبيلي ٤٣٨/١ — ٤٣٩.

(٧) ينظر التذيل والتكميل ١٣٩/٥، والجمع ١٨١/٢ — ١٨٢.

وتظهر ثمرة الخلاف بين القولين أنها إذا كانت لام ابتداءً وجب كسر همزة (إن) ويكون الفعل معلقاً نحو ما جاء في الحديث (قد علمنا إن كنت لمؤمناً) بكسر همزة (إن)، وإذا كانت غيرها اجتلبت للفرق وجب فتحها ولا يكون الفعل معلقاً فيكون الحديث (قد علمنا أن كنت لمؤمناً) بفتح همزة (أن) <sup>(١)</sup>.

### الخلاف في الإعراب وأثره:

قد يكون للخلاف في الإعراب أثر في معنى الجملة، وفي التعبير، وفي الحكم النحوي، إلى غير ذلك من أوجه الأثر كما سنرى ذلك.

### أولاً — الخلاف في الإعراب وأثره في معنى الجملة:

من المعروف أن الإعراب إنما هو إبانة عن المعاني بالألفاظ، فإذا اختلف النحاة في إعراب الجملة فقد يؤثر ذلك الخلاف على معناها، أو أنهم يختلفون في معنى الجملة ويكون لهذا الخلاف أثر في إعرابها. مثال ذلك خلافهم في إعراب (إذا) الفجائية في نحو قولنا: (خرجت فإذا السبع)، فقد ذهب المبرد — وتبعه ابن مالك — إلى أنها ظرف مكان، وذهب الزجاج — وتبعه ابن عصفور — إلى أنها ظرف زمان <sup>(٢)</sup>.

فعلى قول المبرد “يجوز أن تكون خبر المبتدأ الذي بعدها، أي: في المكان السبع، فتقول على هذا: مررت فإذا زيد قائماً، و (إذا) عنده متعلق بكانن وشبهه من متعلقات الظروف العامة، ولا يجوز — على قوله — أن يكون (إذا) مضافاً إلى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر، إذ لا يضاف من ظروف المكان إلى الحمل إلا (حيث) <sup>(٣)</sup>“.

وعلى قول الزجاج “يجوز أن تكون في قولهم: (فإذا السبع) خبراً عما بعدها بتقدير مضاف، أي فإذا حصول السبع، أي: ففي ذلك الوقت حصوله، لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة . . . ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً، و (إذا) ظرف لذلك الخبر غير ساذ مسدده، أي ففي ذلك الوقت السبع بالباب، فحذف (بالباب) لدلالة قرينة (خرجت) عليه.

ويجوز أن يكون ظرف الزمان مضافاً إلى الجملة الاسمية وعامله محذوف . . . أي ففاجأت وقت وجود السبع بالباب، إلا أنه إخراج لـ (إذا) عن الظرفية، إذ هو مفعول به لفاجأت <sup>(٤)</sup>“.

\* \* \*

وقد يكون الخلاف في الإعراب مؤثراً على المعنى من حيث سلامته أو فساده. مثال ذلك خلافهم في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ — التَّكْوِيرُ ١﴾ وقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ

(١) ينظر التذيل والتكميل ١٣٩/٥، وارتشاف الضرب ١٢٧٢/٣.

(٢) ينظر شرح الكافية ٢٤٢/١، ومعنى اللبيب ١٢٠/١ — ١٢١.

(٣) شرح الكافية ٢٤٢/١.

(٤) شرح الكافية ٢٧٢/١ — ٢٧٣.

المشركين استجارك فأجره - التوبة ٦ ﴿ قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي -- الإسراء ١٠٠ ﴾.

فجمهور النحاة يذهبون إلى أن الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فاعل لفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور ، وعلى هذا فتقدير الآيات السابقة عندهم ( إذا كوّرت الشمس كوّرت ) و ( وإن استجارك أحد من المشركين استجارك ) و ( قل لو تملكون تملكون )<sup>(١)</sup>.

وحجتهم أنه لا يجوز الفصل بين أداة الشرط “ وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل . ولا يجوز أن يكون الفعل ها هنا عاملاً فيه ، لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه ، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقى الاسم مرفوعاً بلا رافع ، وذلك لا يجوز ، فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل ، وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدّر ”<sup>(٢)</sup>.

في حين ذهب الأخفش الأوسط إلى أن الاسم المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ<sup>(٣)</sup> ، لأنه لا يشترط أن يلي أداة الشرط فعل ، بل يجوز أن تدخل أداة الشرط على الفعل أو على اسم بعده فعل . ويبدو أثر هذا الخلاف في المعنى ، فتقدير الجمهور يُفسد المعنى وينبئ عنه الذوق<sup>(٤)</sup> . بخلاف رأي الأخفش فإنه يحافظ على سلامة المعنى وجمال التعبير .

يقول الدكتور فاضل السامرائي : “ إن تقدير الجمهور بعيد عن المعنى مفسد لصحة الكلام مؤدّ إلى ركة بالغة فيه ، إذ ما الغرض من هذا الحذف والذكر مع العلم بأن المفسّر والمفسّر لفظ واحد بعينه لا يزيده إيضاحاً ولا بياناً ولا تفسيراً ؟ فلو كان المفسّر يعطينا معنى زائداً على المفسّر وإيضاحاً لم يكن فيه لكان مقبولاً ، ولكن الفعل المذكور هو نفس المحذوف فما الغرض إذن من الذكر والحذف ؟ ”<sup>(٥)</sup>.

ويرى الدكتور فاضل أن لا داعي لتقدير فعل بين أداة الشرط والاسم ذاهباً مذهب الأخفش الأوسط في كون الاسم المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ ، إذ “ بموجب هذا التقدير لا فرق بين قولنا : ( إذا جاءك محمد فأكرمه ) و ( إذا جاءك محمد فأكرمه ) وقوله : ( إذا السماء انشقت ) و ( إذا انشقت السماء ) فيكون تقديم الاسم وتأخير واحدًا ، ولا غرض لذلك سوى التقدير المفسد لجمال التعبير وفصاحته ”<sup>(٦)</sup>.

وقد ذكر الفرق “ بين قولك : ( إذا جاءك محمد فأكرمه ) و ( إذا جاءك محمد فأكرمه ) ، ففي الجملة الأولى تأمر المخاطب بإكرام محمد ولم تنهه عن إكرام غيره . وأما قولك : ( إذا جاءك محمد فأكرمه ) فإنه يدل على قصر

(١) ينظر شرح ابن عقيل ١/٣٦٧ .

(٢) الإنصاف ٢/٦١٦ (م : ٨٥) ، وينظر الكتاب ٣/١١٣ - ١١٤ ، والمقتضب ٢/٧٤ و ٣/٧٧ و ١٧٧/٤ و ٣٤٨ .

(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢/٣٢٧ .

(٤) ينظر إحياء النحو ٣٤ - ٣٥ .

(٥) معاني النحو ٤/٤٨٠ .

(٦) معاني النحو ٤/٤٨٠ .

الإكرام على محمد دون غيره . وهذا نظير قولك: ( أكرم محمدًا ) و ( محمدًا أكرم ) فالأولى أمر بإكرام محمد دون إشارة إلى غيره ، والثانية تخصيص محمد بالإكرام وقصره عليه <sup>(١)</sup>.

ومعنى هذا أننا إذا أخذنا بتقدير الجمهور "لم يكن ثمة معنى للتقديم ، وأصبح معنى قولنا: ( إذا جاءك محمد فأكرمه ) و ( إذا محمد جاءك فأكرمه ) واحدًا <sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا فلا داعي لتقدير فعل بين أداة الشرط والاسم المرفوع الذي يليها، والأولى أن نأخذ برأي أبي الحسن الأخفش في كون الاسم المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ لكي لا يفسد المعنى بالتقدير.

#### ثانيًا — الخلاف في الإعراب وأثره في التعبير :

فالخلاف في الإعراب قد يؤثر على التعبير اللغوي ، فقد تقال العبارة في مذهب على صورة تختلف عما تقال عليه في المذهب الآخر ، مثال ذلك الأفعال ( عسى ) و ( اخلولق ) و ( أوشك ) ، فهذه الأفعال تختص من بين أفعال المقاربة بأنهم قد يكنّ تامات فلا يحتجن إلى الخبر وذلك إذا وليهنّ ( أن ) فيسندن إلى مصدره المؤول بـ ( أن ) على أنه فاعل لهنّ نحو قوله تعالى: (وعسى أن تكرهوا شيئاً — البقرة ٢١٦) وقولك: ( اخلولق أن يأتي ) و ( أوشك أن نرحل )، فـ ( أن ) والفعل المضارع في موضع رفع فاعل ( عسى ، واخلولق ، وأوشك ) واستغنت عن المنصوب الذي هو خبرها .

وهذا إذا لم يل الفعل الذي بعد ( أن ) اسم ظاهر يصح رفعه به، فإن وليه نحو ( عسى أن يقوم زيد ) فذهب أبو علي الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعًا بالذي بعد ( أن ) ، أي يكون ( زيد ) مرفوعًا بـ ( يقوم )، فـ ( أن ) وما بعدها فاعل ( عسى ) وهي تامة ولا خبر لها.

وذهب المبرد والسيرافي والفارسي إلى تحويز ما ذكره الشلوبين وتحويز وجه آخر، وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعًا بـ ( عسى ) اسمًا لها، و ( أن ) والفعل في موضع نصب خبرًا لـ ( عسى ) متقدمًا على الاسم، والفعل الذي بعد ( أن ) فاعله ضمير مستتر يعود على الاسم الظاهر الذي هو فاعل ( عسى )، وجاز عوده عليه — وإن تأخر — لأنه مقدم في النية <sup>(٣)</sup>.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث.

فتقول على مذهب المبرد وصاحبيه: ( عسى أن يقوموا الزيدان ، وعسى أن يقوموا الزيدون ، وعسى أن يقمنّ الهندات ) فتأتي بضمير في الفعل، لأن الاسم الظاهر ليس مرفوعًا به، بل هو مرفوع بـ ( عسى ) .

(١) معاني النحو ٤٧٣/٢ ، وينظر ٤٨١/٤ .

(٢) معاني النحو ٤٧٣/٢ .

(٣) ينظر شرح ابن عقيل ٢٨٤/١ — ٢٨٥ ، وشرح الأشعري ٢٦٥/١ — ٢٦٦ .

وعلى رأي الشلوين يجب أن تقول: ( عسى أن يقوم الزيدان، وعسى أن يقوم الزيدون، وعسى أن تقوم الهندات ) فلا تأتي في الفعل بضمير لأنه رفع الاسم الظاهر الذي بعده<sup>(١)</sup>.  
ومثل ذلك في أو شك واخلولق.

\* \* \*

ومن ذلك مسألة أفراد الظرف وإضافته ، فقد وقع الخلاف في مسألة أفراد الظرف نحو ( قسام زيد خلفاً ) و ( ذهب عمرو قداماً ) “ فهو عند البصريين نصب على الظرف كما يكون مضافاً نحو ( قام قدامك ) و ( ذهب خلفك ) إلا أنه منهم منكور كأنك قلت: قام خلف غيره وذهب قدام شيء. ومنع الكوفيون من ذلك وقالوا: لا تكون ظروفًا إلا مضافة، وإذا أفردت صارت أسماء وكانت في تقدير الحال كأنه قال: قام متأخرًا وذهب متقدمًا.

وفائدة الخلاف تظهر في الخبر، فعند البصريين تقول: ( زيد خلفاً وعمرو قداماً )، فيكون خبراً كما يكون مضافاً، والكوفيون يرفعون ويقولون: ( زيد خلفاً ) أي متأخر، وقدام أي متقدم، ويكون الخبر مفرداً هو الأول كما تقول: ( زيد قائم )<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

ومن ذلك خلافهم في صيغة ( أفعل به ) في التعجب، حيث ذهب جمهور النحاة إلى أن الفعل في قولنا: ( أحسن بسعيد ) هو فعل ماضٍ جاء على صيغة الأمر للتعجب والباء زائدة، والمجرور بالياء فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً.

وذهب الزمخشري والقراء والزجاج وغيرهم إلى أن الفعل لفظه ومعناه الأمر، وأن المجرور بالياء مفعول به مجرور لفظاً منصوب محلاً<sup>(٣)</sup>.

وتظهر ثمرة الخلاف بين جعله أمراً صورة ماضية حقيقة وبين جعله أمراً صورة حقيقة أنه لو اضطر الشاعر إلى حذف هذه الباء الداخلة على المتعجب منه للزمه أن ينصب ما بعدها على رأي القراء ومن تابعه لأنه مفعول به، وأن يرفعه على رأي الجمهور لأنه فاعل<sup>(٤)</sup>.

ثالثاً — الخلاف في إعراب الكلمة وأثره في الخلاف في إعراب ما بعدها:

مثال ذلك ما ورد ذكره في المسألة المذكورة آنفاً من الخلاف في صيغة ( أفعل به ) في التعجب ، حيث ذكر السيوطي وجهاً آخر للخلاف فقال: “ وينبغي على هذا الخلاف خلاف في الجار والمجرور هل هو في موضع نصب أو

(١) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٨٥ ، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٣٠ ، والتذيل والتكميل ٤/ ٣٥١ ، وشرح الأشموني ١/ ٢٦٦.

(٢) شرح المفصل ٢/ ١٢٧.

(٣) ينظر شرح الأشموني ٣/ ١٨-١٩ ، وشرح التصريح ٢/ ٦٠-٦١.

(٤) ينظر حاشية الصبان ٣/ ١٩.



رفع ؟ فمن قال بأن معنى ( أفعل ) الأمر وأن فيه فاعلاً مستتراً قال بأن الجار والمجرور في موضع نصب بأنه مفعول، ويكون الباء عنده إما للتعدية كمررت به، أو زائدة مثل ( قرأت بالسورة ). ومن قال بأن معنى ( أفعل ) التعجب لا الأمر قال بأن الجار والمجرور في موضع رفع بالفاعلية ولا ضمير في ( أفعل ) ويكون الباء عند هذا القائل زائدة مع الفاعل مثلها في ( كفى بالله )<sup>(١)</sup>.

#### رابعاً — الخلاف في الإعراب وأثره في الأعمال:

قد يكون للخلاف في الإعراب أثر في جواز أعمال الكلمة أو عدمه، مثال ذلك خلافهم في ( إن ) المقترنة بـ ( ما ) النافية في قولنا مثلاً: ( ما إن سعيداً حاضراً )، حيث ذهب البصريون إلى أنها زائدة كافة، وذهب الكوفيون إلى أنها نافية.

وبظهور أثر هذا الخلاف في مسألة إعمال ( ما ) عمل ( ليس )، فعلى رأي البصريين يبطل عملها لأن ( إن ) كفتها عن العمل، وعلى رأي الكوفيين يجوز إعمالها فنقول: ( ما إن سعيداً حاضراً )<sup>(٢)</sup>.

#### خامساً — الخلاف في الإعراب وأثره في الحكم النحوي:

وقد يكون لخلاف النحاة في الإعراب أثر في الحكم النحوي، مثال ذلك اختلافهم في الفعل المضارع الواقع بعد لام الجحود في نحو قولنا: ( ما كان محمد ليفعل )، فقد ذهب البصريون إلى أن محمداً اسم ( كان )، والخبر محذوف، واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف، وقدروه: ما كان محمد مريداً لأن يفعل، وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم، وما كان من عوامل الأسماء لا يكون من عوامل الأفعال، فجعلوا اللام حرف جر، والمصدر المؤول بعدها في محل جر باللام على تقدير: ( ما كان محمد مريداً لفعل كذا ).

وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن الخبر جملة الفعل والفاعل، واللام زائدة لتوكيد النفي، وهي الناصبة بنفسها لأنهم لا يشترطون في العامل الاختصاص، فالجملة على تقدير: ما كان محمد يفعل كذا<sup>(٣)</sup>.

وعلى مذهب البصريين لا يجوز أن يتقدم معمول الفعل المتصل بلام الجحود عليه، فلا تقول: ( ما كان محمد طعامك ليأكل )، لأن ما في حيز ( أن ) لا يعمل فيما قبلها، في حين يجوز هذا التعبير عند الكوفيين لأن اللام هي الناصبة عندهم، فإن وقعت بعدها ( أن ) كانت توكيداً، واللام لا تمنع العمل فيما قبلها، بمعنى أنه يجوز أن يتقدم معمول الفعل المقترن باللام عليه فنقول: ( ما كان محمد طعامك ليأكل )<sup>(٤)</sup>.

#### الخلاف بين التأويل وعدمه وأثره على المعنى:

(١) الأشباه والنظائر ٢/١٦٧.

(٢) ينظر الأشباه والنظائر ٢/١٦٠، والمجمع ٢/١١٢، ومعنى الليب لابن هشام ٣٨/١.

(٣) ينظر شرح الأشموني ٣/٢٩٢، وحاشية الخصري ٢/٢٥٩.

(٤) ينظر حاشية الصبان ٣/٢٩٣، والأشباه والنظائر ٢/١٦٩.

هناك مسائل نحوية يلجأ النحاة فيها إلى التأويل لأن الصناعة النحوية تفرض عليهم ذلك، لأن المعروف أنهم قد يضعون القواعد وتكون هي الأصول، ثم إذا رأوا ما يخالفها لجأوا إلى التأويل، وهذا التأويل قد يكون على حساب المعنى، مثال ذلك مسألة وقوع المصدر حالاً، فحق الحال أن يكون وصفاً كقائمه وحسن ومضروب، أما وقوعه مصدراً فهو على خلاف الأصل، إذ لا دلالة فيه على صاحب الحال.

وقد كثر مجيء الحال مصدراً نكرة، ولكن النحاة لا يرونه مقيساً لمحينه على خلاف الأصل، ومنه (طلع زيد بفتة) (فتة) مصدر نكرة، وهو منصوب على الحال، ومثله قولك: (أقبل علي ركضاً) و (قتله صبراً).

وهو عند سيويه والجمهور على التأويل بالوصف، أي باغتا وراكضاً ومصبوراً، أي محبوساً. وذهب الأخفش والمبرد إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف والتقدير (طلع زيد بفتة) و (أقبل علي يركض ركضاً) و (قتله يصير صبراً) فالحال عندهما الجملة لا المصدر.

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية — كما ذهب الأخفش والمبرد — لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوله بفعل من لفظ المصدر، فـ (طلع زيد بفتة) عندهم في تأويل: بفتة زيد بفتة، و (أقبل ركضاً) في تأويل: ركض ركضاً، و (قتله صبراً) في تأويل صبرته صبراً<sup>(١)</sup>.

وعلى رأي الأخفش والمبرد والكوفيون يكون المصدر في هذه الأمثلة منصوباً على المفعولية المطلقة، ولا مكان له في موضوع الحال.

وأما رأي سيويه والجمهور فقد يفهم منه أنه لا فرق في المعنى بين مجيء الحال وصفاً ومحينه مصدراً لأن المصدر موزول بالوصف.

و“الحق أنه لا يعدل من تعبير إلى تعبير إلا يصحبه عدول من معنى إلى معنى، فقولك: (أقبل ركضاً) وإن كان في التأويل (أقبل راكضاً) لا يطابقه في المعنى، وإنما يعدل من الوصف إلى المصدر لغرضين:

الأول: المبالغة، فإن المصدر هو الحدث المجرد والوصف هو الحدث مع الذات، فـ (ساعياً) في قولك: (أقبل أخوك ساعياً) يدل على الحدث وذات الفاعل، أما المصدر فهو الحدث المجرد من الذات والزمن، ولذا يمنع الإخبار بالمصدر عن الذات، لا تقول: (محمد سعي) ولا (هو ركض) بل تقول: (محمد ساع) و (هو راكض).

فإن قلت: (أقبل أخوك ساعياً) كان المعنى أن أخاك تحول إلى سعي ولم يبق فيه شيء من عنصر الذات، لم يبق فيه ما يثقله من عنصر المادة بل تحول إلى حدث مجرد وهذا مبالغة. وكذلك قولك: (أقبل ركضاً) معناه أنه تحول إلى ركض عند إقباله... ولذا يمنع النحاة قياس وقوع المصدر حالاً، قالوا لأنه يلزم الإخبار بالمعنى عن الذات... والحق أنه إذا أراد المبالغة فلا مانع من ذلك، بل ينبغي أن يقوله في موطنه، فهذا تعبير آخر.

وقوع المصدر حالاً تعبير مجازي، أما الوصف فهو تعبير حقيقي، وكلاهما مراد وله موطنه.

الثاني: التوسع في المعنى، وذلك أنك إذا عبرت بالوصف فقد أردت معنى واحداً، فإذا قلت: (جاء خالد

ماشياً) كان (ماشياً) حالاً ليس غير، ولكن إذا عبرت بالمصدر اتسع المعنى وكسبت أكثر من قصد وغرض، فقد

(١) ينظر شرح ابن عقيل ١/٤٨٦ — ٤٨٧، وشرح التصريح ١/٥٨٣، وشرح الأشتوني ٢/١٧٢ — ١٧٣.

تكسب معنى المصدرية والحالية كقولك: ( أقبل ركضًا ) فهذا يحتمل المفعولية المطلقة، أي يركض ركضًا ، أو إقبال ركض أيًا كان التقدير ويحتمل الحالية فقد كسبت معنيين وأنت تريد هما معًا<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

ومن ذلك مسألة ( النعت بالمصدر ) فقد نعت العرب بالمصدر كثيرًا نحو قولهم: ( هو رجلٌ عدلٌ ) و ( رجلٌ فضلٌ وزورٌ ) أي عدل وفاضل وزائر، و ( رجلٌ صومٌ ) أي صائم<sup>(٢)</sup>.  
والنحاة في توجيه ذلك على ثلاثة آراء:

الرأي الأول: أن يكون المصدر على التأويل بالمشتق نحو ( هو رجلٌ زورٌ ) أي زائر، و ( عدلٌ ) أي عادل، وهذا رأي الكوفيين.

والثاني: على تقدير مضاف، أي ذو عدل وذو زور، وهو رأي البصريين.

والثالث: أن لا يكون تأويل ولا حذف، بل هو على جعل العين نفس المعنى مبالغة<sup>(٣)</sup>.

وسبب الخلاف أن النحاة يرون عدم جواز نعت الذات باسم المعنى، وإذا ورد ما ظاهره كذلك وجب تأويله بمشتق أو على تقدير حذف مضاف.

ويظهر أثر الخلاف في المعنى، فإن الأخذ برأي الكوفيين يؤول إلى أنه لا فرق في المعنى بين الوصف بالمصدر والوصف باسم الفاعل، والأخذ برأي البصريين يؤول إلى أنه لا فرق في المعنى بين الوصف بالمصدر بدون تقدير وبينه إذا كان المصدر على تقدير حذف مضاف.

ولذا رجّح كثير من النحاة الرأي الثالث، ولهذا الترجيح ما يبرره، حيث إن العرب لا تعدل من صيغة إلى صيغة إلا إذا صحبها عدول في المعنى كما ذكرنا ذلك، فهم يرون أن نعت الذات بالمصدر لغرض المبالغة، على معنى أن الذات تحولت إلى معنى. جاء في ( شرح المفصل ) لابن يعيش: “فهذه المصادر كلها مما وصف بها للمبالغة، كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه، وقالوا: ( رجل عدل ورضى وفضل ) كأنه لكثرة عدله والرضى عنه وفضله جعلوه نفس العدل والرضى والفضل<sup>(٤)</sup>.”

وجاء في ( الخصائص ): “إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه<sup>(٥)</sup>.”

وجاء في ( الكشف ) في قوله تعالى: ( وجاؤا على قميصه بدم كذب - يوسف ١٨ ) “ذي كذب أو وصف بالمصدر مبالغة كأنه نفس الكذب وعينه، كما يقال للكذاب: هو الكذب بعينه والزور بذاته، ونحوه:

(١) معاني النحو ٢/٧٢٠ - ٧٢١.

(٢) ينظر شرح المفصل ٣/٥٠، وشرح التصريح ١١٣/٢.

(٣) شرح التصريح ١١٣/٢.

(٤) شرح المفصل ٣/٥٠.

(٥) الخصائص ٣/٢٥٩.

فهن به جود وأنتم به بخل“<sup>(١)</sup>.

### الخلاف في العلة وأثره :

من الملاحظ أن النحاة على اختلاف مدارسهم أخذوا بمبدأ التعليل منذ العهود الأولى للنحو “فكل حكم نحوي يعلل، وكل ظاهرة نحوية كلية أو جزئية لابد لها من علة عقلية. . . والخليل هو أول من بسط القول في العلل النحوية“<sup>(٢)</sup>.

وقد وقع خلاف في تعليل قسم من هذه الظواهر ، وكان لهذا الخلاف أثر وفائدة كما سنبين ذلك.

### أولاً — الخلاف في العلة وأثره في الحكم النحوي:

من ذلك خلافهم في علة بناء الفعل المضارع المتصل بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة اتصالاً مباشراً نحو قوله تعالى: (ليسجنن وليكونن من الصاغرین — يوسف ٢٢) .

فذهب سيبويه إلى أن سبب البناء هو تركيب الفعل مع النون قياساً على بناء الاسم المفرد المركب مع ( لا ) النافية للجنس في نحو ( لا رجل ) .

وذهب غيره إلى أن النون لما أكدت الفعل المضارع قوّت فيه معنى الفعلية فعاد إلى أصله وهو البناء<sup>(٣)</sup>.  
ويظهر أثر الخلاف في العلة فيما إذا اتصل بالفعل المؤكد ضمير التثنية نحو ( هل تضربان ؟ ) أو واو الجماعة نحو ( هل تضربن ؟ ) أو ياء المخاطبة نحو ( هل تضربن ؟ ) أمعرب هو حينئذ أم مبني ؟  
فعلى مذهب سيبويه يكون الفعل معرباً لأن العرب لا تركب ثلاثة أشياء فتجعلها كالشيء الواحد، ويكون حذف النون لتوالي الأمثال علامة الرفع.  
وعلى المذهب الآخر يكون الفعل مبنيّاً، ويكون حذف النون علامة للبناء<sup>(٤)</sup>.

ومن ذلك ما ذكره ابن النحاس في ( التعليقة ) من أنه إذا دخلت ( ليت ) و ( لعل ) على الموصول المتبداً نحو ( ليت الذي يأتي ) و ( لعل الذي في الدار ) فلا يجوز أن تدخل الفاء في خبره.  
“وختلف في علة ذلك ما هي؟ فمنهم من قال: علته أن الشرط لا يعمل فيه ما قبله، فإذا عملت فيه ( ليت ) أو ( لعل ) خرج من باب الشرط فلا يجوز دخول الفاء حينئذ.  
ومنهم من قال: بل العلة أن معنى ( ليت ) و ( لعل ) ينافي معنى الشرط من حيث كان ( ليت ) للتمني، و ( لعل ) للترجي، ومعنى الشرط: التعليق فلا يجتمعان.

(١) الكشف ١/١٢٧.

(٢) مقدمة الدكتور شوقي ضيف لكتاب (الإيضاح للزجاجي).

(٣) ينظر الأشباه والنظائر ٢/١٥٤.

(٤) ينظر الأشباه والنظائر ٢/١٥٤.

ويتخرج على هاتين العلتين مسألة دخول ( إن ) على الاسم الموصول أجنب دخول الفاء أم لا ؟  
فمن علّل بالعلة الأولى منع من دخول الفاء مع ( إن ) أيضاً لأنها قد عملت فيه فخرج عن باب الشرط .  
ومن علّل بالعلة الثانية — وهي المعنى — جَوَزَ دخول الفاء مع ( إن ) لأنها لا تغير المعنى عما كان عليه قبل دخولها، وقبل دخولها كانت الفاء تدخل في الخبر فيبقى ذلك بعد دخولها<sup>(١)</sup>.

ثانياً — الخلاف في علة الحكم الذي يصاحب الكلمة وأثره:

مثال ذلك اختلافهم في سبب منع ( أسماء ) من الصرف إذا كان علماً على رجل ، فيرى سيويه أنه منع من الصرف لأنه على وزن ( فَعْلَاء ) ، وهمزته بدل من واو وأصله ( وسماء ) فامتنع للتأنيث اللازم .  
وأما على مذهب الفراء فهو اسم جمع سمي به ، فكثرت في تسميته المؤنث حتى عُذَّ من أسمائه فامتنع للعلمية والتأنيث .

ويظهر أثر الخلاف فيما إذا نكّر بعد التسمية ، فهو منصرف على مذهب الفراء وممنوع من الصرف على مذهب سيويه<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

ومن ذلك خلافهم في علة منع مثنى وثلاث وبألفهما من الصرف ، فـ “مذهب الجمهور أن باب مثنى وثلاث مُنَع الصرف للعدل مع الوصفية ، وذهب الفراء إلى أن منعها للعدل والتعريف بنية الإضافة .  
وينسبني على الخلاف صرفها مذهباً لها مذهب الأسماء ، أي منكّرة ، فأجازها الفراء بناءً على رأيه أنها معرفة بنية الإضافة تقبل التكثير ، ومنعه الجمهور<sup>(٣)</sup> .”

(١) الأشباه والنظائر ٢/ ١٥٨ — ١٥٩ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٢/ ٨٨١ .

(٣) الأشباه والنظائر ٢/ ١٥٧ .

### الخلافا في المصطلح التحوي وأثره في المعنى:

قد يختلف النحاة في مصطلح تحوي، بمعنى أن نظرة كل فريق إلى المصطلح تختلف عن نظرة الفريق الآخر، مثال ذلك أن المفعول له أو المفعول لأجله مصطلح بصري، وهو عندهم ما أفاد تعليلاً من المصادر بشروط معينة نحو قوله تعالى: (يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت — البقرة ١٩) .

جاء في (الكتاب): “ ( هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر ) لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقع له ولأنه تفسير لما قبله لم كان ؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه . . . وذلك قولك: ( فعلت ذاك حذار الشر ) و ( فعلت ذاك مخافة فلان ) و ( ادخار فلان ) . وقال الشاعر وهو حاتم بن عبد الله الطائي:

وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأصفح عن شتم اللئيم تكروما

. . . وفعلت ذاك أجل كذا وكذا فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له كأنه قيل: لم فعلت كذا وكذا ؟ فقال: لكذا وكذا. ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله “ (١)

ويرى الزجاج والكوفيون أن ما يسميه النحاة مفعولاً له إنما هو مفعول مطلق لفعل محذوف عند الزجاج، وللـفـعل المذكور عند الكوفيين. ويحتج الزجاج على ذلك بالتضمن، فهو يرى أن عامل النصب يتضمن فعلاً من لفظ المصدر، فإذا قلت: “ ( ضربته تأديباً ) فإن معناه ( أدبته بالضرب )، والتأديب مجمل والضرب بيان له، فكأنك قلت: ( أدبته بالضرب تأديباً ) ويصح أن يقال: الضرب هو التأديب فصار مثل ( ضربته ضرباً ) في كون مضمون العامل هو المفعول “ (٢) . وكذا فإن “ التقدير في ( جنت إكراماً لك ) : ( أكرمتك إكراماً لك ) حذف الفعل وجعل المصدر عوضاً من اللفظ به فلذلك لم يظهر “ (٣) . يقول الزجاج في قوله تعالى: ( يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت — البقرة ١٩ ) : “ وإنما نصب ( حذر الموت ) لأنه مفعول له، والمعنى ( يفعلون ذلك لحذر الموت ) وليس نصبه لسقوط اللام، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر، كأنه قال: ( يحذرون حذراً ) لأن جعلهم أصابعهم في آذانهم من الصواعق يدل على حذرهم الموت “ (٤)

ويؤثر هذا الخلاف في المعنى، فقد سمي هذا المفعول مفعولاً له أو مفعولاً لأجله لأنه أفاد التعليل، بمعنى أنه بين سبب القيام بالحدث .

ويسدو من النص المذكور آنفاً أن الزجاج يرى “ أن لا علاقة للإعراب بالمعنى، فمعنى ( حذر الموت ) عنده مفعول له لكن إعرابه مفعول مطلق، علماً بأن الإعراب فرع المعنى كما هو معروف، ونرى هذا جلياً فيما يحتمل

(١) الكتاب ١/٣٦٧ — ٣٦٩.

(٢) شرح الكافية ٢/٣٠.

(٣) المجمع ٣/١٣٣، و ٥/٣١٩.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/٩٧.

أكثر من إعراب، وإعرابه يختلف باختلاف المعنى “وذلك نحو قولك: ( جئت طمعا في رضاك ) فإن قدرته طامعاً كان حالاً، وإن قدرته ( أطمع طمعاً ) كان مفعولاً مطلقاً، وإن أردت العلة والسبب كان مفعولاً له “<sup>(١)</sup> ((<sup>(٢)</sup> .

ولأما القول برأي الكوفيين فإنه “يفضي إلى إخراج الأفعال من معانيها إلى معانٍ أخرى قد تكون بعيدة عنها من دون موجب وذلك نحو قولنا: ( قلت ذاك خوفاً منهم ) فيكون القول عندهم بمعنى الخوف، في حين أن القول حسّي والخوف قلبي. ونحو قوله: ( وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم \_ البقرة ٢١٣ ) فيكون الاختلاف بمعنى البغي، ونحو قوله: ( كالذي ينفق ماله رياء الناس \_ البقرة ٢٦٤ ) فيكون الإنفاق بمعنى الرياء. ونحو قوله: ( قل أنفقوا طوعاً أو كرها \_ التوبة ٥٣ ) فيكون الإنفاق بمعنى الطوع وبمعنى الكره، ونحو قوله: ( هو الذي يريكم البرق خوفاً وطمعاً \_ الرعد ١٢ ) فتكون رؤية البرق بمعنى الخوف والطمع .

ويفضي هذا الرأي إلى أن يكون للفعل الواحد معانٍ متعددة متناقضة وذلك نحو ( قلت هذا خوفاً منك ) و ( قلت هذا إظهاراً للحق ) و ( قلت هذا إكراماً له ) و ( قلت هذا تحقيراً له ) و ( قلت هذا إطفاءً لنار الفتنة ) و ( قلت هذا تملقاً ) و ( قلت هذا طمعاً في خيره ) وغير ذلك فيكون معنى ( قلت ) على هذا: خفت وأظهرت الحق وأكرمت وحققت وأطفأت نار الفتنة وتعلقت وطمعت وغير ذلك وهي معانٍ متغايرة ولا موجب لهذا كله “<sup>(٣)</sup> .



(١) معاني النحو ٦٥١/٢.

(٢) المحجج النحوية ١٠٨ - ١٠٩.

(٣) معاني النحو ٦٥١/٢.



## الخلاف في المحذوف وأثره :

فقد يختلف النحاة في المحذوف من الجملة ويكون لهذا الخلاف أثر في الحكم النحوي ، من ذلك حذف العائد المجرور في جملة الصلة ، فمن المعروف أنه يجوز حذف الضمير العائد على الاسم الموصول إن لم يقع بحذفه التباس سواء كان في حالة الرفع أم النصب أم الجر ، والعائد المجرور إما أن يكون مجروراً بالإضافة أو بحرف الجر . وإذا كان العائد مجروراً بحرف جر فلا يحذف إلا إذا دخل على الاسم الموصول حرف مثله لفظاً ومعنى واتفق العامل فيه مادة نحو قولك : ( مررت ' بالذي مررت به ) فيجوز حذف العائد فتقول : ( مررت ' بالذي مررت ) . ونحو قولك : ( انتهيت ' إلى ما انتهيت ) أي إليه ، ومنه قول تعالى : ( ويشرب مما تشربون - المؤمنون ٢٣ ) أي منه<sup>(١)</sup> .

وقد اختلف النحاة في المحذوف من الجار والمجرور أولاً ، فذهب الكسائي إلى أن المحذوف تدريجي ، بمعنى أنه حذف حرف الجر أولاً ثم حذف العائد المجرور به ، أي أنه انتصب الضمير واتصل من بعد حذف حرف الجر ، ثم حذف ، وهو منصوب لا مجرور .

وقال غيره : حذفاً معاً ، وجوز سيويه والأخفش الأمرين<sup>(٢)</sup> .

ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله تعالى : ( ذلك الذي يبشر الله عباده - الشورى ٢٣ ) أي به ، فعلى رأي الكسائي يكون المحذوف قياسياً ، لأنه بعد حذف حرف الجر صار المحذوف عائداً منصوباً . وعلى رأي غيره سماعي لعدم جر الموصول<sup>(٣)</sup> .

وينسب على رأي الكسائي أن حذف كل عائد مجرور من حذف المنصوب " بخلافه على قول غيره ، ويلزم حينئذ أن الكسائي ينكر حذف العائد المجرور ولا يقول به ، اللهم إلا أن يجعل تسميته مجروراً على قوله باعتبار ما قبل المحذوف<sup>(٤)</sup> ، لكن " المبشر به لا يجر إلا بالياء ، فالمحذوف فيها متعين جزماً " <sup>(٥)</sup> .

(١) هذا قول الجمهور . ولا أذهب إلى ذلك " وإنما يكفي تعين الحرف وعدم اللبس لورود ذلك في الفصح ، قال تعالى : ( ذلك الذي يبشر الله عباده - الشورى ٢٣ ) أي : به ، فقد حذف العائد مع حرف الجر ولم يدخل على الموصول مثله ، وقال : ( أنسجد لما تأمرنا - الفرقان ٦٠ ) أي به وقد اختلف الحرفان " . (على طريق التفسير البياني للدكتور فاضل صالح السامرائي ١٧٥) .

(٢) ينظر شرح الأشموني ١/١٧٤ ، وحاشية الحضري ١/١٨٠ .

(٣) ينظر حاشية الصبان ١/١٧٤ .

(٤) حاشية الصبان ١/١٧٤ .

(٥) حاشية الحضري ١/١٨٠ .

## الخلاف في التقدير وأثره:

مثال ذلك اختلاف النحاة في الفعل المضارع المتصل بأحرف العلة أفيها حركات مقدرة أم لا؟  
فمذهب سيويه أن فيها حركات مقدرة في الرفع نحو ( يخشى المؤمن ربه ) و ( يرمي اللاعب الكرة )  
و ( يدعو المؤمن إلى الحق ) ، وفي الألف في النصب نحو ( لن يسعى سعيد بالصلح ) ، فهو إذا جزم حذف الحركات  
المقدرة ، ويكون حذف حرف العلة عنده لئلا يلتبس الرفع بالجزم ، وعند ابن السراج أنه لا حركة مقدرة في  
الرفع<sup>(١)</sup>.

“ قال أبو حيان: وفائدة الخلاف تظهر في الألف ، فمن قال: حذف الظاهر [ وهو ابن السراج ] لم يُجز إقرار  
الألف ، لأنه لا ضمة فيه ظاهرة . ومن قال: المقدرة [ وهو سيويه ] أجاز إقرارها ، ويشهد له (ولا ترصاها)<sup>(٢)</sup>“.

## أولاً — الخلاف في التقدير وأثره في الإعراب:

للخلاف في التقدير أثر في الإعراب، مثال ذلك ( مسألة تعدد الخبر ) ، فمن المعلوم أنه قد تعدد الأخبار عن  
المبتدأ الواحد فيكون للمبتدأ خبران أو أكثر نحو قولهم: ( الرمان حلو حامض ) وكقوله تعالى: ( وهو الغفور الودود .  
ذو العرش المجيد — البروج ١٤ ، ١٥ ) .

وقد يتعدد الخبر “ في اللفظ دون المعنى . وضابطه أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ كقولهم: ( الرمان  
حلو حامض ) بمعنى مرّ ، و ( زيد أعسر أيسر ) بمعنى أضبط ، فالخبر إنما يكون بمجموع الكلمتين ولا يصح الاكتفاء  
بواحدة دون الأخرى<sup>(٣)</sup>“.

وهذان الخبران اسمان مشتقان يتحملان ضميراً ، فهل في كل منهما ضمير أو في الثاني فقط ؟  
ذهب أبو حيان إلى أن كلا منهما يتحمل ضمير المبتدأ<sup>(٤)</sup> . وذهب أبو علي الفارسي إلى أنه ليس إلا ضمير  
واحد يحمله الخبر الثاني ، لأن الأول بمنزلة الجزء من الثاني ، والثاني هو تمام الآخر<sup>(٥)</sup> .

وقد ذكر أبو حيان أن “ثمرة هذا الخلاف تظهر إذا جاء بعدهما اسم ظاهر نحو قولك: ( هذا البستان حلو  
حامض رمانه ) فإذا قلنا: لا يتحمل الأول ضميراً تعين أن يكون الرمان مرفوعاً بالثاني . وإذا قلنا إنه يتحمل فيحتمل  
أن يكون من باب التنازع . ولا التفات لمن شرط في باب التنازع أن العاملين لا يتنازعا سبباً مرفوعاً<sup>(٦)</sup>“.

(١) ينظر الأشباه والنظائر ٢/١٥٤ .

(٢) المجمع ١٧٩/١ — ١٨٠ .

(٣) معاني النحو ١/٢١٨ .

(٤) ينظر شرح التصريح ١/٢٣٢ .

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ٣/١١٣٨ ، وحاشية الصبان ١/١٩٨ .

(٦) التذيل والتكميل ٣/٩٠ .

## ثانياً — الخلاف في تقدير المحذوف وأثره في المعنى:

وقد يكون الخلاف في تقدير المحذوف ويظهر أثر ذلك التقدير في المعنى، من ذلك اختلاف النحاة فيما يتعلق به الخبر شبه الجملة، حيث اختلفوا في تقدير المتعلق به، فهو عند القسم الأكبر منهم فعل تقديره (كان) أو (استقر)، وعند القسم الآخر اسم تقديره (كائن) أو (مستقر) <sup>(١)</sup>، فقد نسب ابن عقيل إلى أبي الحسن الأخفش ذهابه إلى "أنه من قبيل الخبر المفرد، وأن كلاً منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعل تقديره (زيد كائن عندك، أو مستقر عندك، أو في الدار) <sup>(٢)</sup>."

في حين نسب إليه خالد الأزهرى قوله إنه من قبيل الخبر الجملة، وإن كلاً منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف جملة تقديرها (كان) أو (استقر). وحينئذ في ذلك "أن الفعل عامل النصب في الظروف ومحل الجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلاً" <sup>(٣)</sup>.

وذهب ابن السراج وغيره إلى أن تقديره (كائن) أو (مستقر) <sup>(٤)</sup> بحجة "أن أصل الخبر أن يكون مفرداً . . . ووجه ثاب أنك إذا قدّرت فعلاً كان جملة وإذا قدّرت اسماً كان مفرداً، وكلما قل الإضمار والتقدير كان أولى" <sup>(٥)</sup>.

ويظهر أثر الخلاف في الإلحاق، حيث يلحق بالمفرد إذا علّق باسم تقديره (كائن) أو (مستقر)، ويلحق بالجملة إذا علّق بجملة تقديرها (كان) أو (استقر).

كما أن أثر الخلاف يظهر في نحو قولنا: (السفر غداً) فإذا أريد الحدوث صح فيه تقدير (يكون)، وإذا أريد ثبوته، أي كأن هذا أمر منته ومفروق منه صح فيه تقدير (كائن)، وهذا "كقوله تعالى: (إني خالق بشرًا من طين. فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين — ص ٧٢، ٧١) فجاء باسم الفاعل الدال على الثبوت (خالق) في المستقبل" <sup>(٦)</sup>.

والجدير بالذكر أن هناك تعبيرات ينبغي أن تقدّر اسماً لأنه قد لا يستقيم المعنى إذا قدّرت فعلاً "فإذا قلت: (القط كالنمر) قدّرت اسماً (كائن) ولا تقدّر فعلاً، ونحوه (الأرض كالكرة). ونقول: (الحنة تحت ظلال السيوف) . . . إنه لا يصح تقدير فعل هنا، فتقدير الفعل (استقرت) يعني أنها كانت على غير ذاك فاستقرت الآن على هذا، ولا يحسن تقدير (تكون) أو (تستقر) لما فيه من معنى الحدوث والتجدد، وإنما هو أمر ثابت فتقدّر (كائنة). ومثله (الحمد لله) فإنه لا يحسن تقدير (استقر)، بل الأولى أن يقدّر (كائن) <sup>(٧)</sup>."

(١) ينظر الكتاب ٨٧/٢، وشرح التصريح ١٦٦/١.

(٢) شرح ابن عقيل ٢٠٨/١.

(٣) شرح التصريح ١٦٦/١.

(٤) ينظر الأصول في النحو ٦٨/١.

(٥) شرح المفصل ٩٠/١.

(٦) معاني النحو ٢٠٤/١.

(٧) معاني النحو ٢٠٤/١.

### الخلاف في الدلالة وأثره:

اختلف النحاة في دلالة بعض التراكيب ، وكان لخلافهم هذا أثر وفائدة. مثال ذلك ما ذهب إليه قسم من النحاة من أن الجملة الاسمية التي خبرها فعل تفيد الثبوت<sup>(١)</sup>. وهناك من يرى أنها تفيد التجدد والحدوث كالجملة الفعلية. جاء في ( دلائل الإعجاز ) في بيان الفرق بين الإخبار إذا كان بالاسم وبينه إذا كان بالفعل: “وبيانه أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء . . . وأما الفعل فإنه يقصد فسيه إلى ذلك، فإذا قلت: ( زيد ها هو ذا ينطلق ) فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً وجعلته يزاوله ويزجيه. . . ومتى اعتبرت الحال في الصفات المشبهة وجدت الفرق ظاهراً بينا ولم يعترضك الشك في أن أحدهما لا يصلح في موضوع صاحبه، فإذا قلت: ( زيد طويل وعمرو قصير ) لم يصلح مكانه ( يطول ويقصر )، وإنما تقول: ( يطول ويقصر ) إذا كان الحديث عن شيء يزيد وينمو كالشجر والنبات والصبي ونحو ذلك مما يتجدد فيه الطول أو يحدث فيه القصر، فأما وأنت تحدث عن هيئة ثابتة وعن شيء قد استقر طوله ولم يكن ثمّ تزايد وتجدد فلا يصلح فيه إلا الاسم“<sup>(٢)</sup>.

وإذا ذهبنا مذهب من يرى أن الجملة الاسمية التي خبرها فعل تفيد الثبوت فلن يكون ثمة فرق بين قولنا: ( محمد منطلق ) و ( محمد ينطلق ) و ( محمد انطلق ) إذ سيفهم حينئذ أن كل هذه الجمل اسمية تدل على الثبوت. في حين أننا إذا ذهبنا مذهب من يرى أنها تفيد الحدوث والتجدد فإننا سندرك أن الجملتين ( ينطلق محمد ) و ( محمد ينطلق ) كليهما تدلان على الحدوث، وإنما قدّم المسند إليه على المسند لغرض من أغراض التقديم<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر الإيضاح ٩٩/١ ، وحاشية الخضري ١٠٢/١ ، وملاك التأويل ٨٩٣/٢.

(٢) دلائل الإعجاز ١٢٢ - ١٢٣.

(٣) ينظر معاني النحو ١٦/١ .

### الخلاف في الشروط وأثره :

قد يكون للخلاف في الشروط أثر في الحكم النحوي، من ذلك خلافتهم في المنوع من الصرف للعلمية والعجمية، فقد اشترط بعض النحاة أن يكون علمًا في اللسان الأعجمي، كما هو ظاهر مذهب سيوييه، ولم يشترط الشلوين وابن عصفور ذلك<sup>(١)</sup>.

ويظهر أثر الخلاف في نحو (قالون)، فيصرف على الرأي الأول “لأنهم لم يستعملوه علمًا، وإنما استعملوه صفة بمعنى جيد، ويمنع الصرف على الثاني لأنه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى به”<sup>(٢)</sup>.

وقد يكون للاختلاف في الشروط أثر في التقدير وعدمه، مثال ذلك ما وضعه النحاة من شروط للمفعول له، فلهم يرون أن المفعول له هو ما اجتمع فيه أربعة شروط:

١ — أن يكون مصدرًا . ٢ — أن يكون مذكورًا للتعليل . ٣ — أن يشارك الحدث في الزمن نحو قوله تعالى: (يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواقع حذر الموت — البقرة ١٩) فزمن جعل الأصابع هو زمن الحذر . ٤ — أن يشاركه في الفاعل ، أي أن يكون فاعل الحدث والمصدر واحدًا نحو (ضربت ابني تأديبًا) ففاعل الضرب والتأديب واحد وهو المتكلم<sup>(٣)</sup>.

وهناك شروط متفق عليها وشروط مختلف فيها، فمن المتفق عليها أن يكون المفعول له مصدرًا فضلة مفيدًا للتعليل، ومن المختلف فيها مشاركة المصدر لفعله في الوقت والفاعل، جاء في (جمع الهوامع): “وشترط بعض المتأخرين فيه أن يكون من أفعال النفس الباطنة . . . وشترط الأعلام والمتأخرون مشاركته لفعله في الوقت والفاعل نحو (ضربت ابني تأديبًا) . . . ولم يشترط ذلك سيوييه ولا أحد من المتقدمين فيجوز عندهم (أكرمك أمس طمعًا غداً في معروفك) و (جنت حذر زيد)، ومنه (يريكم البرق خوفًا وطمعًا) ففاعل الإراءة هو الله، والخوف والطمع من الخلق”<sup>(٤)</sup>. وقد ذهب أبو علي الفارسي إلى جواز عدم المقارنة في الزمان<sup>(٥)</sup>.

وذهب ابن خروف إلى أن المشاركة في الفاعل ليست ضرورية “تمسكًا بقوله تعالى: (يريكم البرق خوفًا وطمعًا) حيث إن فاعل الإراءة هو الله، والخوف من المخاطبين”<sup>(٦)</sup>.

(١) شرح التصريح ٢/٢١٨ — ٢١٩.

(٢) شرح التصريح ٢/٢١٩، وينظر الجمع ١/١٠٣ — ١٠٤.

(٣) ينظر شرح ابن عقيل ١/٤٣٩، وشرح التصريح ١/٣٣٤ — ٣٣٥.

(٤) الجمع ٣/١٣٢ — ١٣٣.

(٥) ينظر شرح الكافية ٢/٣٣.

(٦) حاشية الحصري ١/٤٣٩، وينظر شرح الأشموني ٢/١٢٢، وشرح التصريح ١/٣٣٥.

وتظهر ثمرة الخلاف في التقدير وعدمه، فمن ذهب إلى مشاركة الحدث في الزمن والفاعل جعل النصب على المفعول له على تقدير حذف مضاف، أي: إرادة خوف وطمع، ومن ذهب إلى عدم اشتراط ذلك لم يحتج إلى تأويل فيكون معنى الآية عنده: يريكم البرق لأجل الخوف والطمع<sup>(١)</sup>.

### الخلاف في توجيه التعبير العربي وأثره في الحكم النحوي:

من التعبيرات العربية ما اختلف النحاة في توجيهها، وكان لخلافهم أثر في المعنى، من ذلك ما ذكرناه من مسألة (النعث بالمصدر).

وقد يكون لخلافهم أثر في الحكم النحوي، من ذلك مسألة (وقوع فعل الشرط ماضيًا وجوابه مضارعًا)، حيث إنه إذا وقع جواب الشرط مضارعًا والشرط ماضيًا جاز في الجواب وجهان:  
الأول: الرفع فتقول: (إن جنتي أزورك) برفع الجواب (أزورك)، والآخر الجزم فتقول: (إن جنتي أزورك) بجزم الجواب.

ويرى سيويه أن وجه رفع الجواب هو أنه مؤخر من تقديم وأن الأصل (أزورك إن جنتي) وجواب الشرط محذوف، وأصل العبارة هو (أزورك إن جنتي أزورك).

يقول سيويه: “وقد تقول: (إن أتيتي آتيك) أي: آتيك إن أتيتي”<sup>(٢)</sup>.

وقد وجه الدكتور فاضل السامرائي الرفع على معنى أن الكلام قد بني على إمضاء الرفع ثم أدرك المتكلم الشرط مؤخرًا<sup>(٣)</sup>.

وذهب المبرد إلى أنه هو الجواب على إضمار الفاء والمبتدأ، والتقدير: فأنا آتيك<sup>(٤)</sup>.

وينبغي على هذا الخلاف مسألتان:

المسألة الأولى: أنه على مذهب سيويه يجوز أن نقول: (زيدًا إن أتاني أكرمه) بنصب (زيدًا)، كما يجوز عنده أن نقول: (زيدًا أكرمه إن أتاني).

وأما المبرد فيمتنع عنده مثل هذا التعبير لأنه في سياق أداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط، فلا يفسر عاملاً فيه<sup>(٥)</sup>.

والمسألة الثانية: أنه إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف فهل يجوز أم لا ؟

فعلى مذهب سيويه لا يجوز الجزم بل يجب الرفع فتقول: (إن قام زيد أقوم ويقعد أخواك) برفع (يقعد).

(١) ينظر شرح التصريح ٣٣٥/١، وحاشية الصان ١٢٣/٢.

(٢) سيويه ٦٦/٣.

(٣) ينظر معاني النحو ٤٩٤/٤.

(٤) ينظر موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٤٥.

(٥) ينظر مفتي اللبيب ٥٠٥/٢، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٤٥.

وعلى قول المبرد ينبغي أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل، والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها<sup>(١)</sup>.

### الخلافاً في العامل وأثره:

المقصود بالعامل هو "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص"<sup>(٢)</sup>.

وتنقسم العوامل قسمين: لفظية ومعنوية.

أما العامل اللفظي فهو ما له ذكر في الجملة سواء كان ظاهراً أم مقدراً، بمعنى أن العمل يأتي مسيئاً عن لفظ يصحبه كـ (مررت بزيد) و (ليت عمراً قائم) <sup>(٣)</sup>.

والعوامل اللفظية كثيرة كالأفعال — وهي أقوى العوامل — وحروف النصب والجزم والجر وأدوات الشرط والأحرف المشبهة بالفعل وغيرها.

وأما العامل المعنوي فهو ما ليس له ذكر ظاهر أو مُقدّر في الجملة كالابتداء عند البصريين والخلاف عند الكوفيين. قال السيد الجرجاني: "العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه حظ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب"<sup>(٤)</sup>.

وقد اختلف النحاة في العامل بقسميه اللفظي والمعنوي، وكان خلافتهم أثر إما في الأحكام النحوية أو في المعنى أو في التعبير أو في غير ذلك كما سنين ذلك.

### أولاً — الخلافاً في العامل وأثره في المعنى:

للخلافاً في العامل أثر واضح في المعنى، مثال ذلك اختلاف النحاة في ناصب المفعول معه، حيث ذهب الأخفش إلى إن المفعول معه ينتصب انتصاب الظرف. وحجته "أن الواو في قولك: (رقت وزيداً) واقعة موقية (مع)، فكأنك قلت: (رقت مع زيد)، فلما حذف (مع) وقد كانت منصوبة على الظرف ثم أقمت الواو مقامها انتصب (زيد) بعدها على حد انتصاب (مع) الواقعة الواو موقعها"<sup>(٥)</sup>.

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن المفعول معه منصوب بتقدير عامل، فإذا قلت: (استوى الماء والخشب) فإن تقديره: ولابس الخشب، وإذا قلت: (ما صنعت وزيداً) فإن تقديره: (ولا يست زيداً) لأنه يرى أن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو.

(١) ينظر مغني اللبيب ٥٠٥/٢، وموصل الطلاب ٤٥، وحاشية الصان ١٧/٤ — ١٨.

(٢) التعريفات — السيد الجرجاني ١٢٦.

(٣) ينظر الخصائص ١١٠/١.

(٤) التعريفات ١٢٧.

(٥) شرح المفصل ٤٩/٢، وينظر التبيين ٣٨١.



والأخذ برأي الزجاج يعني أن الاسم المنصوب بعد واو المعية قد صار مفعولاً به ، في حين أن الأخذ برأي الأخفش يعني أن قولنا: ( استوى الماء والخشبة ) و ( جاء البرد والطيالة ) يكون فيها ( الخشبة ) و ( الطيالة ) منصوباً على الظرفية، بمعنى أن كلا منهما يتضمن معنى ( في ) الظرفية.

ولا أظن أن المعنى يسمح بذلك “ لأن الظرف بمعناه الاصطلاحي هو ( ظرف المكان ) أو ( ظرف الزمان ) الذي يتم فيه الحدث ولا ثالث لهما، و ( الخشبة ) و ( الطيالة ) في المثالين السابقين لا تصلحان للظرفية المكانية أو الزمانية لجمي البرد أو استواء الماء “<sup>(١)</sup>.

كما لا أظن أن المعنى يؤيد ما ذهب إليه الزجاج ، لأن المعية هي المصاحبة، والمقصود مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها في الزمن، فإذا قلت مثلاً: ( جنت ومحمداً ) فالعنى أنكما حتماً في وقت واحد، ولكن إذا أخذنا برأي الزجاج وأزلناه بـ ( ولاست محمداً ) فليس هذا نصاً على مجئكما في وقت واحد.

ثانياً — الخلاف بين تقدير العامل وعدمه وأثر ذلك على المعنى:

للسخلاف في تقدير العامل أثر في المعنى ، مثاله خلافهم في ناصب الاسم المشغول عنه في نحو قولنا: ( خالدًا أكرمته )، فقد ذهب جمهور البصريين إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوباً مماثل للفعل المذكور، أي: أكرمت خالدًا أكرمته، ويناسبه في المعنى في نحو ( خالدًا سلمت عليه ) والتقدير: حييت خالدًا سلمت عليه، و ( خالدًا ضربت أخاه ) بتقدير: أهنت خالدًا ضربت أخاه.

يقول سيبويه: “ وإن شئت قلت: ( زيدًا ضربته ) وإنما نصبه على إضمار فعل هذا تفسيره، كأنك قلت: ضربت زيدًا ضربته، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا استغناءً بتفسيره، فالأسم هنا مبني على المضمر. . . وإن شئت قلت: ( زيد مررت به ) تريد أن تفسر به مضمرًا، كأنك قلت إذا مثلت ذلك: جعلت زيدًا على طريقي مررت به . . . وإذا قلت: ( زيدًا لقيت أخاه ) فهو كذلك ، وإن شئت نصبت لأنه إذا وقع على شيء من شيء فكانه قد وقع به. والدليل على ذلك أن الرجل يقول: أهنت زيدًا بإهانتك أخاه وأكرمته بإكرامك أخاه “<sup>(٢)</sup>.

وقد وضح الأستاذ محمد أحمد عرفة مفهوم الاشتغال في أثناء ردّه إنكار الأستاذ إبراهيم مصطفى فكرة الاشتغال فقال: “ وأما اعتراضه بـ ( زيدًا رأيته ) وتقدير النحاة: رأيت زيدًا رأيته ، فجوابه مثل ما مرّ ، فإن ( رأيت ) ارتبطت بالضمير على أنها واقعة عليه الرؤية ، فبقي ( زيدًا ) منصوباً غير مرتبط بشيء يدل على المعنى التركيبي، ولا يجوز أن ترتبط به ( رأيت ) الموجودة ، لأنها ارتبطت بالضمير كما تقدم ، الارتباط الذي كان يكون بين ( زيد ) و ( رأيت ) ، فوجب أن نقدر ( رأيت ) أخرى ليرتبط بها زيد. أما تركها هكذا بدون ربط فلا يحصل معنى ولا يؤدي إلى مفهوم “<sup>(٣)</sup>.

(١) الاحتجاج العقلي في النحو العربي ٤٤.

(٢) الكتاب ٨١/١ — ٨٣.

(٣) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ٩٣ — ٩٤.

وذهب الكسائي إلى أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر وأن الضمير ملغى. وذهب الفراء إلى أن الاسم والضمير منصوبان بالفعل المذكور لأنهما في المعنى لشيء واحد<sup>(١)</sup>.

ويظهر أثر الخلاف في المعنى ، فالتقدير “الذي ذهب إليه النحاة في هذا الباب مفسد للجملة ، فإن الجملة تتمزق وتتحل بتقدير ( أكرمت خالداً أكرمه ) و ( سررت خالداً أحيت رجلاً يحبه ) وينحو ذلك من التقديرات . . . وأما على رأي الكسائي والفراء فليس ثمة اشتغال أصلاً “<sup>(٢)</sup> لأنهما ذهبا إلى انتصاب الاسم المتقدم بالفعل المذكور.

#### ثالثاً — الخلاف في العامل وأثره في الحكم النحوي:

هناك من الأحكام النحوية ما للخلاف في العامل أثر فيها ، من ذلك مسألة ( رافع الفعل المضارع ) فقد ذهب جمهور البصريين إلى أن الفعل المضارع يرتفع لوقوعه موقع الاسم سواء أكان الاسم مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً نحو قولك: ( جاء رجل بضحك ) و ( رأيت طفلاً يبكي ) و ( مررت برجل يصلي )<sup>(٣)</sup>. و “تقول: ( يضرب زيد ) فترفع الفعل ، إذ يجوز أن تقول: ( أخوك زيد ) “<sup>(٤)</sup>.

قالوا: دليلنا على ذلك أن الفعل المضارع إذا دخلت عليه عوامل النصب والجزم “امتنع رفعه ، لأن الاسم لا يقع بعدها ، فليس حينئذ حالاً محل الاسم “<sup>(٥)</sup>.

ونسب إلى الكسائي أن الفعل المضارع يرتفع لوجود أحرف المضارعة في أوله ، واستدل على ذلك بأن الفعل “قبلها كان مبنياً وبها صار مرفوعاً فأضيف العمل إليها ضرورة ، إذ لا حادث سواها “<sup>(٦)</sup>.

وذهب الفراء وأكثر الكوفيين ، والأخفش من البصريين إلى أن الفعل المضارع يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة . وحجتهم في هذا أنه إذا دخلت عليه النواصب دخله النصب ، وإذا دخلت عليه الجوازم دخله الجزم . وإذا لم تدخل عليه هذه النواصب أو الجوازم يكون مرفوعاً<sup>(٧)</sup>.

ويظهر أثر الخلاف فيما يأتي:

(١) ينظر شرح ابن عقيل ٣٩٤/١ ، وشرح التصريح ٢٩٧/١.

(٢) معاني النحو ٥٥٠/٢ — ٥٥١.

(٣) ينظر الكتاب ٩/٣ — ١٠ ، والمقتضب ٥/٢ ، والأصول في النحو ١٥١/٢ ، وشرح كتاب سيويه ٧٦/١.

(٤) شرح المفصل ١٢/٧.

(٥) شرح قطر الندى ٧٨ ، وينظر الكتاب ١٠/٣ ، والمقتضب ٥/٢.

(٦) شرح المفصل ١٢/٧.

(٧) ينظر معاني القرآن للفراء ٥٣/١ ، وعلل النحو ١٨٨ — ١٨٩ ، والانصاف ٥٥١/٢ (٥: ٧٤).

— إذا أخذنا برأي البصريين الذهاب إلى أن الفعل المضارع يرتفع لقيامه مقام الاسم فإنه يكون منصوباً في نحو قولنا: ( كان سعيد يقوم الليل ) لأنه قد حلّ محلّ الاسم ( قائماً )<sup>(١)</sup>.

— وإذا أخذنا بما نسب إلى الكسائي من أن الفعل المضارع يرتفع لوجود أحرف المضارعة في أوله فإنه ينبغي أن لا ينتصب بدخول النواصب ، ولا ينجزم بدخول الجوازم لوجود أحرف المضارعة في أوله أبداً. كما أننا لو أخذنا برأيه لأدى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه<sup>(٢)</sup>.

بخلاف ما لو أخذنا برأي الفراء والكوفيين فإننا لن نقع فيما وقع فيه البصريون والكسائي من الإشكالات.

\* \* \*

ومن ذلك خلافهم في ناصب الاسم المنصوب على الاستثناء ، فقد ذهب الفراء والمبرد والزجاج ومن تبعهم إلى أن العامل في الاسم المنصوب على الاستثناء هو ( إلا )<sup>(٣)</sup>. وأما البصريون فقد ذهبوا “ إلى أن العامل هو الفعل بتوسط ( إلا ) ”<sup>(٤)</sup>.

ويظهر أثر الخلاف في مسألة جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل فيه إذا لم يتقدم وتوسط بين جرأي الكلام نحو ( القوم إلا زيداً قاموا ) ، فمن ذهب إلى أن ناصب الاسم المستثنى هو الفعل أو شبهه منع ، ومن قال: إن الناصب هو ( إلا ) جوّز هذا التعبير<sup>(٥)</sup>.

والمسألة الأخرى أنه إذا ورد الاستثناء بعد جمل غُطِفَ بعضها على بعض فهل يعود إلى الكل ؟

“فمن قال إنه ( إلا ) أعاده إلى الكل ، ومن قال إنه الفعل السابق قال إن اتحد العامل عاد إلى الكل ، وإن اختلفت فإن الأخيرة خاصة ، إذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد”<sup>(٦)</sup>.

وإذا أخذنا برأي الفراء ومن تبعه فإن “هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف ، وإعمال معاني الحروف لا يحسن ، ألا ترى أنك تقول: ( ما زيدٌ قائماً ) ، ولو قلت: ( ما زيدٌ قائماً ) بمعنى ( نفيْتُ زيداً قائماً ) لم يضر ذلك ، فكذلك ههنا”<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر الإنصاف ٥٥٢/٢.

(٢) ينظر الإنصاف ٥٥٤/٢ ، وأسرار العربية ٢٩ ، وشرح المفصل ١٢/٧.

(٣) ينظر الإنصاف ٢٦١/١ (م: ٣٤) ، والمقتضب ٣٩٠/٤.

(٤) أسرار العربية ٢٠٢ ، وينظر الكتاب ٣٣١/٢ ، وشرح الكافية ١١٤/٢.

(٥) ينظر الأشباه والنظائر ١٦٥/٢.

(٦) الأشباه والنظائر ١٦٥/٢ — ١٦٦.

(٧) أسرار العربية ٢٠٢.

كما أنه يؤدي إلى نصب ما بعد ( إلا ) في جميع حالاته<sup>(١)</sup>. وإيضاح ذلك أنك تقول في الاستثناء غير الموجب — وهو المشتعل على النفي أو شبهه — : ( ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ ) و ( ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ ) . وتقول في الاستثناء المفرغ: ( ما جاءني إلا زيدٌ ) و ( ما مررت إلا بزيدٍ ) . وعلى مذهب الفراء ومن تبعه لا يجوز إلا نصب ما بعد (إلا) وذلك في الحالات كلها.

\* \* \*

ومن ذلك أيضًا ناصب المفعول به ، حيث إنه لا خلاف بين النحاة في أن المفعول به منصوب ، لكنّ خلافهم وقع في ناصبه ، فقد ذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن عامل النصب في المفعول به معنى المفعولية<sup>(٢)</sup>. أي أن عامله معنوي لا لفظي، بحجة “ أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ، ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها ”<sup>(٣)</sup>. ونفهم من هذا أن عامل النصب في المفعول به كونه مفعولاً في المعنى .

وذهب الفراء إلى أن عامل النصب في المفعول به هو الفعل والفاعل معاً، وحجته في ذلك أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، وإذا كانا “بمثلة الشيء الواحد ، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما ، دلّ على أنه منصوب بهما”<sup>(٤)</sup>.

في حين ذهب جمهور البصريين إلى أن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل لأن “الفعل له تأثير في العمل، وأما الفاعل فلا تأثير له في العمل لأنه اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل ، وهو باقٍ على أصله في الاسمية . فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل”<sup>(٥)</sup>.

ويظهر أثر الخلاف فيما يأتي:

أولاً — إن نائب الفاعل مرفوع ، لكن إذا أخذنا برأي خلف نصب . وتوضيح ذلك أن الفعل قد يأتي مبنياً للمجهول نحو ( أكرم زيدٌ ) ، فـ ( زيدٌ ) مفعول في المعنى لأن الإكرام وقع عليه ، فلو كان عامل النصب معنى المفعولية — كما ذكر خلف — لوجب نصب نائب الفاعل<sup>(٦)</sup>.

ثانياً — في قولنا مثلاً: ( لم يضرب زيدٌ عمرًا ) الجملة منفية ، و ( عمرًا ) مفعول به منصوب علماً بأن الضرب لم يقع عليه، فما ناصبه إذا كانت المفعولية قد انتفت وهي العامل كما ذكر خلف<sup>(٧)</sup> ؟

(١) ينظر أسرار العربية ٢٠٢.

(٢) ينظر الإنصاف ٧٩/١ (م: ١١) ، وشرح التصريح ٣٠٩/١.

(٣) شرح التصريح ٣٠٩/١.

(٤) الإنصاف ٨٠/١ ، وينظر شرح التصريح ٣٠٩/١.

(٥) الإنصاف ٨٠/١.

(٦) ينظر الإنصاف ٨١/١ ، وحاشية يس ٣٠٩/١.

(٧) ينظر حاشية يس ٣٠٩/١.

ثالثاً — لا خلاف بين النحاة في وجوب رفع الأسماء في نحو قولنا: ( مات زيد ) و ( مرض عمرو ) و ( حزن — أو فرح — محمد ) على أنها فاعل ، لكننا إذا أخذنا برأي خلف نصيبنا لوجود معنى المفعولية فيها<sup>(١)</sup>.  
رابعاً — ينبي على قول الفراء: ( إن ناصب المفعول به هو الفعل والفاعل معاً ) جواز تجزئة العامل بوقوع المفعول بينهما.

خامساً — ينبي عليه أيضاً جواز توسط المفعول العامل في نحو قوله تعالى: ( ولقد جاء آل فرعون النذر — القمر ١٤ ) .

في حين أن الجمهور لا يميزون تجزئة العامل ولا أن يتوسطه المفعول<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

ومن أمثلة الخلاف في العامل ( ناصب الفعل المضارع بعد الفاء السبية ) ، حيث إن مذهب البصريين هو أن الفعل المضارع ينصب بـ ( أن ) مضمرة وجوباً بعد الفاء السبية، وأن الفاء السبية عاطفة ، عطفت المصدر المقدّر من ( أن ) المضمرة والفعل على مصدر متوهم من الفعل المعطوف عليه ، فإذا قلت مثلاً: ( أين بيتك فأزورك ؟ ) فالتقدير: لكن منك دلالة على بيتك فزيارة مني ، وإذا قلت: ( زري فأكرمك ) فهو بتقدير: ليكن منك زيارة لي فأكرام مني إياك . . . وهكذا.

ومذهب الكسائي وأصحابه الكوفيين أن الناصب هو الفاء نفسها وليست عاطفة<sup>(٣)</sup>.

ويبدو لي أن أثر الخلاف يظهر في مسألتين:

إحداهما: هل يجوز في المضارع المنصوب بعد الفاء أن يتقدم على سببه فيقال: ( ما زيدٌ فنكرمه بأتينا ) و ( متى قاتيك تخرج ؟ ) و ( كم فأسير تسير ؟ ) ؟

فعلى رأي البصريين يمنع التقديم لأن المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه . وعلى رأي الكوفيين يجوز التقديم لأن الفاء ليست عاطفة فلا معطوف هنا ، وإنما هو جوابٌ تقدّم على سببه مع تقدّم بعض الجملة فلم يمتنع<sup>(٤)</sup>.

والمسألة الثانية: هل يجوز الفصل بين السبب ومعموله بالفاء ومدخولها فيقال مثلاً: ( ما زيد يكرم فنقدّره أخانا ) على معنى ( ما زيد يكرم أخانا فنقدّره ) ؟

فعلى مذهب البصريين لا يجوز ، لأننا ذكرنا أنهم يذهبون إلى أن ما بعد الفاء معطوف على مصدر متوهم من الفعل ( يكرم ) ، وعلى هذا فتقدير العبارة ( ما زيد يكرم أخانا فنقدّره ) هو ( ما يكون من زيد إكرام فيكون منا تقدير أخينا ) بالفصل بين المضاف ( إكرام ) والمضاف إليه ( أخينا ) بالعبارة ( فيكون منا تقدير ) .

(١) ينظر الإنصاف ٨١/١ ، والنيين ٢٦٥ .

(٢) ينظر حاشية يس ٣٠٩/١ ، والحجج الحوية ١٠١ — ١٠٣ .

(٣) ينظر الأشباه والنظائر ١٦٨/٢ .

(٤) ينظر الأشباه والنظائر ١٦٩/٢ .

جاء في ( الأشباه والنظائر ) : “فكما لا يجوز أن يفصل بين المصدر ومعموله ، كذلك لا يجوز أن يفصل بين (يكرم) ومعموله ، لأن ( يكرم ) في تقدير المصدر”<sup>(١)</sup>.

وأما الكوفيون فقد أجازوه لأنه لا عطف عندهم ولا مصدر متوهم<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك خلافهم في عمل ( كان ) الزائدة ، حيث ذهب جمهور النحاة والفارسي إلى أن ( كان ) الزائدة لا تعمل الرفع والنصب ، بل لا تعمل شيئاً أصلاً.

وذهب جماعة إلى أنها تعمل الرفع فقط ، ومرفوعها ضمير يرجع إلى مصدرها وهو الكون إن لم يكن ظاهراً أو ضميراً بارزاً. ومعنى زيادتها على هذا اختلال المعنى بسقوطها.

وعلى هذا فهي تامة على المذهب الثاني ، وعلى مذهب الجمهور زائدة لا تامة ولا ناقصة<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك أيضاً خلافهم في ( رافع الخبر بعد ( إن ) المؤكدة ) فقد اتفق النحاة على أن ( إن ) وأخواتها تنصب المبتدأ اسماً لها ، وأما الخبر فقد اختلف البصريون والكوفيون فيه ، فذهب البصريون إلى أن ( إن ) وأخواتها ترفع الخبر إضافة إلى نصبها الاسم. فالخبر مرفوع بها وليس متروكاً على حاله. وهي بهذا تشبه من الفعل ما قدّم مفعوله على فاعله نحو ( ضرب زيداً عمرو )<sup>(٤)</sup>.

وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف إنما تعمل في الاسم لتنصبه ، أما الخبر فلا تعمل فيه ، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخوله وهو المبتدأ<sup>(٥)</sup>. يقول الفراء : “وكان نصب ( إن ) ضعيفاً ، وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره”<sup>(٦)</sup>.

ويظهر أثر الخلاف في مسألة ( العطف بالرفع على اسم ( إن ) قبل مجيء الخبر ) فعند الجمهور يتعين نصب المعطوف فتقول : ( إن سعيداً وخالدًا مسافران ) ، وأما الكوفيون فيجيزون الرفع ، فتقول على مذهبهم : ( إن سعيدًا وخالدًا مسافران ) برفع المعطوف ( خالد ) .

وقد وضّح الشيخ خالد الأزهري سبب منع البصريين العطف بالرفع دون الكوفيين فقال : “ومنع البصريون مطلقاً لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملاً واحداً ، لأن الناسخ عامل في الخبر ، والمعطوف مبتدأ وهو أيضاً عامل في الخبر ، فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملاً واحداً وذلك ممتنع.

(١) ينظر الأشباه والنظائر ١٦٩/٢.

(٢) ينظر الأشباه والنظائر ١٦٩/٢.

(٣) ينظر حاشية الصبان ٢٣٩/١.

(٤) ينظر المقتضب ١٠٩/٤ ، والإنصاف ١٧٦/١ (م: ٢٢).

(٥) ينظر الأصول في النحو ٢٧٨/١ - ٢٧٩ ، والنكت ٥١٢/١.

(٦) معاني القرآن ٣١٠/١ - ٣١١.

ولا يستأى ذلك على مذهب الكسائي والفراء ، لأن الرفع للخبر عندهما في باب ( إن ) هو رافعه في باب  
 المبتدأ . . . أما على القول بالترافع — وهو المشهور عند الكوفيين — فلأن المبتدأ قد زال بدخول الناسخ <sup>(١)</sup> .  
 ويعمل الحضري ذلك بقوله: “ إن المرفوع إن عطف على الضمير في الخبر لزم تقديم المعطوف على المعطوف  
 عليه ، أو على محل الاسم لزم توارده عاملين على معمول واحد ، لأن المعطوف حينئذ مبتدأ يعمل في الخبر ، وكذا  
 (إن) عند البصريين ، بخلاف الكوفيين فلا يلزم عندهم ما ذكر ، لأن ( إن ) لم تعمل في الخبر <sup>(٢)</sup> .  
 ويبدو أنه لا يمكن ترجيح أحد المذهبين على الآخر إلا إذا عضده السماع ، وذلك لأن ما قرروه من الإجازة  
 والمنع كان وفقاً لما قرروه من الأحكام النحوية.

ومن ذلك أيضاً خلافهم في مسألة (رفع الخبر عند تركيب (لا) مع الاسم المفرد) ، حيث إنه لا خلاف بين  
 النحاة في أن الخبر مرفوع بـ ( لا ) الداخلة على المضاف والشبه بالمضاف في نحو قولنا: ( لا صاحب بر ممقوت ) و  
 ( لا طالعاً جيلاً ظاهراً ) . وإن كان اسمها مفرداً فرفع الخبر مختلف فيه “ فذهب سيبويه إلى أنه ليس مرفوعاً بـ ( لا )  
 وإنما هو مرفوع على أنه خير المبتدأ ، لأن مذهبه أن ( لا ) واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع  
 بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل ( لا ) عنده في هذه الصورة إلا في الاسم .  
 وذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بـ ( لا ) فتكون ( لا ) عاملة في الجزأين ، كما عملت فيهما مع المضاف  
 والمشبّه به <sup>(٣)</sup> .

وتظهر ثمرة الخلاف بينهما في نحو قولنا: ( لا رجل ولا امرأة قائمان ) ، فعلى مذهب الأخفش لا يجوز ذلك  
 لأنه يؤدي إلى إعمال عاملين: ( لا ) الأولى و ( لا ) الثانية في معمول واحد .  
 وعلى قول سيبويه يجوز ، لأن العامل في الخبر واحد وهو مجموع المبتدئين المتعاطفين <sup>(٤)</sup> .  
 وقول الشاعر:

فلا لغو ولا تأثيم فيها

على قول الأخفش لا يكون ( فيها ) إلا خبراً عن أحدهما ، وخبر الآخر محذوف ، وعلى قول سيبويه يصلح  
 أن يكون فيها ( خبراً ) عنهما <sup>(٥)</sup> .

(١) شرح التصريح ١/٢٢٩ .

(٢) حاشية الحضري ١/٣٠٧ .

(٣) شرح ابن عقيل ١/٣٢٢ ، وينظر ارتشاف الضرب ٣/١٢٩٧ .

(٤) ينظر حاشية الصبان ٢/٦ ، وحاشية الحضري ١/٣٢٣ .

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ٣/١٢٩٧ — ١٢٩٨ .



ومن ذلك أيضًا اختلاف النحاة في ناصب المصدر النائب عن فعله نحو ( ضربًا زيدًا ) ، فـ“الناصب له عند سيبويه فعل من غير لفظ المصدر تقديره: التزم ضربًا زيدًا ، فهو منصوب على أنه مفعول بفعل مضمر ملتزم إضماره. وغير سيبويه يرى أنه منصوب بـ( اضرب ) مضمره“<sup>(١)</sup>.

واختلف في ناصب ( زيدًا ) ، فذهب سيبويه والأخفش والقراء والزهجاء والفارسي إلى أن ناصبه هو المصدر نفسه<sup>(٢)</sup>.

في حين ذهب المبرد والسيرافي وجماعة من النحاة إلى أن المفعول منصوب بالفعل المضمر الناصب للمصدر<sup>(٣)</sup>.  
“وانبنى على هذا الاختلاف ، الاختلاف في جواز تقديم هذا المفعول على المصدر . فمن رأى أنه منصوب بـ( اضرب ) المضمره أجاز التقديم فتقول: ( زيدًا ضربًا ) ، وبه قال المبرد وابن السراج وعبد الدايم القيرواني ، وقد تؤوّل ذلك على سيبويه.

ومن جعل العمل للمصدر اختلفوا هل يجوز التقديم ؟ فنقل ابن أصغ عن الأخفش جواز ذلك ، ونقل غيره عن الأخفش المنع ، والأحوط أن لا يُقدّم على التقديم إلا بسماع.

ومن جعل ( ضربًا زيدًا ) منصوبًا بـ( التزم ) مضمره فـ( ضربًا ) ينحلّ لحرف مصدري والفعل فلا يجوز تقديم معموله عليه.

ومن جعل العمل في المفعول للمصدر اختلفوا في تحمّل المصدر ضميرًا أو لا يتحمل. وقال ابن مالك: والأصح مساواة هذا المصدر اسم الفاعل في تحمّل الضمير وجواز تقديم المنصوب به ، والمجورر بحرف يتعلق به“<sup>(٤)</sup>.

#### رابعًا - الخلاف في العامل وأثره في التعبير اللغوي:

وذلك كاختلافهم في مسألة ( أوّل العاملين بالعمل في النزاع ) ، حيث اتفق البصريون والكوفيون على أنه إذا تنازع عاملان معمولًا واحدًا جاز إعمال أيهما شئت ، لكن الخلاف في الأوّل بالعمل، فذهب الكوفيون إلى أن العامل الأول أوّل لسبقه ، وأما البصريون فأروا أن العامل الثاني أوّل بالعمل لقربه<sup>(٥)</sup>. فإذا قلت: ( ضربني وضربت زيدًا ) نصبت ( زيدًا ) على مذهب البصريين، لأنك أعملت فيه ( ضربت ) ولم تعمل الأول فيه لفظًا وإن كان المعنى عليه.

(١) ارتشاف الضرب ٢٢٥٤/٥ - ٢٢٥٥ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢٢٥٥/٥ .

(٣) ينظر المقتضب ١٥٧/٤ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢٢٥٥/٥ ، والأصول في النحو ١٣٩/١ .

(٥) المقتضب ٧٣/٤ .

وذهب سيويه إلى أن في ( ضربتي ) فاعلاً مضمراً دلّ عليه المذكور. وذهب الكسائي إلى أن الفاعل محذوف دلّ عليه الظاهر<sup>(١)</sup>، بمعنى أن الكسائي يرى أنك إذا عملت الثاني في الظاهر لم تُضمّر الفاعل في الأول، بل يكون فاعله محذوفاً لدلالة ما بعده عليه، لأنه يجيز حذف الفاعل إذا دلّ عليه دليل.

“وأثر هذا الخلاف يظهر في الثنية والجمع، فتقول على مذهب سيويه في الثنية: (ضرباني وضربتُ الزيدَين) وفي الجمع: (ضربوني وضربتُ الزيدَين) فتظهر علامة الثنية والجمع لأن فيه ضميراً.

وتقول على مذهب الكسائي: (ضربتي وضربتُ زيداً) وفي الثنية: (ضربني وضربتُ الزيدَين) وفي الجمع: (ضربني وضربتُ الزيدَين) فتوحّد الفعل في كل حال لخلوّه من الضمير“<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك أيضاً خلافهم في مسألة (عمل حرف القسم محذوفاً من غير عوض)، حيث ذهب الفراء وغيره من الكوفيين إلى جواز الحذف بحرف القسم حين يكون محذوفاً من غير عوض، وحجتهم في ذلك النقل، فقد سمع الفراء من العرب من يقول سائلاً: (الله لتفعلن؟) فيقول المجيب: (الله لأفعلن)<sup>(٣)</sup>.

وقد نقل هذا القول سيويه فقال: “ومن العرب من يقول: (الله لأفعلن) وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه“<sup>(٤)</sup>.

لكننا نجد المبرد — وهو من النحاة البصريين — قد ذهب إلى عدم جواز ذلك فقال: “وليس هذا مجيد في القياس ولا معروف في اللغة، ولا جائز عند كثير من النحويين، وإنما ذكرناه لأنه شيء قد قيل“<sup>(٥)</sup>. وقد احتج على عدم جواز ذلك بقوله: “إن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض“<sup>(٦)</sup>.

ويظهر ثمرة الخلاف في الاستعمال اللغوي، فإن الأخذ برأي الكوفيين يؤدي إلى سعة استعمال التعبير اللغوي، وهذا بخلاف ما لو أخذ برأي المبرد.

#### الخلاف في الأحكام النحوية وأثره:

إن الأحكام النحوية التي تختلف فيها النحاة كثيرة ومتنوعة، ولعل أثر الخلاف فيها من أوسع الآثار في المسائل الخلافية التي مرت بنا. فقد يكون للخلاف أثر في التعبير، أو في المعنى، وقد يكون له أثر في أحكام نحوية أخرى.

#### أولاً — الخلاف في الحكم النحوي وأثره في التركيب:

(١) ينظر شرح المفصل ٧٧/١.

(٢) شرح المفصل ٧٧/١.

(٣) ينظر معاني القرآن ٣١٤/٢، والإنصاف ٣٩٣/١ (م: ٥٧).

(٤) الكتاب ٤٩٨/٣.

(٥) المقتضب ٣٦٦/٢.

(٦) المقتضب ٣٦٦/٢.

فمن المسائل الخلافية التي كان للخلاف فيها أثر في سعة التعبير خلافهم في ( لام الابتداء الداخلة على الفعل المضارع هل تفيد الحال أو لا ؟ ) فقد قال أكثر النحاة: “إن اللام إذا دخلت على الفعل المضارع خلصته للحال بعد أن كان يحتمل الحال والاستقبال، فإنك إذا قلت: ( إن أخاك ليسعى في الخير ) دلّ على أنه يفعل ذلك في الحال”<sup>(١)</sup>.

“وذهب آخرون إلى أنها لا تقصره على أحد الزمانين بل هو مبهم فيهما على ما كان. واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ( وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة ) فلو كانت اللام تقصره للحال كان محالاً وهو الاختيار عندنا، فعلى هذا يجوز أن تقول: ( إن زيداً لسوف يقوم ) ، وعلى القول الأول وهو رأي الكوفيين لا يجوز ذلك ، كما لا يجوز أن تقول: ( إن زيداً لسوف يقوم الآن ) لأن اللام تدل على الحال كما يدل عليه الآن”<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

ومن ذلك خلافهم في ( أعرف المعارف ) فقد اختلفوا في ترتيب أعرف المعارف ، فذهب أكثرهم إلى أن الضمير أعرف المعارف . وقد نسب هذا الرأي إلى سيويه أيضاً. وحجتهم أنه “لا اشتراك فيه لتعنيه بما يعود إليه ، ولذلك لا يوصف ولا يوصف به . وليس كذلك العلم فإنه يقع فيه الاشتراك ويميّز بالصفة”<sup>(٣)</sup>، ثم الاسم العلم لأن الأصل فيه أن يطلق على كل شيء لا يطلق على غيره من نوعه ، ثم اسم الإشارة لأنه يعرف بالعين — أي الحس — والقلب ، ثم ما عرّف بالألف واللام لأنه يعرف بالقلب فقط ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف لأن تعريفه من غيره ، وتعريفه على قدر ما يضاف إليه”<sup>(٤)</sup>.

وأما مذهب ابن السراج فهو أن أعرف المعارف اسم الإشارة ، بحجة أنه يتعرف بشئين العين والقلب ، بخلاف باقي المعارف فإنها تتعرف بالقلب فقط ، وما يتعرف بشئين ينفي أن يكون أعرف مما يتعرف بشيء واحد”<sup>(٥)</sup>.  
وتجدر الإشارة إلى أن قوله: ( إن باقي المعارف تتعرف بالقلب فقط ) فيه نظر ، فالضمير منه ما يتعرف بالعين فقط كـ ( أنا ) و ( نحن ) ، ومنه ما يتعرف بالعين والقلب معاً كـ ( هو ) وفروعه. فمن تعريفه بالقلب قوله تعالى: ﴿ هو الذي خلق السماوات والأرض بالحق — الأنعام ٧٣ ﴾. ومن تعريفه بالعين قوله تعالى: ﴿ هي راودتني عن نفسي — يوسف ٢٦ ﴾ وهذه الآية على لسان يوسف عليه السلام يتهم فيها امرأة العزيز . وقد استعمل الضمير ( هي ) مع أنها كانت حاضرة”<sup>(٦)</sup>.

(١) معاني النحو ١/٣٤٤.

(٢) شرح المفصل ٩/٢٦ ، وينظر معني اللبيب ١/٣٠٠ — ٣٠١.

(٣) شرح المفصل ٥/٨٧.

(٤) ينظر الإنصاف ٢/٧٠٧ — ٧٠٨ (م: ١٠١) ، وشرح المفصل ٣/٥٦.

(٥) ينظر شرح المفصل ٣/٥٦ ، و ٥/٨٧.

(٦) شرح حاشية يس ١/٩٦.

وعلى هذا فما ذهب إليه ابن السراج ليس دقيقاً.

ويظهر أثر الخلاف بين سيويه وابن السراج في أنه يجوز على مذهب سيويه أن تصف العلم — وهو الأعراف — باسم الإشارة فتقول: ( جاء زيد هذا ) على تأويله بالمشار إليه<sup>(١)</sup>. ولا يجوز أن تعت اسم الإشارة بالعلم ، فلا يجوز أن تقول: ( جاء هذا زيد ) على جعل ( زيد ) صفة لاسم الإشارة ، وإنما لم يجوز أن تصف اسم الإشارة بالعلم لأن العلم أعرف منه ، ومن شأن الصفة أن تكون مثل الموصوف أو أقل منه ولا تكون أعرف منه<sup>(٢)</sup>.

في حين يجوز نعت اسم الإشارة بالعلم عند ابن السراج ، لأنه يرى — كما ذكرنا — أن اسم الإشارة أعرف منه .

ووافقه الرمخسري في ذلك ، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ — فاطر ١٣﴾ فقال: “ ويجوز في حكم الإعراب إيقاع اسم الله صفة لاسم الإشارة أو عطف بيان<sup>(٣)</sup> ”.

ولم يوافق أبو حيان وابن هشام الرمخسري فيما ذهب إليه ، فقال أبو حيان: “أما كونه صفة فلا يجوز ، لأن الله علم ، والعلم لا يوصف به، وليس اسم جنس كالرجل فتختل فيه الصفة<sup>(٤)</sup> ”.

وقال ابن هشام: “فجوز في الشيء الواحد البيان والنسبة ، وجوز كون العلم نعتاً ، وإنما العلم ينعى ولا ينعى به ، وجوز نعت الإشارة بما ليس معرّفاً بلام الجنس ، وذلك مما أجمعوا على بطلانه<sup>(٥)</sup> ”.

\*

\*

\*

وقد يكون للخلاف في الحكم التحوي أثر في التشية والجمع ، من ذلك مسألة الضمير في الوصف إذا كان خبراً جارياً على غير من هو له ، فإذا جرى الخبر المشتق على من هو له استتر الضمير فيه نحو ( سعيد مسافر ) أي: هو ، فإن جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير سواء أمن اللبس نحو قولك: ( خالدٌ فاطمةٌ مكرّمها هو ) ، أم لم يؤمن لولا الضمير نحو قولك: ( سعيدٌ خالدٌ مكرّمه هو ) فيجب إبراز الضمير عند البصريين في الموضعين .  
وأما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنه إذا جرى الخبر على غير من هو له وأمن اللبس جاز إبراز الضمير فتقول: ( خالد فاطمة مكرّمها هو ) فإن شئت أتيت بالضمير ( هو ) وإن شئت لم تأت به . وإن خيف اللبس وجب الإبراز ، فإنك لو لم تأت بالضمير ( هو ) فقلت: ( سعيدٌ خالدٌ مكرّمه ) لاحتمل أن يكون فاعل الإكرام سعيداً ، وأن يكون خالد<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر معني اللب ٧٤٢/٢.

(٢) ينظر شرح اللمع للواسطي ١٤٦.

(٣) تفسير الكشاف ٥٧٤/٣.

(٤) البحر المحيط ٣٠٥/٧.

(٥) معني اللب ٧٤٣/٢.

(٦) ينظر شرح ابن عقيل ٢٠٥/١ — ٢٠٦ ، وارتشاف الضرب ١١١١/٣.

والضمير عند أمن اللبس فاعل عند البصريين، وجوز الكوفيون كونه فاعلاً وكونه توكيداً<sup>(١)</sup>.

“وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع، فيقال على تقدير فاعلية الضمير: (الهندان الزيدان ضاربتهما هما)، وعلى تقدير كونه تأكيداً: (ضاربتاهما هما)“<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك خلافهم في (رفع الوصف الضمير المنفصل)، حيث ذهب البصريون إلى جواز ذلك، فنقول على مذهبهم: (أذهب أنتما؟) و (ما ذاهب أنتم) ومنه قوله تعالى: (أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم — مريم ٤٦). وذهب الكوفيون إلى منع ذلك، فإذا قلت: (أقائم أنت؟) جعلوا (قائم) خبراً مقدماً، و (أنت) مبتدأ. والبصريون يجيزون هذا الوجه، ويجيزون أن يكون (أنت) فاعلاً بقائم<sup>(٣)</sup>.

وثمرة الخلاف تظهر في التثنية والجمع، فالكوفيون لا يجيزون إلا (أقائمان أنتما؟) و (أقائمون أنتم؟)، لأنهم يرون “أن هذا الوصف إذا رفع الفاعل الساذ مسدداً لخر كان جارياً مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل منه الضمير في قولك: (أقومان؟) و (أقومون؟) فلا ينبغي أن ينفصل مما جرى مجراه، وإذا لم يجر انفصاله وجب أن يقال: (أقائمان أنتما؟) و (أقائمون أنتم؟) حتى يكون الضمير الذي في (قائم) متصلاً به كاتصاله بالفعل في (أقومان؟) و (أقومون؟) إلا أن الفعل مستقل بنفسه، والاسم الذي فيه ضمير مستتر غير مستقل بنفسه، فلذلك احتاج إلى رافع وهو أنتما وأنتم“<sup>(٤)</sup>.

وأما البصريون فإنهم يجيزون هذا الوجه، ويجيزون أن يقال أيضاً: (أقائم أنتما؟) و (أقائم أنتم؟)<sup>(٥)</sup>.

ومن أمثلة خلافاتهم في الحكم النحوي التي للخلاف فيها أثر في التعبير اللغوي خلافهم في (ما) النافية هل لها الصدارة؟

حيث يرى البصريون والقراء أن (ما) النافية لها الصدارة في الكلام، بمعنى أنه لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، بخلاف الكوفيين فإنهم لا يرونها كذلك.

ويظهر أثر الخلاف في جواز تقديم خبر (كان) وأخواتها عليها إذا كانت منفية بـ (ما) نحو (ما كان زيد قائماً) فالبصريون على المنع، والكوفيون على الجواز<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر حاشية الصبان ١٩٩/١.

(٢) حاشية الصبان ١٩٩/١، وينظر ارتشاف الضرب ١١١١/٣، وحاشية الخصري ٢٠٦/١.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ١٠٨٠/٣ — ١٠٨١.

(٤) التذيل والتكميل ٢٥٤/٣، وينظر ارتشاف الضرب ١٠٨٠/٣ — ١٠٨١.

(٥) التذيل والتكميل ٢٥٤/٣، وينظر ارتشاف الضرب ١٠٨٠/٣ — ١٠٨١.

(٦) ينظر الأشباه والنظائر ١٦٠/٢، والجمع ٨٨/٢.

ومن ذلك خلافهم في ( لا ) النافية للجنس الداخلة على المنفي وجمع المذكر ، فقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أن ( لا ) تنفي معهما بناء ( خمسة عشر ) بدليل “ أن العرب تقول : ( لا غلامين عندك ) و ( لا غلامين فيها ) و ( لا أبَ فيها ) وأثبتوا السنون ، لأن السنون لا تحذف من الاسم الذي يجعل وما قبله أو ما بعده بمترلة اسم واحد<sup>(١)</sup> .

أما المبرد فهو يرى أنهما معربان وليسا مبنيين مع ( لا ) . وحجته في ذلك “ أن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسمًا واحدًا ، لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمترلة اسم واحد<sup>(٢)</sup> .

وتظهر ثمرة الخلاف في نحو ( لا بنين كرامًا لكم ) فعند المبرد لا يجوز بناء الصفة على الفتح لأن الموصوف معرب فلا بد أن يكون معربًا مثله ، وعند الجمهور يجوز لتركيبه مع اسم ( لا ) كتركيب خمسة عشر<sup>(٣)</sup> . قال سيبويه : “ اعلم أنك إذا وصفت المنفي فإن شئت نوتت صفة المنفي وهو أكثر في الكلام ، وإن شئت لم تنون وذلك قولك : ( لا غلامَ ظريفًا لك ) و ( لا غلامَ ظريفَ لك ) .

فأما الذين نوتوا فإنهم جعلوا الاسم و ( لا ) بمترلة اسم واحد ، وجعلوا صفة المنسوب في هذا الموضع بمترلته في غير النفي .

وأما الذين قالوا : ( لا غلامَ ظريفَ لك ) فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمترلة اسم واحد<sup>(٤)</sup> . “ والذي يبدو لي أن لكل تعبير معنى . . . أما البناء فهو — كما قال النحاة — أن الصفة والموصوف أصبحتا كالكلمة الواحدة وقد وقع النفي عليهما معًا . فالنفي في قولنا : ( لا رجلَ ظريفَ ) — كما يقول الرضي — هو الظرافة لا الرجل ، فكان ( لا ) دخلت عليه فكانك قلت : ( لا ظريفَ ) .

فالنفي هو لاستغراق الرجل المتصف بهذه الصفة لا للرجل على وجه العموم ، فكانه قال : لا من رجلٍ لا من ظريف .

وأما النصب . . . فعلى تقدير فعل محذوف . فإن قلت : ( لا رجلَ ظريفًا ) كان التقدير : لا رجلَ أعني ظريفًا أي نفيت جنس الرجال على وجه العموم أولاً ثم بدا لك أن تبين للمخاطب أن ذلك ليس على وجه العموم فاستأنفت إخبارًا ثانيًا فقلت : ( أعني ظريفًا ) ، وجملة ( أعني ) استثنائية لا محل لها من الإعراب<sup>(٥)</sup> .

ثانيًا — الخلاف في الحكم النحوي وأثره في المعنى :

(١) الكتاب ٢/٢٨٣ .

(٢) المقتضب ٤/٣٦٦ .

(٣) ينظر حاشية الصبان ٨/٢ ، وحاشية الحضري ١/٣٢١ .

(٤) الكتاب ٢/٢٨٨ — ٢٨٩ .

(٥) معاني النحو ١/٤١٢ — ٤١٣ .

للخلاف في الحكم النحوي أثر كبير ومهم في المعنى. ويظهر هذا الأثر في صور متعددة ، منها أن الخلاف قد يكون أثره في اتساع المعنى. مثال ذلك مسألة اجتماع الاسم واللقب. فمن المعروف أنه إذا اجتمع الاسم واللقب وكانا مفردين أو أولهما مفردًا ولم يمنع مانع من الإضافة وجبت إضافة الاسم إلى اللقب عند جمهور البصريين<sup>(١)</sup>، فتقول فيمن اسمه ( سعيد ) ولقبه ( كرز ) مثلاً: ( هذا سعيد كرز ) و ( رأيت سعيد كرز ) و ( مررت بسعيد كرز ). ويجوز عند الكوفيين مع الإضافة الإتيان والقطع إلى الرفع والنصب.

ويبدو أثر الخلاف في المعنى، فالأخذ برأي الكوفيين يوسع المعنى، وتوضح ذلك "أن إضافة الاسم إلى اللقب تفيد أن الاسم لا يتعين تمامًا إلا بإضافته إلى لقبه، فهما معًا يعينان الاسم بصورة محددة. فتقولك: ( خالد قوس ) هو الذي يميز خالدًا من غيره الذي قد يشترك معه في الاسم، فكأنك قلت: صاحب هذا اللقب"<sup>(٢)</sup>.

فإذا أضفنا إلى هذا المعنى ما ذهب إليه الكوفيون من القطع والإتيان أفاد معنى جديدًا، فالقطع يفيد "أن المسمى قد اشتهر باللقب المذكور بحيث يعلمه كل أحد. فإذا قلت: ( رأيت عليًا زين العابدين ) علم من ذلك اشتهار علي بهذا اللقب شهرة لا تخفى على أحد . . .

وللقطع دلالة أخرى وهي الإشارة إلى معنى اللقب وهو المدح أو الذم، فإذا قلت: ( أقبل خالد سيف الله ) لم ترد تعريف العلم أو تخصيصه بل الإشارة إلى مدحه أيضًا"<sup>(٣)</sup>. جاء في ( شرح الكافية ) للرضي أن قطع اللقب إلى الرفع أو النصب إنما هو لكونه متضمنًا للمدح والذم<sup>(٤)</sup>.

وأما الإتيان فيراد منه تمام التوضيح والتعيين، فقد لا يتضح العلم ويتميز من شخص آخر إلا بلقبه، وفي هذه الحال لا يصح قطعه<sup>(٥)</sup>.

ومن الأحكام التي للخلاف فيها أثر في المعنى مسألة ( تقديم الخبر المفرد على المبتدأ ) ، حيث لا يميز الكوفيون تقديم الخبر المفرد على المبتدأ في نحو ( قائم زيد ، وذهب عمرو ) في حين يميز البصريون ذلك<sup>(٦)</sup>. وعلى مذهب الكوفيين فإن ( زيدًا ) في ( قائم زيد ) فاعل سد مسد الخبر. ومثله ( عمرو ) في ( ذهب عمرو ) لأنهم لا يشترطون اعتماد الوصف على النفي أو الاستفهام<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر سيبويه ٢٩٤/٣ - ٢٩٥ ، وشرح الكافية ٣/٣٤٣.

(٢) معاني النحو ١/٧٩.

(٣) معاني النحو ١/٨١.

(٤) ينظر الكافية ٢/٣٤٥ ، ٣/٣٤٣.

(٥) ينظر معاني النحو ١/٨٢.

(٦) ينظر الإنصاف ١/٦٥ (م: ٩).

(٧) ينظر حاشية الصبان ١/١٩٢ ، وشرح التصريح ١/١٩٥.



ولهذا الخلاف أثر في المعنى ، فإذا أخذنا برأي البصريين فهذا يعني أننا قدّمنا الخبر على المبتدأ لغرض من أغراض التقديم كال تخصيص نحو ( قائم زيد ) ، والافتخار نحو ( تميمي أنا ) ، والتفاؤل والتشاؤم نحو ( فاجح زيد ) و ( مقتول إبراهيم ) إلى غير ذلك من أغراض التقديم الكثيرة<sup>(١)</sup>.  
وإذا أخذنا برأي الكوفيين فهذا يعني أنها جملة تتألف من مسند ومسند إليه ، لأن اسم الفاعل مسند إلى الاسم المرفوع بعدها ، فهو "تعبير أشبه شيء بالتعبير الفعلي ، فهو يشبه ( قام زيد ) و ( يقوم زيد ) إلا أنه عدل به من الفعل إلى الاسم للدلالة على الثبوت"<sup>(٢)</sup>.

وقد يظهر أثر الخلاف في الاستعمال اللغوي من حيث ضيقه أو سعة ويظهر أثره كذلك في المعنى. مثال ذلك اختلاف النحاة فيما ينوب عن الفاعل ، حيث يذكر جمهور النحاة أنه إذا بني الفعل المتعدي إلى مفعولين للمجهول وكان من باب ( أعطى ) جاز إقامة الأول مقام الفاعل وجاز إقامة الثاني نحو ( أعطى محمد ديناراً ) و ( أعطى ديناراً محمدًا ) إلا إذا حصل لبس فإنه عند ذاك يتعين إقامة المفعول الأول نحو ( أعطيتُ زيدًا عمرًا ) فيقال : ( أعطى زيدًا عمرًا ) .

وذهب الكوفيون إلى أنه إذا كان الأول معرفة والثاني نكرة تعين إقامة الأول فتقول : ( أعطى زيدٌ درهمًا ) ولا يجوز عندهم إقامة الثاني ، فلا تقول : ( أعطى درهمٌ زيدًا )<sup>(٣)</sup>.  
إن الأخذ برأي الكوفيين يؤدي إلى تضيق الاستعمال وعدم سعة . كما أن الأخذ برأيهم يؤدي إلى حصر معنى يمكن أن يؤديه القول بجواز إقامة أي من المفعولين مقام الفاعل كما ذهب إلى ذلك الجمهور . وبيان ذلك "أنك تُقيم مقام الفاعل ما كان أولى بالعناية والاهتمام ، فإذا قلت مثلاً : ( أعطى محمدٌ ديناراً ) كان اهتمامك منصباً على ( محمد ) والحديث يدور عنه . وإذا قلت : ( أعطى دينارٌ محمدًا ) كان الحديث منصباً على الدينار ، وذلك كأن يكون قليلاً أو كثيراً أو لغير ذلك"<sup>(٤)</sup>.

وقد ذهب جمهور النحاة إلى أنه إذا كان في الكلام مفعول به ومصدر وظرف وجرّ ومجرور تعين إنابة المفعول به مناب الفاعل نحو ( ضُرب خالدٌ ضرباً شديداً أمام القاضي ) ولا يجوز إنابة غيره منابه ، فلا تقول : ( ضُرب خالدٌ في بيته ) .

ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره مع وجوده فتقول : ( ضُرب ضربٌ شديداً زيدًا ) واحتجوا لذلك بقراءة أبي جعفر : (لُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ — الجاثية ١٤)<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر معاني النحوي ١٦١/١ — ١٦٤ .

(٢) معاني النحوي ١٨٠/١ .

(٣) ينظر شرح ابن عقيل ٣٨٩/١ — ٣٩٠ ، وشرح التصريح ٢٩٢/١ ، وشرح الأشموني ٦٨/٢ — ٦٩ .

(٤) معاني النحوي ٥٠٠/٢ .

(٥) ينظر شرح ابن عقيل ٣٨٨/١ ، وشرح التصريح ٢٩٠/١ — ٢٩١ .

والأخذ برأي الكوفيين في هذه المسألة يوسع المعنى، وبيان ذلك أن الأحق بالنيابة ما كان أهم في الكلام مفعولاً أو غيره<sup>(١)</sup>. فإذا أردت أن تبني العبارة ( ضربوا خالدًا ضربًا شديدًا يوم الخميس ) للمجهول ، وكان المقصود الأصلي بيان المضروب قلت: ( ضُربَ خالدٌ ضربًا شديدًا يوم الخميس ).

وإذا كان الأهم الضرب ( أي الحدث ) أنيب مناب الفاعل مع وجود المفعول فتقول: ( ضُربَ ضربٌ شديدٌ خالدًا يوم الخميس )<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان الأهم اليوم الذي حصل فيه ضرب خالد أقمته مقام الفاعل فقلت: ( ضُربَ يومُ الخميس خالدًا ضربًا شديدًا ) . . . وهكذا.

ولا نجد هذه المعاني عند الأخذ برأي الجمهور.

\* \* \*

ومن ذلك اختلاف النحاة في معاني حروف الجر، وأساس الخلاف بينهم هو مسألة نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، فقد ذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، فقد تأتي ( من ) بمعنى ( على ) كقوله تعالى: (ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا - الأنبياء ٧٧) ، وقد تأتي ( الباء ) بمعنى ( عن ) كقوله تعالى: (سأل سائل بعذاب واقع - المعارج ١)، وقد تأتي ( على ) بمعنى ( في ) كقوله تعالى: (ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها - القصص ١٥) . . . إلى غير ذلك.

وذهب جمهور البصريين إلى أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض إلا شذوذًا، أما قياسًا فلا، وما أوهم من ذلك فهو مؤول إما على التضمين أو على المجاز . مثال ذلك قوله تعالى: (ولأصلبكم في جذوع النخل - طه ٧١)، فالكوفيون ذهبوا إلى أن ( في ) بمعنى ( على )، وذهب البصريون إلى أنها ليست بمعنى ( على )، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء، فهو من باب المجاز كما سنبين ذلك.

ولهذا الخلاف أثر في المعنى، ويظهر هذا الأثر جليًا في القرآن الكريم، فإذا ذهبنا إلى أن حرف الجر في الآية بمعنى حرف جر آخر فإن معنى الآية يختلف عما إذا ذهبنا مذهب البصريين في أن حرف الجر باقٍ على أصل معناه، وأن معنى الآية إما على التضمين أو على المجاز.

وسأختار نماذج من حروف الجر لنرى مدى تأثير المعنى إذا ذهبنا إلى أنها بمعنى حرف جر آخر، أو أنها باقية على معناها.

فالأصل في ( إلى ) مثلاً أن تكون لانتهااء الغاية، تقول: ( جئت إليك ) أي نهاية مجيئي إليك. جاء في ( كتاب سيويه ): “وأما ( إلى ) فمتمتهى لابتداء الغاية، تقول: ( من كذا إلى كذا )”<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر حاشية الصبان ٦٨/٢ ، وحاشية الحضري ٣٨٩/١.

(٢) ينظر حاشية الصبان ٦٨/٢.

(٣) سيويه ٢٣١/٤.

وجاء في (المقتضب): "وأما (إلى) فإنما هي للمتتهى، ألا ترى أنك تقول: (ذهب إلى زيد) و (سرت إلى عبد الله) و (وكلت إلى الله)؟" (١).

وقد ذهب الكوفيون والأخفش إلى أن (إلى) تأتي بمعنى (مع) محتجين بقوله تعالى على لسان عيسى عليه السلام: (من أنصاري إلى الله - الصف ١٤) فقد ذهبوا إلى أن معنى الآية: من أنصاري مع الله؟ أي: من يضيف نصرته إلى نصره الله؟ أي أن يتصاحبا في نصرتي.

في حين ذهب القسم الآخر إلى أن (إلى) بمعنى الانتهاء، وعلى هذا يكون معنى الآية: من أنصاري حتى تنتهي إلى الله؟ فيعيسى عليه السلام جعل الله غايته، ويريد أنصاراً له يصل بهم إلى هذه الغاية والفرق واضح.

كما ذكر قسم من النحاة إلى أن (إلى) تأتي بمعنى (اللام)، وقد مثله ابن مالك بقوله تعالى: (والأمر إليك - النمل ٣٣) فذكر أن معنى الآية: والأمر لك (٢)، وإذا فسرت باللام فيسكون المعنى على الاستحقاق كقوله تعالى: (الله الأمر من قبل ومن بعد - الروم ٣) وقوله: (إن الأمر كله لله - آل عمران ١٥٤) وقوله: (بل الله الأمر جميعاً - الرعد ٣١) وقوله: (يوم لا تملك نفس لنفس شيئا والأمر يومئذ لله - الانفطار ١٩).

وأما المعنى عند إبقائها على أصلها من انتهاء الغاية - كما ذهب إلى ذلك قسم من النحاة - فهو أن الأمر منته إلىك (٣)، بمعنى أننا لن نبت بهذا الأمر حتى ينتهي الأمر إليك فتبت أنت فيه، وهذا كقوله تعالى: (وإلى الله ترجع الأمور - البقرة ٢٠١، الأنفال ٤٤) والمعنى: أن الأمور منتهية في رجوعها إلى الله، وكقوله تعالى: (فأمره إلى الله - البقرة ٢٧٥) وقوله: (إنما أمرهم إلى الله ثم ينبئهم بما كانوا يفعلون - الأنعام ١٥٩) ومن الواضح أن المقصود هو أن أمرهم منته إلى الله، وهذا في يوم القيامة.

وذهب بعض النحاة إلى أن (إلى) تكون بمعنى (في)، وجعلوا منه قول الشاعر:

فلا تتركني بالوعيد كأنني  
إلى الناس مطلّي به القار أجرب

أي: في الناس (٤).

وأبقاها أكثر النحاة على بابها على تضمين (مطلّي) معنى: ميقض إلى الناس (٥). جاء في (شرح الرضي على الكافية): "والظاهر أنها بمعنىها، وذلك لأن معنى (مطلّي به القار أجرب): مكره ميقض، والتكره يعدي به - (إلى)، قال تعالى: (وكره إليكم الكفر) (٦) حملاً على التحبيب المضمّن معنى الإمامة، قال تعالى: (حبّ إليكم الإيمان) (٧) (٨).

(١) المقتضب ١٣٩/٤.

(٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢٠٥/١، ٣١٧، ومعاني القرآن للفراء ٢١٨/١، ومعني اللب ١٠٤/١.

(٣) الجنى الداني ٣٧٤.

(٤) الجنى الداني ٣٧٤.

(٥) معني اللب ١٠٥/١.

(٦) الجنى الداني ٣٧٥.

(٧) الحجرات ٨.

(٨) شرح الكافية ٢٧٥/٤.

وقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي الفرق بين القولين فقال: "إن هناك فرقاً بين قولك: (كأنني في الناس مطلي به القار أجرب) وقولك: (كأنني إلى الناس مطلي به القار أجرب) فـ ( في ) لا تدل إلا على أنه بينهم على هذه الحال. أما الثانية فمعناها أنني أبدو إليهم كأنني كذلك وينظرون إليّ كأنني كذلك، ففيها معنى النفرة. فأنت تقول: ( هي فيهن فحمة ) بمعنى أنها بينهن كالفحمة وليس فيه أهمل يغضنها. فإذا قلت: ( هي إليهن فحمة ) كان المعنى أنها تبدو لهن كالفحمة أي يرينها غير جميلة، أو بمعنى أنها بالنسبة إليهن كالفحمة، أي إذا قيست إليهن كانت كالفحمة"<sup>(١)</sup>.

والأصل في ( على ) أن تكون للاستعلاء حقيقةً أم مجازياً، فمن الاستعلاء الحقيقي قولك: ( هو على الجبل ) و ( حملته على ظهره )، ومن الاستعلاء المجازي قولهم: ( عليه دين ) كأن الدين علاه وركبه، ولذا تقول العرب: ( ركبني الديون )<sup>(٢)</sup>.

وذكروا أنها تأتي للمصاحبة كـ ( مع ) محتجين بقوله تعالى: ( وأتى المال على حبه — البقرة ١٧٧ )، أي مع حبه المال يتفق منه. وذهب بعضهم إلى أنها للاستعلاء، بمعنى أنه مستعل على حبه. ولما وافقة ( من )، وجعلوا منه قوله تعالى: ( إذا اختلفوا على الناس يستوفون — المطففين ٢ )، وقيل: بل هو متضمن معنى التسلط على الناس والتحكم، أي: تسلطوا عليهم بالاكتيال<sup>(٣)</sup>.

( عن ) تفيد المجاوزة، ومعنى المجاوزة: الابتعاد، تقول: ( انصرف عنه ) أي تركه، بخلاف ( انصرف إليه ) فإن معناه: ذهب إليه.

وذكروا أنها تأتي للاستعلاء نحو قوله تعالى: ( ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه — محمد ٣٨ ) أي على نفسه<sup>(٤)</sup>. ويكون المعنى بهذا التفسير أن عاقبة بخله تعود عليه. وقيل: بل هي على بابها، والمعنى أنه يبخل منصرفاً عن نفسه، أي منصرفاً عن مصلحة نفسه مبتعداً عنها<sup>(٥)</sup>.

وذكروا أنها تأتي مرادفة ( بعد ) نحو قوله تعالى: ( يحرفون الكلم عن مواضعه — النساء ٤٦ ) بدليل قوله في مكان آخر: ( يحرفون الكلم من بعد مواضعه — المائدة ٤١ )<sup>(٦)</sup>.

(١) معاني النحو ١٧/٣ — ١٨.

(٢) ينظر شرح الكافية ٣٣٢/٤.

(٣) ينظر شرح الكافية ٣٤٥/٤.

(٤) مغني اللبيب ١٩٦/١.

(٥) معاني النحو ٥٣/٣.

(٦) مغني اللبيب ١٩٧/١.

وإذا فسرنا ( عن ) بـ ( بعد ) فإنه لا يتبين لنا سبب التخصيص، في حين يوجد فرق بين ( عن ) و ( بعد )  
الظرفية بينه الخطيب الإسكافي في قوله: إن ( بعد ) “قد تكون لما تأخر زمانه عن زمانه بأزمة كثيرة وبزمن واحد،  
و ( عن ) لما جاوز الشيء إلى غيره ملاصقاً زمنه لزمنه”<sup>(١)</sup>.

وقد بين ابن الزبير سبب تخصيص كل آية بما وردت فيه بناءً على الفرق الذي ذكره الخطيب فقال: “إن  
الآية الأولى تضمنت إخبار الله سبحانه لنبيه عليه السلام بمرتكب من تقدم من كفار بني إسرائيل حين أخذ عليهم  
الميثاق . . .

وأما الآية الثانية فتعريف له عليه السلام بأحوال معاصريه منهم . . . فلما كان هذا إخباراً بحال خلفهم،  
والأول إخباراً بحال سلفهم ناسب حال الأولين ذكر ما تناولوه بأنفسهم وبأشروه من التحريف والتدليل فقل:  
(يحرفون الكلم عن مواضعه) فهم المزيفون لما خوطبوا به عما أريد به. لم يتقدمهم في ذلك غيرهم”<sup>(٢)</sup>.

وجاء في ( البرهان ) للكرمانى أن سبب التخصيص هو أن الآية “الأولى في أوائل اليهود والثانية فيمن كانوا  
في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، أي حرفوها بعد أن وضعها الله مواضعها وعرفوها وعملوا بها زماناً”<sup>(٣)</sup>.

و ( في ) تفيد الظرفية مكانية أو زمانية، فمن الظرفية المكانية قولك: ( الدراهم في الكيس ) ومن الظرفية  
الزمانية قولك: ( جئت في يوم الجمعة ).

وقد ذهب بعض النحاة إلى أنها تأتي بمعنى ( على ) كما في قوله تعالى: ( ولأصلبكم في جذوع النخل — ٧١ ).  
جساء في ( معاني القرآن ) للأخفش: “وكما كانت ( في ) في معنى ( على ) نحو ( فسي جذوع النخل ) يقول: ( على  
جذوع النخل ). وزعم يونس أن العرب تقول: ( نزلت في أبيك ) تريد ( عليه )”<sup>(٤)</sup>.

وذهب بعضهم الآخر إلى أنها ليست بمعنى ( على ) في هذه الآية، وإنما هي باقية على أصلها، وذلك لأن  
“الجذوع إذا أحاطت دخلت ( في ) لأنها للوعاء. يقال: ( فلان في النخل ) أي قد أحاط به”<sup>(٥)</sup>.

وجاء في ( إعراب القرآن ) المنسوب إلى الزجاج: “وأما قوله: ( ولأصلبكم في جذوع النخل ) فليس ( في )  
بمعنى ( على ) وإنما هو على باب، لأن المصلوب في الجذع، والجذع وعاء له”<sup>(٦)</sup>.

(١) درة التريل ٤٨.

(٢) ملاك التلويل ٢٤٣/١ — ٢٤٤.

(٣) البرهان ٥٦.

(٤) معاني القرآن ٢٠٥/١، وينظر ٤٦/١.

(٥) الكامل ٨٢٣/٣.

(٦) إعراب القرآن ٨٠٦/٣.

“وتوضح ذلك أن تهديد فرعون السحرة بالعذاب بقوله: (ولأصلبكنم في جذوع النخل) أشد من تهديده لهم بما لو قال: (ولأصلبكنم على جذوع النخل)، لأن معنى العبارة الأولى أنه سيبلغ في صلبهم على جذوع النخل حتى يصير الجذع المصلوب كالقبر للمقبور، وهذا المعنى لا يكون في العبارة الثانية“<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

وذكروا أن (اللام) تأتي بمعنى (إلى) محتجين على ذلك بقوله تعالى: (بأن ربك أوحى لها — الزلزلة ٥) فقالوا: إن المعنى: بأن ربك أوحى إليها<sup>(٢)</sup>. وقد تجد من الاستعمال القرآني ما يؤيد تفسيرهم نحو قوله تعالى: (وأوحى ربك إلى النحل — النحل ٦٨). كما جعلوا من ذلك قوله تعالى: (كل يجري لأجل مسمى — فاطر ١٣، الزمر ٥) فقالوا: إن اللام في (لأجل) بمعنى (إلى) بدليل قوله تعالى في موطن آخر: (كل يجري إلى أجل مسمى — لقمان ٢٩). والحق أنه لا يمكن أن تفسر اللام بـ (إلى) في آية الرعد، لأن تفسيرها بـ (إلى) يعني أن الآيتين بمعنى واحد وليس هناك سبب للتخصيص، علماً بأن هناك فرقاً معنوياً بين الآيتين.

فقد ذكر النحاة أن الأصل في (إلى) أن يكون لانتهاء الغاية، وأما اللام فمن معانيها التعليل<sup>(٣)</sup>. وبذا نجد أن الخطيب الإسكافي يذكر الفرق بين قوله تعالى: (إلى أجل) وقوله: (لأجل) فيقول: “إن معنى قوله: (يجري لأجل مسمى) يجري لبلوغ أجل مسمى، وقوله: (يجري إلى أجل) معناه: لا يزال جارياً حتى ينتهي إلى آخر جريه المسمى له“<sup>(٤)</sup>.

ومعنى كلامه هذا أن معنى قوله: (يجري إلى أجل) أي: كل يجري حتى ينتهي إلى الأجل المسمى له، ومعنى قوله: (لأجل) أي من أجل أن يبلغ أجلاً مسمى، أي من أجل هذه العلة.

ثم بين سبب تخصيص كل آية بالحرف الذي وردت فيه فقال: “وإنما خص ما في سورة لقمان بـ (إلى) التي لانتهاء واللام تؤدي نحو معناها لأنها تدل على جريها لبلوغ الأجل المسمى، لأن الآيات التي تكتنفها آيات منبهة على النهاية والحشر والإعادة، فقبلها (ما خلقكم ولا بعثكم إلا كنفس واحدة) {لقمان ٢٨} وبعدها (يا أيها الناس اتقوا ربكم واخشوا يوماً لا يجزي والد عن ولده) {لقمان ٣٣} فكان المعنى: كل يجري إلى ذلك الوقت، وهو الوقت الذي تكوّن فيه الشمس وتكدر فيه النجوم كما أخبر الله تعالى.

وسائر المواضع التي ذكرت فيها اللام إنما هي في الإخبار عن ابتداء الخلق وهو قوله: (خلق السماوات والأرض بالحق يكوّن الليل على النهار ويكوّن النهار على الليل وسخر الشمس والقمر كل يجري لأجل مسمى ألا هو العزيز الغفار. خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها) {الزمر ٥ — ٦} فالآيات التي تكتنفها في ذكر ابتداء خلق السماوات والأرض وابتداء جري الكواكب، وهي إذ ذاك تجري لبلوغ الغاية، وكذلك قوله في

(١) المحجج النحوية ١٢٢ — ١٢٣.

(٢) ينظر معني الليب ١/٢٨٠.

(٣) ينظر جواهر الأدب ٣٢، والجنى الداني ٤٤١.

(٤) درة التزيل ٣٧٤.

سورة الملائكة<sup>(١)</sup> إنما هو في ذكر النعم التي بدأ بها في البر والبحر إذ يقول: (وما يستوي البحران) إلى قوله: (ولعلكم تشكرون. يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل وسخر الشمس والقمر كل يجري لأجل مسمى ذلكم الله ربكم له الملك والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير) {فاطر ١٢ — ١٣} فاختص ما عند ذكر النهاية بحرفها، واختص ما عند الابتداء بالحرف الدال على العلة التي يقع الفعل من أجلها<sup>(٢)</sup>.

ونكتفي بهذا القدر ولا داعي لسرد المزيد من الأمثلة.

تبين مما سبق أن الأولى أن تبقى حروف الجر على معانيها وألا يتوب بعضها عن بعض وخاصة في القرآن الكريم. لأن ذلك يؤثر على معنى الآية، وما أوهم من ذلك فهو مؤول إما على التضمين أو المجاز.

\* \* \*

ومن ذلك مسألة (الإتياع على محل المضاف إليه) حيث ذهب قسم من النحاة إلى أنه يجوز الإتياع على محل ما أضيف إليه المصدر أو على لفظه. فمثلاً يصح أن تقول: (عجبت من إكرام خالد ومحمد) أو (ومحمدًا)، (وساءني إساءة خالد الكريم) أو (الكريم). قال ابن مالك:

وبعد جره الذي أضيف له      كمل ينصب أو يرفع عمله<sup>(٣)</sup>

وذهب سيويه ومن تابعه من البصريين إلى أنه لا يجوز الإتياع على محل بل على التقدير. جاء في (الكتاب): "وتقول: (عجبت من ضرب زيد وعمرو) إذا أشركت بينهما كما فعلت ذلك في الفاعل. ومن قال: (هذا ضارب زيد وعمرو) قال: (عجبت له من ضرب زيد وعمرو) كأنه اضمر (ويضرب عمرو) أو (وضرب عمرو)"<sup>(٤)</sup>. "وخلاصة الأمر أنه يجوز العطف على غير اللفظ على كلا الرأيين، إلا أنه على مذهب سيويه يكون بتقدير محذوف، وعلى غير مذهبه يكون العطف على المحل. فعلى مذهب سيويه وغيره يصح أن تقول: (سأني ضرب محمد وعمرو)"<sup>(٥)</sup>.

وأثر الخلاف يتضح في دلالة الجملة، فـ "الغرض من الإتياع على المحل إيضاح الفاعل من المفعول فتقول: (عجبت من إكرام خالد اللئيم أو اللئيم) فرفع اللئيم يدل على أن خالدًا فاعل في الأصل، ونصبه يدل على أنه مفعول به.

وتقول: (أعجبتني إكرام خالد أخوك أو أخاك) على البديل للغرض نفسه، وكذلك (عجبت من ضرب زيد وخالدًا أو خالدًا).

(١) أي سورة فاطر.

(٢) درة التزليل ٢٠٩.

(٣) ينظر شرح ابن عقيل ٥٥/٢ — ٥٦، وشرح الصريح ٦٤/٢ — ٦٥.

(٤) الكتاب ١/١٩١.

(٥) شرح المفصل ٦٥/٦ — ٦٦.



ومقتضى ما ذهب إليه سيويه أن الدلالة تختلف من وجه آخر، وذلك أنه يقدّر فعلاً محذوفاً والفعل يدل على الحدث ، بخلاف الاسم الذي يدل على الثبوت. فإن قولك: (عجبت من ضرب زيد وعمرو) يدل على أن الضرب لهما واحد من حيث الدلالة على الثبوت.

وأما قولك: (عجبت من ضرب زيد وعمراً) فإن قدرته (وأن يضرب عمراً) كان الضرب لعمرو في الاستقبال، وإن قدرته (وأن ضرب عمراً) كان الضرب له في الماضي، بخلاف (عجبت من ضرب زيد) فإنه ليس نصاً على زمن بعينه، بل هو يحتمل ذلك كما يحتمل الاستمرار والثبوت<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً — الخلاف في الحكم النحوي وأثره في أحكام نحوية أخرى وإعرابات:

قد نفق على أحكام نحوية وقع فيها الخلاف ، ويظهر أثر هذا الخلاف في حكم نحوي آخر أو في إعراب ، مثال ذلك اختلافهم في مسألة (تقديم الفاعل على الفعل) حيث ذهب جمهور النحاة إلى وجوب تأخير الفاعل عن رافعه — وهو الفعل أو شبهه — وأنه لا يصح تقديمه عليه نحو (سافر الزيدان ، ومحمد مسافراً أخواه ، وقام خالد) . ولا يجوز تقديمه على رافعه، فلا تقول: (الزيدان سافر) ولا (محمد أخواه مسافر) ، ولا (خالد قام) على أن يكون (خالد) فاعلاً مقدماً، بل على أن يكون مبتدأ والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير (خالد قام هو)<sup>(٢)</sup>. وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على الفعل، فقولك: (محمد سافر) : (محمد) فيه مبتدأ على رأي البصريين والكوفيين . ويجوز أيضاً أن يكون فاعلاً على رأي الكوفيين.

“إن النظرة الأولى توحى بصحة إعراب ما تقدم فاعلاً في نحو (محمد سافر) إذ هو الذي قام بالفعل ، ولا داعي لأن نعره مبتدأ ثم نقدر ضميراً مستتراً للفعل (سافر) يعود على (محمد) يكون فاعلاً له“<sup>(٣)</sup>. ولعل هذا ما جعل بعض النحاة من القدماء والمحدثين يميزون تقديم الفاعل على فعله . فمن القدماء اعترض ابن مضاء القرطبي على تقدير ضمائر مستترة في الأفعال تعود على المبتدأ فقال: “فإن قيل: فما تقول في مثل: (زيد قام) إذ قالوا: إن في (قام) ضميراً فاعلاً وليس داع يدعو إلى ذلك إلا قول النحويين: الفاعل لا يتقدم ولا بد للفاعل من فعل . . . فإذا قيل: (زيد قام) ودل لفظ (قام) على الفاعل دلالة قصد فلا يحتاج إلى أن يضم شيء ، لأنه لا زيادة فيه“<sup>(٤)</sup>.

ومن المحدثين ذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى أن الفاعل يصح تقديمه على الفعل مؤيداً في ذلك مذهب الكوفيين فقال: “فأول ذلك أنهم يقولون إن الفاعل يجب أن يتأخر عن الفعل لا يتقدمه بحال، أما المبتدأ فإن أصله التقديم وربما جاء متأخراً، فللمبتدأ من الحرية في الجملة ما ليس للفاعل.

(١) معاني النحو ١٦٢/٣.

(٢) ينظر المقتضب ١٢٨/٤ ، والأصول في النحو ٢٣٧/٢.

(٣) تحقيقات نحوية ٩٧.

(٤) الرد على النحاة ١٠٣.

هذا حكم النحاة أو جمهورهم ، أما الأسلوب العربي فإنك تقول: ( ظهر الحق ) و ( الحق ظهر ) تقدم المسند إليه أو تؤخره ، وكلا الكلامين عربي سائغ مقبول عند النحاة جميعاً ، ولكن النحاة — والبصريين خاصة — يحرمون أن يتقدم لفظ ( الحق ) في ( ظهر الحق ) وهو فاعل ، كما يحرمون أن يتأخر المبتدأ من ( الحق ظهر ) وهو مبتدأ . فالحكم إذن نحوي صناعي لا أثر له في الكلام ، وليس مما يصحح به أسلوب أو يزيف ، وإنما هو وجه من أوجه الصناعات النحوية المتكلفة لا يعني أن نلتزمه ، بل نحب أن نتحرر منه .

والعربية في هذا أن الاسم المتحدث عنه أو ( المسند إليه ) يتقدم على المسند ويتأخر عنه ، سواء كان المسند اسماً أو فعلاً . وهذا أصل من أصول العربية في حرية الجملة والسعة في تأليفها<sup>(١)</sup> .

وقد ذهب مذهب الدكتور مهدي الخزومي فقال: "إن كلاً من قولنا: ( طلع البدر ) و ( البدر طلع ) جملة فعلية ، أما الجملة الأولى فالأمر فيها واضح وليس لنا فيه خلاف مع القدماء ، وأما الجملة الثانية فاسمية في نظر القدماء وفعلية في نظرنا ، لأنه لم يطرأ عليها جديد إلا تقديم المسند إليه ، وتقديم المسند إليه لا يغير من طبيعة الجملة ، لأنه إنما يقدم للاهتمام به .

إن القول بأن جملة ( البدر طلع ) فعلية يجنبنا الوقوع في كثير من المشكلات التي أوقع النحاة أنفسهم فيها . . . فجملة ( البدر طلع ) هي الجملة الفعلية ( طلع البدر ) نفسها ولم يطرأ عليها تغيير سوى تقديم المسند إليه الذي نسميه في الجملة الفعلية فاعلاً . . .

إن القول بأن جملة ( البدر طلع ) فعلية يبعدنا عن هذه التأويلات والتقديرية التي لا طائل تحتها ، لأن اعتبارها فعلية يجعل ( البدر ) فاعلاً تقدم أو تأخر ، وليس بممتنع أن يتقدم الفاعل — كما تصور النحاة المنطقة — وخاصة إذا عرفنا أن الكوفيين كانوا يذهبون إلى جواز تقدم الفاعل . . .

فاعتبار ( البدر ) فاعلاً وهو مقدم يعني عن تقدير ضمير ويعني عن كل تقدير وتأويل إذا اقترنت الجملة بأداة شرط ، لأن الجملة ما تزال فعلية وإن تقدم المسند إليه فيها<sup>(٢)</sup> . وتظهر ثمرة الخلاف فيما يأتي:

— إن الأخذ برأي الكوفيين يقتضي خلو الفعل من الضمير ، فنقول على مذهبهم: ( الرجلان سافر ) و ( الرجل سافر ) .

وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول: ( الرجلان سافرا ) و ( الرجل سافروا ) فتأتي بألف الاثنين وواو الجماعة في الفعل ويكونان هما الفاعلين<sup>(٣)</sup> .

(١) إحياء النحو ٥٥ — ٥٦ .

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه ٤٢ — ٤٤ ، وينظر صفحة ٧٣ .

(٣) ينظر الأصول في النحو ٢٣٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٤/١ ، وارشاف الضرب ١٣٢٠/٣ .

“ثم كيف نعرب نحو ( الرجال سافروا ) و ( الرجال سافروا ) أنعرب الاسم المتقدم فاعلاً ونعرب الضمير المتأخر فاعلاً أيضاً، أم نعرب الاسم المتقدم مبتدأ والضمير المتأخر فاعلاً؟ أم نعرب الاسم المتقدم فاعلاً وهذه اللواحق حروفاً دالة على التثنية والجمع؟ . . .

علماً بأن الكوفيين لا يختلفون عن غيرهم من النحاة في عدّ هذه اللواحق أسماء لا حروفاً<sup>(١)</sup> .

— إذا أخذنا برأي الكوفيين فإن هذا يؤدي إلى جواز أن يرفع الفعل فاعلين في نحو قولك: ( عبد الله قام أبوه ) بخلاف رأي الجمهور فإنه لا يؤدي إلى ذلك<sup>(٢)</sup> .

— إن القول برأي الكوفيين يؤدي إلى إلغاء صدارة أدوات الاستفهام والنفي وغيرها من الأدوات التي لها الصدارة في نحو قولك: ( عبد الله هل قام ؟ ) فعلى رأي الكوفيين يجوز أن يعمل ما بعد أداة الاستفهام فيما قبلها على أنه فاعل له. ونحو قولك: ( عبد الله ما قام ) و ( عبد الله إن يحضر أحضر معه ) و ( عبد الله أن يسافر خير له ) ونحو ذلك. والقول برأي البصريين يؤدي إلى احتفاظ هذه الأدوات بصدارتها<sup>(٣)</sup> .

— ويظهر أثر الخلاف أيضاً بدلالة التقديم والتأخير، فانت تقول: ( حضر الطلاب ) ثم تقول: ( الطلاب حضروا ) فلو كان العمل واحداً عند التقديم والتأخير ما اختلف التعبيران. جاء في ( المقتضب ): “ومن ذلك أنك تقول: ( ذهب أخواك ) ثم تقول: ( أخواك ذهب ) فلو كان الفعل عاملاً كعمله مقدماً لكان موحدًا”<sup>(٤)</sup> .

— يذكر الدكتور فاضل السامرائي إشكالات عدة في إعراب الاسم المقدم فاعلاً “منها أنك إذا أعربت ( محمداً ) فاعلاً في ( محمد سافر ) فإنك قد تدخل على الجملة ( إن ) فتصب ( محمداً ) فتقول: ( إن محمداً سافر ) فماذا تعرب محمداً؟ أتعربه فاعلاً منصوباً أم تعربه اسم ( إن ) وإذا أعربته اسم ( إن ) فأين فاعل ( سافر )؟ إنك ستضطر إلى تقدير ضمير يعود على محمد فتقع فيما فررت منه.

وتقول أيضاً: ( رأيت محمداً يشتغل ) فماذا تعرب ( محمداً ) أتعربه مفعولاً لرأيت وفاعلاً ليشغل؟ ويا ترى ماذا سيكون الفاعل أيكون مرفوعاً أم منصوباً؟ أيكون فضلة أم عمدة؟ وإذا أعربته مفعولاً لرأيت — وهو كذلك — فأين يكون فاعل ( يشتغل )؟ . . .

وتقول أيضاً: ( نظرت إلى عبد الله يشتغل ) و ( مررت بعبد الله يشتغل ) فكيف تعرب ( عبد الله ) أتعربه مجروراً بحرف الجر أم فاعلاً؟ وعلى هذا ماذا سيكون حكم الفاعل في الإعراب أهو الرفع أم النصب أم الجر؟ وماذا سوف يكون موقعه في الجملة أعمدة هو أم فضلة؟ أم كل ذاك؟

وتقول أيضاً: ( جاء عبد الله يركض ) فيا ترى أيكون ( عبد الله ) فاعلاً للفعلين معاً أم لواحد منهما؟

إلى غير ذلك من الإشكالات<sup>(٥)</sup> .

(١) تحقيقات نحوية ٩٧.

(٢) الحجج النحوية ٧٤.

(٣) الحجج النحوية ٧٤.

(٤) المقتضب ١٢٨/٤.

ومن ذلك مسألة ( صياغة فعل التعجب من الفعل المتعدي ) ، حيث اختلف البصريون والكوفيون في فعل التعجب إذا صيغ من فعل متعدٍّ هل يبقى على تعديته أو لا ؟

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل يبقى على تعديته ، وأما البصريون فقد رأوا أنه لا يبقى على تعديته .

وتظهر ثمرة الخلاف في نحو قولنا : ( ما أضرب زيدًا لعمرو ) فالفعل ( ضرب ) متعدٍّ في الأصل ، ولكن لما بني منه فعل التعجب نقل إلى ( فَعَلَ ) بضم العين فصار لازماً ، فتعدَّى بالهمزة إلى زيد ، وباللام إلى عمرو . هذا مذهب البصريين .

وذهب الكوفيون إلى أن الفعل باقٍ على تعديته ولم يتنقل ، وإنما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

ومن ذلك خلافهم في جواز وصف المنادى المفرد إذا كان نكرة مقصودة ، حيث إن الأكثرين على المنع “ذكر سيويه عن يونس أنهم وصفوه بالمعرفة وأجرّوه مُجرى العلم المفرد في جواز رفع نعته ذي ( أل ) ونصبه ، فإن أضيف نعتُه فكُتعت العلم إذا أضيف ، والتوكيد وعطف البيان كالنعت ، وعطف النسق المفرد يجوز فيه الرفع والنصب .

وزعم الأخفش أن تابع النكرة المقصودة من النعت والتوكيد لا يجوز فيه إلا الرفع فتقول : ( يا رجل العاقل ) و ( يا رجال أجمعون ) . وزعم أيضاً في الأشهر من قوله أن الاسم العلم المبني على الضم لا يجوز في نعته إلا النصب على الموضع ولا يتبع على اللفظ أصلاً ، وأن الحركة في ( يا زيد العاقل ) بالضم حركة إتياع لا حركة رفع .

وثمره الخلاف تظهر في النعت المضاف بعد النعت المفرد ، فعلى مذهب الأخفش : يا زيد العاقل ذا الجمّة ، لا يكون في ( ذا الجمّة ) إلا النصب كان نعتاً للمنادى أو نعتاً للعاقل . ويفصل على مذهب الجمهور فإن كان ( ذو الجمّة ) نعتاً للعاقل رفعت ، وإن كان نعتاً للمنادى نصبت<sup>(٢)</sup> .

(١) تحقيقات نحوية ٩٨ - ٩٩ ، وينظر ١٠٠ - ١٠٥ .

(٢) شرح التصريح ١٠/٢ - ١١ .

(٣) ارتشاف الضرب ٢١٩٩/٤ .

## قائمة المصادر

- الاحتجاج العقلي في النحو العربي — محمد جواد محمد سعيد الطريحي — رسالة ماجستير — الجامعة المستنصرية المحرم ١٤١٠هـ — آب ١٩٨٩م.
- إحياء النحو — إبراهيم مصطفى — مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر — القاهرة ١٩٥٩م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب — أبو حيان الأندلسي — تحقيق رجب عثمان محمد — مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤١٨هـ — ١٩٩٨م.
- أسرار العربية — أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري — تحقيق الدكتور محمد هجة البيطار — مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٧هـ — ١٩٥٧م.
- الأشباه والنظائر — جلال الدين السيوطي — جمعية دائرة المعارف العثمانية — حيدرآباد الدكن ١٣١٧هـ.
- الأصول في النحو — أبو بكر بن السراج — تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، الجزء الأول في مطبعة النعمان النجف الأشرف — الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ — ١٩٧٣م. والجزء الثاني في مطبعة سلمان الأعظمي — بغداد ١٣٩٣هـ — ١٩٧٣م.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج — تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري — المطابع الأميرية — القاهرة ١٣٨٣هـ — ١٩٦٤م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف — أبو البركات بن الأنباري — تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد — دار إحياء التراث الإسلامي — الطبعة الرابعة — أبريل ١٣٨٠هـ — ١٩٦١م.
- الإيضاح في علل النحو — أبو القاسم الزجاجي — تحقيق الدكتور مازن المبارك — دار النفائس — بيروت — الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ — ١٩٧٣م.
- الإيضاح في علوم البلاغة — جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت ٧٣٩هـ) — تحقيق وتعليق لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر — مطبعة السنة المحمدية — القاهرة .
- البحر المحيط — أبو حيان الأندلسي — مكتبة ومطابع النصر الحديثة — الرياض .

- البرهان في توجيه متشابه القرآن — محمود بن حمزة الكرماني — تحقيق عبد القادر أحمد عطا — دار الكتب العلمية — بيروت .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين — أبو البقاء العكبري — تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين — دار الغرب الإسلامي — بيروت — الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م.
- تحقيقات نحوية — الدكتور فاضل السامرائي — دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع — الأردن — الطبعة الأولى ١٤٢١هـ — ٢٠٠١م.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل — أبو حيان الأندلسي — تحقيق الدكتور حسن هندراوي — دار القلم دمشق — الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ — ٢٠٠٢م.
- التعريفات — السيد علي بن محمد الجرجاني — مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٥٧هـ — ١٩٣٨م.
- التيسير في القراءات السبع — أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني — تصحيح أوتوبرتزل — استانبول — مطبعة الدولة ١٩٣٠م.
- الجنى الداني في حروف المعاني — حسن بن قاسم المرادي — تحقيق الدكتور طه محسن — دار الكتب للطباعة والنشر — جامعة الموصل ١٣٩٦هـ — ١٩٧٦م.
- حاشية الخصري على شرح ابن عقيل — محمد بن مصطفى الخصري — دار الكتب — بيروت — الطبعة الأولى ١٤١٩هـ — ١٩٩٨م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني — محمد بن علي الصبان — دار الفكر.
- حاشية يس على شرح التصريح — يس بن زين الدين العليمي الحمصي — طبعت مع شرح التصريح — دار الفكر.
- الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري — الدكتور محمد فاضل صالح السامرائي — دار عمار للنشر والتوزيع — عمان — الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ — ٢٠٠٤م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب — علاء الدين بن علي الأربلي — المطبعة الحيدرية — النجف — الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ — ١٩٧٠م.
- الخصائص — أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) — تحقيق الأستاذ محمد علي النجار — دار الكتب المصرية القاهرة ١٣٧١هـ — ١٩٥٦م.
- دراسات نقدية في النحو العربي — الدكتور عبد الرحمن محمد أيوب — نشر وتوزيع مؤسسة الصباح — الكويت.
- درة الترتيل وغرة التأويل — الخطيب الإسكافي — دار الكتب العلمية — بيروت — الطبعة الأولى ١٤١٦هـ — ١٩٩٥م.

— دلائل الإعجاز — عبد القاهر الجرجاني — تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية والدكتور فايز الداية — دار قتيبة دمشق — الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م.

— الرد على النحاة — ابن مضاء القرطبي — نشر وتحقيق الدكتور شوقي ضيف — دار الفكر العربي — القاهرة — الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ — ١٩٤٧م.

— السبعة في القراءات — ابن مجاهد — تحقيق الدكتور شوقي ضيف — دار المعارف بمصر — الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.

— شرح ابن عقيل — بهاء الدين عبد الله بن عقيل — تعليق تركي فرحان المصطفى — دار الكتب العلمية — بيروت — الطبعة الأولى ١٤١٩هـ — ١٩٩٨م.

— شرح التسهيل — ابن مالك — تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون — الجزيرة — هجر للطباعة والنشر — الطبعة الأولى ١٤١٠هـ — ١٩٩٠م.

— شرح التسهيل — حسن بن قاسم المرادي — تحقيق وتقديم حسين تورال — رسالة ماجستير — جامعة بغداد — ١٩٧١م.

— شرح التصريح على التوضيح — خالد الأزهرى — دار الفكر.

— شرح جمل الزجاجي — ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) — تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح — بغداد — وزارة الأوقاف — ١٤٠٠هـ — ١٩٨٠م.

— شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات — أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري — تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون — دار المعارف بمصر ١٩٦٣م.

— شرح قطر الندى وبل الصدى — أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري — تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد — مطبعة السعادة بمصر — الطبعة الثانية عشرة ١٣٨٦هـ — ١٩٦٦م.

— شرح كتاب سيوييه — أبو سعيد السيرافي — الجزء الأول — تحقيق وتقديم الدكتور رمضان عبد التواب وصاحبيه — الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة ١٩٨٦م.

— شرح كافية ابن الحاجب — رضي الدين الإستراباذي — تقديم الدكتور إميل بديع يعقوب — دار الكتب العلمية بيروت — الطبعة الأولى ١٤١٩هـ — ١٩٩٨م.

— شرح المفصل — موفق الدين بن يعيش النحوي — إدارة الطباعة المنيرية بمصر .

— شفاء العليل في إيضاح التسهيل — أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسلي — دراسة وتحقيق الدكتور الشريف عبد الله علي الحسني البركاني — بيروت ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م.

— على طريق التفسير البياني — الدكتور فاضل صالح السامرائي — جامعة الشارقة ١٤٢٣هـ — ٢٠٠٢م.

— علل النحو — أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت ٣٢٥هـ) — تحقيق ودراسة الدكتور محمود جاسم محمد الدرويش — مكتبة الرشيد — الرياض — الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ — ١٩٩٩م.



- الكامل في اللغة والأدب — أبو العباس المبرد — تحقيق الدكتور زكي مبارك — مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر  
الطبعة الأولى ١٣٥٥هـ — ١٩٣٦م.
- كتاب سيويه — أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر — تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون — الهيئة المصرية  
العامة للكتاب — الطبعة الثانية ١٩٧٧م.
- الكشف عن حقائق التزويل وعيون الأقاريل في وجوه التأويل — جاز الله الزمخشري — مطبعة مصطفى البابي  
الحلبي وأولاده بمصر ١٣٦٧هـ — ١٩٤٨م.
- المساعد على تسهيل الفوائد — بهاء الدين بن عقيل — تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات — دار  
الفكر بدمشق — الجزء الأول (١٤٠٠هـ — ١٩٨٠م).
- معاني القرآن — الأخفش الأوسط — تحقيق الدكتور فائز فارس — المطبعة العصرية — الكويت — الطبعة  
الأولى — المحرم الحرام ١٤٠٠هـ — تشرين الثاني ١٩٧٩م.
- معاني القرآن — أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء — عالم الكتب — بيروت — الطبعة الثانية ١٩٨٠م.
- معاني القرآن وإعرابه — أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج — شرح وتعليق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي  
عالم الكتب — بيروت — الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م.
- معاني النحو — الدكتور فاضل صالح السامرائي — الجزء الأول والثاني في مطبعة التعليم العالي في الموصل  
١٩٨٦ — ١٩٨٧م ، والجزءان الثالث والرابع في مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر — بغداد ١٩٩١م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب — ابن هشام الأنصاري — تحقيق الدكتور مازن المبارك — مؤسسة الصادق —  
طهران — الطبعة الخامسة ١٣٧٨هـ.
- المختضب — أبو العباس محمد بن يزيد المبرد — تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة — المجلس الأعلى للشؤون  
الإسلامية — القاهرة ١٣٨٦م.
- ملاك التأويل — أحمد بن الزبير الغرناطي — تحقيق الدكتور محمود كامل أحمد — دار النهضة العربية — بيروت  
١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م.
- النحو العربي نقد وبناء — الدكتور إبراهيم السامرائي — دار الصادق — بيروت.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب — خالد الأزهرى — تحقيق الدكتور عبد الكريم مجاهد — مؤسسة الرسالة —  
الطبعة الأولى ١٤٢١هـ — ٢٠٠٠م.
- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة — محمد أحمد عرفة — مطبعة السعادة بمصر.
- النشر في القراءات العشر — أبو الخير محمد بن محمد الجزري — مراجعة وتصحيح علي محمد الضعاع — المكتبة  
التجارية الكبرى — مطبعة مصطفى محمد بمصر.
- النكت في تفسير كتاب سيويه — الأعلام الشنتمري — تحقيق زهير عبد الحسن سلطان — الكويت — الطبعة  
الأولى ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م.

— النكت في تفسير كتاب سيويه — الأعلام الشنتمري — تحقيق زهير عبد المحسن سلطان — الكويت — الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م.

— همع الموامع — جلال الدين السيوطي — الجزء الأول بتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم وعبد السلام هارون، وباقي الأجزاء بتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم — عالم الكتب القاهرة ١٤٢١هـ — ٢٠٠١م.

رقم الإيداع ٦٨١٥

